المسيرة
مركز المسيرة للدراسات والنشر
Al-Masirah Center for Studies and Publishing

العلمية

العـدد (٢)
أبريل ٢٠٢٦

مجلة دورية علمية محكمة – تصدر عن مركز المسيرة للدراسات والنشر

- الصهيونية: المفهوم، النشأة، والسياق الأوروبي الحديث.
- الصهيونية المسيحية وتأثيرها في تشكيل القرار السياسي الغربي.
- المراحل التاريخية للحركة الصهيونية: من التأسيس إلى بناء الدولة.
- القضية الفلسطينية في ظل المشروع الصهيوني: التحديات واستراتيجيات المواجهة.

الصهيونية

مركز المسيرة للدراسات والنشر
Al-Masirah Center for Studies and Publishing

العلمية

«العلمية» دورية علمية ثقافية محكمة تصدر عن مركز المسيرة للدراسات والنشر اليمن - صنعاء، وتهتم بنشر الدراسات والأبحاث والأوراق في مختلف المجالات والشئون وبمراعاة المنهجية العلمية الرصينة، وتتناول القضايا التي تهم الأمة العربية والإسلامية وتلامس قضاياها العامة، وتعمل على الإسهام في البناء الفكري الراشد والمستنير وتقديم الرؤية التي تعزز الاستبصار والوعي حول واقع الأمة والتحديات والتهديدات التي تواجهها والحلول التي تمكنها من تجاوزها، كما تعمل على التصدي للتضليل الفكري والإعلامي الذي يمارس من قبل الإعداء ومن أدواتهم في المنطقة.

العدد الثاني - أبريل 2006م

رئيس مركز المسيرة للدراسات والنشر
أ. محمد محمد الدار

رئيس التحرير
أ.د عبد الملك محمد عيسى

أعضاء التحرير
د. سالم صغير الوايلي
د. عبد الله حسن الرازحي
د. بشرى عبد الكريم راوي

جميع الحقوق محفوظة

almasirahspt
almasirahsp
almasirahsp@gmail.com
967 774911044

المحتويات

الافتتاحية	٥
الصهيونية: المفهوم، النشأة، والسياق الأوروبي الحديث	٩
الصهيونية المسيحية وتأثيرها في تشكيل القرار السياسي الغربي	٣٩
المراحل التاريخية للحركة الصهيونية	٥١
من التأسيس إلى بناء الدولة	٥١
القضية الفلسطينية ي ظل المشروع الصهيوني	٩٥
التحديات وإستراتيجيات المواجهة	٩٥

الافتتاحية

أ.د. عبدالملك محمد عيسى
رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم كتابه الكريم: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ صدق الله العظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين الذين حملوا رسالة الحق والعدل ومواجهة الطغيان والاستكبار وعلى من سار على نهجهم إلى يوم الدين.

يسر مجلة (العلمية) التابعة لمركز المسيرة للدراسات والنشر أن تضع بين أيدي الباحثين والمهتمين هذا الملف البحثي المتخصص الذي يضم نخبة من الدراسات العلمية المحكمة التي تناولت المشروع الصهيوني من زوايا متعددة تاريخية وفكرية وسياسية واستراتيجية في محاولة لتقديم قراءة علمية معمقة لطبيعة هذا المشروع وتحولاته الفكرية والتنظيمية و لعلاقته بالبنية الاستعمارية الغربية ولانعكاساته الخطيرة على المنطقة العربية والإسلامية.

إن أهمية هذا الملف العلمي لا تنبع فقط من طبيعة الموضوع الذي يتناوله بل من حساسية المرحلة التاريخية التي تمر بها الأمة الإسلامية والعربية في ظل تصاعد العدوان الصهيوني واستمرار محاولات الهيمنة السياسية والثقافية والإعلامية ومحاولات إعادة تشكيل الوعي الجمعي للأمة بما يخدم مشاريع السيطرة والاستتباع ومن هنا تأتي أهمية الدراسات العلمية الرصينة التي تتجاوز الطرح الانفعالي أو المعالجات السطحية وتتجه نحو التحليل المنهجي العميق القائم على التأصيل التاريخي والتفكيك الفكري وفهم البنية الأيديولوجية والاستراتيجية للمشروع الصهيوني بوصفه مشروعاً استعمارياً إحلالياً ممتداً وليس مجرد حالة سياسية عابرة.

لقد حرصت مجلة (العلمية) التابعة لمركز المسيرة للدراسات والنشر على أن يكون هذا الملف البحثي مساحة معرفية تجمع بين المنهجية الأكاديمية الرصينة والرؤية الحضارية الواعية بما يسهم في تعزيز الوعي العلمي بطبيعة الصراع وفهم أبعاده الفكرية والسياسية والثقافية بعيدا عن الاختزال أو التبسيط فالقضية الفلسطينية وما يرتبط بها من تحولات إقليمية ودولية لم تعد مجرد قضية جغرافية أو سياسية فحسب بل أصبحت تمثل محوراً مركزياً في فهم طبيعة النظام الدولي المعاصر وآليات الهيمنة وأدوار القوى الاستعمارية وأشكال التوظيف السياسي للدين والثقافة والإعلام.

وقد تضمن هذا الملف مجموعة من الدراسات العلمية التي تكاملت فيما بينها لتشكل رؤية بحثية متماسكة حول المشروع الصهيوني بمختلف أبعاده وتجلياته.

البحث الأول الموسوم بـ «الصهيونية: المفهوم، النشأة، والسياق الأوروبي الحديث» للدكتورة حفيظة عبدالله قاسم، تناول الجذور الفكرية للصهيونية وتحولها من مجرد رمز ديني مرتبط بفكرة «صهيون» إلى مشروع أيديولوجي وسياسي حديث تشكل داخل البيئة الأوروبية الحديثة مستفيداً من التحولات الكبرى التي شهدتها أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين كصعود القومية والحداثة والاستعمار والمركزية الأوروبية، كما سعى البحث إلى تحليل البنية الفكرية للحركة الصهيونية وكيف أعادت توظيف الدين والتاريخ والرموز التوراتية لإضفاء شرعية زائفة على مشروع استيطاني إحلالي استهدف فلسطين والأمة بأسرها.

أما البحث الثاني المعنون بـ «الصهيونية المسيحية وتأثيرها في تشكيل القرار السياسي الغربي» للأستاذ الدكتور أحمد أحمد العرامي رئيس جامعة البيضاء فقد سلط الضوء على أحد أهم الأبعاد التي كثيراً ما يتم تجاهلها في الدراسات السياسية التقليدية وهو البعد اللاهوتي والديني في تشكيل السياسات الغربية تجاه القضية الفلسطينية، وقد بين البحث كيف تطورت الصهيونية المسيحية من أفكار لاهوتية بروتستانتية إلى قوة ضغط سياسية وإعلامية واقتصادية مؤثرة خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وكيف أسهمت هذه الحركة في دعم المشروع الصهيوني وتوفير الغطاء السياسي والاستراتيجي له وصولاً إلى التأثير المباشر في قرارات كبرى مثل وعد بلفور والاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، كما كشف البحث عن العلاقة المعقدة بين العقيدة الدينية والمصالح الاستراتيجية الغربية وكيف يتم توظيف المقدس لخدمة مشاريع الهيمنة والاستعمار.

في حين جاء البحث الثالث بعنوان «القضية الفلسطينية في ظل المشروع الصهيوني: التحديات واستراتيجيات المواجهة» للدكتور احمد محمد مطهر ليقدم قراءة استراتيجية معاصرة لطبيعة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية سواء على المستوى الجيوسياسي أو الثقافي أو الأمني أو المعرفي، وقد تناول البحث استراتيجيات التفتيت وإعادة هندسة المنطقة وسياسات التطبيع وأدوات الإبادة المعرفية ومحاولات طمس الهوية الوطنية الفلسطينية إلى جانب تحليل آليات المواجهة الممكنة سواء في المسار القانوني والدبلوماسي أو في المجال الاقتصادي والإعلامي والثقافي أو عبر نماذج الصمود والمقاومة الشعبية والميدانية ويكتسب هذا البحث أهميته من كونه لا يكتفي بتشخيص التهديدات بل يسعى إلى بناء رؤية عملية للمواجهة تستند إلى الوعي والمعرفة والعمل المؤسسي.

أما البحث الرابع المعنون بـ «المراحل التاريخية للحركة الصهيونية من التأسيس إلى بناء الدولة» للأستاذ الدكتور عبدالحكيم عبدالمجيد الهجري فقد قدم معالجة تاريخية تحليلية لمسار الحركة

الصهيونية منذ نشأتها الأولى وحتى إقامة الكيان الصهيوني مروراً بالمؤتمرات الصهيونية ووعد بلفور والدور البريطاني والغربي في تمكين المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، كما تناول البحث تطور القوة العسكرية والعلمية للكيان الإسرائيلي والعوامل التي ساعدت الكيان الصهيوني على بناء منظومته العسكرية والتكنولوجية إضافة إلى إبراز دور المقاومة الفلسطينية والعربية في مواجهة المشروع الصهيوني والحفاظ على حضور القضية الفلسطينية في الوعي العالمي.

إن القيمة الحقيقية لهذه الدراسات لا تكمن فقط في المعلومات التي تقدمها وإنما في المنهجية التي تنطلق منها وفي قدرتها على الربط بين الماضي والحاضر وبين الفكر والسياسة وبين التاريخ والواقع المعاصر، فهي دراسات تسعى إلى بناء وعي علمي متكامل يدرك أن المشروع الصهيوني مشروع مستمر يسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة سياسياُ وثقافياُ واستراتيجياً مستفيداً من أدوات الهيمنة الدولية ومن حالة التشرذم العربي والإسلامي.

ومن هذا المنطلق فإن المجلة العلمية التابعة لمركز المسيرة للدراسات والنشر تؤكد التزامها بدعم البحث العلمي الرصين وتشجيع الدراسات التي ترتبط بقضايا الأمة المصيرية وتسهم في بناء الوعي الحضاري والمعرفي انطلاقا من إيمانها بأن معركة الوعي لا تقل أهمية عن المعارك السياسية والعسكرية وأن مواجهة مشاريع الهيمنة والاستعمار تتطلب إلى جانب الصمود والمقاومة بناء قاعدة علمية وفكرية قادرة على فهم الواقع وتحليل تحدياته واستشراف مستقبله.

كما تؤكد المجلة أن دور المؤسسات العلمية والبحثية في هذه المرحلة التاريخية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل ما تشهده المنطقة من محاولات لتزييف الوعي وإعادة كتابة التاريخ وتطبيع المفاهيم وتشويه الحقائق، ومن هنا فإن مسؤولية الباحثين والمفكرين والأكاديميين لا تقتصر على إنتاج المعرفة فحسب بل تمتد إلى الدفاع عن الحقيقة وتحصين الهوية وتعزيز ثقافة الوعي والمقاومة الفكرية والحضارية.

ونعبر عن أملنا في أن يشكل هذا الإصدار إضافة نوعية للمكتبة العربية والإسلامية وأن يسهم في فتح آفاق جديدة للبحث والدراسة حول طبيعة المشروع الصهيوني وأبعاده المختلفة بما يخدم الحقيقة العلمية ويعزز الوعي بقضايا الأمة وتحدياتها الكبرى.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والسداد وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يكتب لأمتنا العزة والنصر والتحرير.

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالملك محمد عيسى

الصهيونية: المفهوم، النشأة، والسياق الأوروبي الحديث

د. حفيظة عبدالله علي قاسم
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء

المقدمة:

تُعد الصهيونية من أخطر الظواهر الفكرية والسياسية إثارة للجدل التي برزت في التاريخ الحديث (القرن التاسع عشر)، لا بسبب ما انتهت إليه من إقامة كيان احتلالي في فلسطين فحسب، بل بسبب طبيعتها المركبة التي جمعت بين الميثولوجيا الدينية والتصور القومي الحديث، والتنظيم السياسي والاستناد إلى الرعاية الاستعمارية الدولية، فهي ليست مجرد حركة ذات مطالب خاصة بجماعة دينية أو إثنية، وليست أيضاً مجرد استجابة ظرفية لما عرف في أوروبا بالمسألة اليهودية، بل هي مشروع شامل أعاد إنتاج الدين واليهوية والتاريخ والجغرافيا في صيغة أيديولوجية وظيفية، هدفها إعادة تشكيل المنطقة العربية، واتخاذ فلسطين مركز ارتكاز لمشروع طويل الأمد يتجاوز حدود الإقليم.

وعليه: فإن دراسة الصهيونية لا يجوز أن تبقى حبيسة التوصيف السياسي المباشر أو السرد التاريخي المجرد؛ لأن ذلك لا يكشف كل أبعادها، ولا يفسر قدرتها على الاستمرار والتحول والتكيف، وإنما المطلوب هو قراءة تتجاوز الظاهر إلى البنية، والخطاب إلى الوظيفة، والمصطلح إلى المقصد.

وفي هذا الإطار تبرز المنهجية القرآنية بوصفها مدخلاً تفسيرياً بالغ الأهمية؛ لأنها لا تنظر إلى الظواهر التاريخية بوصفها أحداثاً منفصلة بل بوصفها تجليات لسنن تحكم حركة الأمم والمجتمعات، وتكشف طبيعة الصراع بين مشروعات الحق والباطل، وبين قيم العدل ومشروعات الهيمنة.

فالقرآن الكريم لا يقدم الوقائع لمجرد الاعتبار الأخلاقي الوعظي، بل يعرض من خلالها قوانين الحركة الاجتماعية والتاريخية، ويكشف نشأة مشاريع الاستكبار، وكيفية إعادة تشكيل اللغة والمفاهيم والرموز لتبرير هيمنتها، ومن هذا المنظور تصبح الصهيونية أكثر من كونها ظاهرة أوروبية حديثة؛ إنها مثال معاصر لمشروع يقوم على الاستعلاء، وتوظيف المقدس في خدمة السياسة، وإعادة صياغة السردية التاريخية؛ لتبرير الإقصاء والاقتلاع والاستيطان، وفي هذا المعنى فإن المنهجية القرآنية لا تقصي التحليل الأكاديمي، بل تمنحه عمقاً أشمل؛ لأنها تنفذ إلى منطق الظاهرة لا إلى مظهرها فقط.

ويتعزز هذا المدخل بالاستفادة من الخط العام في ملازم الشهيد القائد: السيد حسين بدر الدين الحوثي التي ركزت على كشف البعد الحضاري والفكري والسياسي للصراع مع اليهود والصهيونية، ونبهت إلى أن المشروع الصهيوني ليس مجرد احتلال لرقعة جغرافية، بل هو استهداف: للوعي، والهوية، والإرادة، والاستقلال، وهذه النقطة ذات أهمية منهجية كبيرة؛ لأن كثيراً من المقاربات السياسية التقليدية اختزلت القضية في نزاع حدودي، أو صراع سياسي محدود، بينما يكشف الوعي القرآني

والقراءة الفكرية المقاومة أن الصهيونية مشروع تغلغل، وهيمنة، وإفساد، وأن خطرها لا يتوقف عند حدود ما تفعله على الأرض، بل يمتد إلى ما تعيد صياغته في الفكر وما تفرضه من مفاهيم، وما تسعى إلى تكريسه من موازين قوى، ورموز، ومعايير.

ومن هذا المنطلق فإن تمهيد هذه الدراسة يقوم على حقيقة أساسية هي أن الصهيونية لم تظهر فجأة، ولم تنشأ في فراغ، بل تشكلت داخل بيئة أوروبية حديثة كانت تعيد بناء العالم على أسس جديدة هي:(القومية، والدولة الحديثة، والاستعمار، والعلمنة، والمركزية الأوروبية)، وقد وجدت الصهيونية في هذه البيئة شروط ولادتها الفكرية والسياسية؛ فاستعارت من القومية الأوروبية: تصور الأمة، ومن الحداثة: أدوات التنظيم والتعبئة والمؤسسة، ومن الفكر الاستعماري: منطق الاستيطان والإحلال، ومن التأويل الديني المؤدلج: غطاء رمزياً يمنح مشروعها شرعية زائفة، وقد أظهرت دراسات أكاديمية عديدة أن الصهيونية تأثرت بوضوح بمناخ القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر، وبالتحولات التي أعادت تعريف الجماعات الدينية والإثنية في قوالب قومية حديثة، كما تأثرت أيضاً بمسألة اندماج اليهود في أوروبا، وبما يسمى معاداة السامية، وبالتحولات الثقافية والسياسية التي جعلت الهوية اليهودية موضوعاً سياسياً مفتوحاً على احتمالات متباينة (Smith, 1995, p1؛ Ben-Israel, 2003, p92؛ Friesel, 2006, p258)، غير أن هذه العوامل على أهميتها لا تكفي وحدها لفهم الصهيونية؛ لأن ما يميزها ليس فقط ظروف النشأة، بل قدرتها على جمع عناصر متفرقة في بنية مشروع متكامل، وتحويل مأزق أوروبي إلى برنامج استيطاني في قلب الوطن العربي.

ومن خلال ما سبق فإن هذه الدراسة تنطلق من قناعة مفادها أن الصهيونية لا ينبغي لها أن تُفهم باعتبارها تعبيراً عن أكذوبة هوية يهودية مضطهدة، ولا باعتبارها استجابة أوروبية لمسألة يهودية، ولا حتى باعتبارها نموذجاً تقليدياً للاستعمار الاستيطاني، بل ينبغي أن تُفهم بوصفها مشروعاً أيديولوجياً وسياسياً وإستراتيجياً أعاد تعريف الدين والتاريخ والأرض والهوية لخدمة غاية محددة هي إقامة كيان وظيفي مهيمن في فلسطين، ثم تحويل هذا الكيان إلى قاعدة نفوذ في المنطقة العربية، وربط وجوده العضوي بالبنية الاستعمارية ثم الإمبريالية الحديثة، وبهذا المعنى فإن الصهيونية ليست مجرد حركة بالمعنى الحزبي أو التنظيمي الضيق، وإنما هي مشروع صهيوني وليست مجرد فكرة بل منظومة، وليست مجرد سردية بل برنامج عمل نجح في توظيف: الدين، والسياسة، والاستيطان، والإعلام، والتحالفات الدولية، والمؤسسات الحديثة في نسيج واحد.

1. إشكالية البحث:

تتحدد إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي:

هل الصهيونية حركة دينية أم قومية أم مشروع سياسي؟

ويكتسب هذا السؤال أهميته من أنه يمس جوهر المقاربة العلمية ذاتها؛ لأن الجواب عنه يحدد زاوية الرؤية، فإذا قرئت الصهيونية بوصفها حركة دينية فقط، ضاع بعدها السياسي والاستعماري، وغاب الطابع المصنوع والمنتج لمقولاتها، وإذا قرئت بوصفها قومية فقط، ضاع البعد الوظيفي لتوظيف الدين والأسطورة والرمز التوراتي، وإذا قرئت باعتبارها مشروعاً سياسياً فقط، غاب عمقها الثقافي والأيديولوجي، وظهر المشروع وكأنه مجرد تنظيم يسعى إلى السلطة، لا منظومة تعيد تعريف المفاهيم والمعايير والهوية، ولهذا فإن الإشكالية لا تُحل عبر اختيار أحد هذه الأوصاف ونفي ما عداه، بل عبر بناء تصور تفسيري مركب يرى الصهيونية ظاهرة نشأت في سياق أوروبي حديث، واستفادت من القومية والحداثة والاستعمار، ووظفت الدين والرمز والذاكرة، وتحولت إلى مشروع سياسي وإستراتيجي ذي وظائف إقليمية ودولية، وفي هذا السياق تساعد المنهجية القرآنية على تجاوز الاختزال؛ لأنها لا تفصل بين الفكرة ووظيفتها، ولا بين الشعار ونتيجته، ولا بين المشروع وسلوكه بل تنظر إلى الظاهرة من خلال أثرها الواقعي في الإنسان والمجتمع والتاريخ.

2. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

أولاً: تحليل مفهوم الصهيونية، وتطوره من خلال تتبع انتقاله من دلالة رمزية دينية مرتبطة بفكرة (صهيون)، إلى أيديولوجيا سياسية حديثة، بما يساعد على فهم كيفية تصنيع المفهوم، وإعادة توظيفه.

ثانيًا: بيان السياق الأوروبي الحديث الذي نشأت فيه الصهيونية، وتحليل أثر القومية الأوروبية والحداثة والتحولات الفكرية والاستعمار وما يسمى معاداة السامية في تكوينها النظري والعملي.

ثالثًا: تفكيك الأجنحة الفكرية للصهيونية ولا سيما الجناحين اليهودي والمسيحي وبيان دور كل منهما في إعطاء المشروع عمقاً دينياً وسياسياً وتوفير شرعية وتأييد أوسع له.

رابعًا: إبراز أهداف المشروع الصهيوني السياسية والإستراتيجية والجيوسياسية، وبيان أن إقامة الكيان لم تكن خاتمة المشروع بل بدايته التنفيذية.

خامسًا: تقديم قراءة تجمع بين المنهج الأكاديمي الحديث، والمنهجية القرآنية مع الإفادة من الوعي

الفكري المقاوم، كما يظهر في ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، بحيث يكون البحث قراءة واعية من داخل مرجعية الأمة، لا إعادة عرض محايدة لمادة مكتوبة غالباً في سياقات مغايرة.

3. أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث من جملة اعتبارات مترابطة، أولها: إن الصهيونية ما تزال تمثل عاملاً مركزياً في تشكيل واقع المنطقة العربية والإسلامية، بحيث لا يمكن فهم كثير من التحولات السياسية والعسكرية والثقافية دون فهم طبيعة هذا المشروع، وثانيها: إن كثيراً من الكتابات العربية حول الصهيونية تقع بين طرفين (طرف خطابي تعبوي يفتقر إلى الطرح العلمي، وطرف أكاديمي بارد يفصل الظاهرة عن بعدها الحضاري والقيمي، ويعيد إنتاج المفاهيم الغربية كما هي)، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مقاربة تجمع بين الدقة العلمية والوعي القرآني، وثالثها: إن الصهيونية لا تختص بفلسطين وحدها، بل تتصل ببنية الهيمنة الدولية، وبكيفية إنتاج العدو لشرعيته، وبناء سرده، وتوسيع نفوذه في الإقليم والعالم، ورابعها: إن المنهجية القرآنية هنا ليست ترفاً بل ضرورة، فهي تمنح الباحث أدوات لفهم الظواهر من داخل سننها ونتائجها ووظيفتها، لا من داخل خطابها الظاهري فقط، وخامسها: إن الإفادة من الخط العام في ملازم الشهيد القائد: السيد حسين بدر الدين الحوثي تسهم في تصحيح زاوية الرؤية؛ لأنها تنبه إلى أن الخطر الصهيوني يستهدف الأمة في وعيها وسيادتها، وثقتها بنفسها وليس فقط في أرضها.

4. منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على منهجية متعددة الأبعاد؛ فهو من جهة أولى يعتمد على المنهج التاريخي؛ لتتبع نشأة الصهيونية، وتطورها في أوروبا الحديثة، وتحليل مراحل انتقالها من الرمز إلى التنظيم، ثم إلى المشروع التنفيذي، ومن جهة ثانية يعتمد المنهج التحليلي في تفكيك المفاهيم والخطابات والأجنحة، والأهداف بما يساعد على فهم البنية الداخلية للصهيونية، ومن جهة ثالثة يعتمد المنهج النقدي، لمراجعة الأطروحات الأكاديمية المتعددة حول الصهيونية، والكشف عن حدود القراءات الاختزالية التي تحصرها في الدين، أو القومية، أو السياسة وحدها، ويضاف إلى ذلك المنهجية القرآنية باعتبارها إطاراً تفسيرياً حاكماً يستفاد منه في قراءة السنن التاريخية وطبيعة التدافع وآليات الاستكبار ووظيفة الدين حين يتحول إلى أداة في يد مشروع الهيمنة، وهذه المنهجية لا تنفي المناهج العلمية المعروفة بل توجهها وتكملها، كما أن الإفادة من ملازم الشهيد القائد: السيد حسين بدر الدين الحوثي تتم هنا بوصفها رصيداً فكرياً معاصراً في فهم طبيعة المشروع الصهيوني وامتداده الحضاري والسياسي، لا بوصفها مرجعاً بديلاً عن الدراسات الأكاديمية بل موجهاً وضابطاً لها.

المصطلحات الإجرائية:

في إطار الضبط العلمي كان من الضروري تحديد المصطلحات الإجرائية التي سيبنى عليها التحليل في هذا البحث فيما يلي:

1. الصهيونية في هذا البحث تعني: حركة/أيديولوجيا/مشروع حديث نشأ في أوروبا، واستند إلى توظيف الموروث الديني اليهودي، وأدوات القومية الحديثة، بهدف إقامة كيان سياسي استيطاني في فلسطين، ثم تطويره إلى مركز نفوذ إستراتيجي.
2. المنهجية القرآنية يقصد بها: طريقة في الفهم والتحليل تستند إلى القرآن الكريم باعتباره مصدراً كاشفاً للسنن الاجتماعية والتاريخية وطبيعة الصراع وآليات الهيمنة والانحراف دون إلغاء أدوات البحث الحديث.
3. ملازم الشهيد القائد: السيد حسين بدر الدين الحوثي فيُقصد بها: الإطار الفكري الذي يقرأ الصراع مع اليهود والصهيونية في ضوء القرآن، ويركز على البعد الحضاري والسياسي والثقافي للمواجهة.
4. السياق الأوروبي الحديث يقصد به: مجموع التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية التي شهدتها أوروبا، ولا سيما القومية، والحداثة، والاستعمار، ومعاداة السامية، والتي أسهمت في تشكيل البيئة المنتجة للصهيونية.
5. المشروع الصهيوني يقصد به: البنية العملية التي تتجاوز مجرد الفكرة أو الحركة؛ لتشمل الأهداف السياسية والاستراتيجية والجيوسياسية التي تحرك النشاط الصهيوني في الواقع.

تقسيمات البحث

- **المبحث الأول:** تناول مفهوم الصهيونية، وتعريفها من حيث: المصطلح، والتحول من الدلالة الرمزية إلى الأيديولوجيا والطبيعة الفكرية للصهيونية بوصفها نتاجاً حديثاً.
- **المبحث الثاني:** تناول نشأة الصهيونية، وأجنحتها، مع التركيز على تشكلها التاريخي، وأدوار الصهيونية اليهودية والمسيحية، والعلاقة بين التيارات المختلفة داخل المشروع.
- **المبحث الثالث:** تناول السياق الأوروبي الحديث من حيث: القومية الأوروبية، والحداثة، ومعاداة السامية، ودورها في تشكيل البيئة الفكرية والسياسية التي أنتجت الصهيونية.
- **المبحث الرابع:** تناول تحليل أهداف المشروع الصهيوني السياسية والإستراتيجية

والجيوسياسية، مع بيان أن المشروع لم يقف عند حدود إقامة الكيان، بل اتجه إلى تثبيت التفوق، وتوسيع النفوذ، وإعادة تشكيل البيئة المحيطة به.

- خاتمة عامة تتضمن أهم النتائج، يليها عدد من التوصيات العلمية والعملية.

المبحث الأول: مفهوم الصهيونية وتعريفها

يمثل تحديد مفهوم الصهيونية المدخل الأساس لفهم هذه الظاهرة المركبة؛ لأن أي بحث في نشأتها أو أجنحتها أو أهدافها يظل ناقصاً ما لم يسبق ذلك ضبط المفهوم نفسه، والكشف عن تحولاته، وبيان الخلفيات التي أنتجته، ثم فحص الوظائف التي أداها في التاريخ والواقع، ذلك أن الصهيونية لم تكن منذ بداياتها مفهوماً ثابتاً أو بسيطاً أو محايداً، بل كانت بناءً أيديولوجياً متغيراً نما في بيئة أوروبية حديثة واستفاد من عناصر دينية وقومية وسياسية واستعمارية، ثم أعاد تركيبها في مشروع واحد، ومن هنا فإن دراسة مفهوم الصهيونية لا تتعلق بمجرد تعريف لفظي، وإنما تتعلق بتفكيك بنية فكرية كاملة، وفهم الكيفية التي جرى بها تحويل الرمز إلى برنامج، والموروث إلى خطاب، والعقيدة إلى أداة سياسية، والادعاء التاريخي إلى مشروع استيطاني.

وبالتالي تكتسب المنهجية القرآنية أهميتها في قراءة مفهوم الصهيونية، لأنها لا تنظر إلى المفاهيم بوصفها مجرد ألفاظ أو تصنيفات ذهنية، بل بوصفها أدوات فاعلة في تشكيل الوعي والسلوك والتاريخ، فالقرآن الكريم يكشف لنا أن الانحراف يبدأ من تحريف المفاهيم، وإعادة ترتيب المعاني، وتغليف الباطل بشعارات الحق، قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ النساء: 46)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ البقرة: 42)، ومن هذا المدخل فإن مفهوم الصهيونية لا يمكن فهمه باعتباره تسمية مجردة لحركة قومية حديثة، بل يجب النظر إليه بوصفه مفهوماً جرى بناؤه وتطويره وتوظيفه لخدمة مشروع عملي محدد، وهذا أيضاً ما ينسجم مع الخط العام في ملازم الشهيد القائد: السيد حسين بدر الدين الحوثي التي تلفت النظر إلى أن أخطر ما يصنعه العدو ليس فقط ما يملكه من قوة مادية، بل ما ينجح في فرضه من مفاهيم وروايات وصور ذهنية، بحيث تُقرأ مشاريعه بأسمائه هو، وضمن منطقه هو، لا من خلال حقيقتها وآثارها الواقعية.

وعليه، فإن هذا البحث ينطلق من فرضية مركزية مؤداها أن الصهيونية ليست مجرد مفهوم ديني، ولا مجرد حركة قومية، ولا مجرد مشروع سياسي بالمعنى الإجرائي الضيق، بل هي مفهوم مركب تشكل داخل سياق أوروبي حديث، واستدعى عناصر من الذاكرة اليهودية، ومن القومية الأوروبية، ومن الخطاب الديني، ومن البراغماتية الاستعمارية، ليتحول إلى أيديولوجيا حديثة ذات وظيفة سياسية

وإستراتيجية، ولأجل بيان هذا سيتناول هذا المبحث ثلاثة محاور رئيسة: أولها تعريف الصهيونية لغة واصطلاحاً، وثانيها تطور مفهوم الصهيونية من الرمز الديني إلى المشروع السياسي، وثالثها تحليلها باعتبارها أيديولوجيا حديثة ذات بنية خاصة ووظيفة تاريخية محددة على النحو الآتي:

أولاً: الصهيونية لغة واصطلاحاً:

يرتبط لفظ الصهيونية في أصله اللغوي بكلمة: صهيون، وهي كلمة ذات حضور قديم في التراث الديني اليهودي، كما أن كلمة: صهيون تشير إلى الجبل الذي يقع جنوب غرب القدس (مصطفي، 2023، ص 131)، وقد ارتبطت هذه الكلمة في الاستعمالات المختلفة بمدينة القدس أو بجزء منها أو بالموضع المقدس بصورة عامة، وقد حمل هذا اللفظ عبر قرون طويلة دلالات روحية وشعائرية ورمزية ترتبط بفكرة القداسة والحنين والارتباط بالأرض الموعودة في مزعوم الوعي الديني اليهودي، غير أن هذا الحضور الرمزي المكذوب لا يعني أن الكلمة كانت منذ البداية عنواناً على حركة سياسية أو مشروع دولة، بل كانت جزءاً من معجم ديني، أوسع له وظيفة روحية وعبادية وطقسية في حياة الجماعات اليهودية المزعومة في الشتات (حيدر، 2011، ص18).

وهنا تظهر أولى النقاط المهمة في القراءة المنهجية، فليس كل حضور ديني لرمز ما ينتج بالضرورة مشروعاً سياسياً، وليس كل استعمال تراثي لمصطلح ما يبرر نقله تلقائياً من المجال العقدي أو التعبدي إلى المجال السياسي والجغرافي والعسكري؛ ولهذا فإن مجرد وجود كلمة: صهيون في التراث اليهودي لا يعني أن الصهيونية الحديثة امتداد طبيعي مباشر لذلك التراث، بل يعني فقط أنها استعارت رمزاً دينياً ذا كثافة عاطفية عالية ثم أعادت إدخاله في سياق حديث مختلف تماماً، ومن منظور قرآني فإن هذا التحول من الرمز إلى الأداة السياسية يُقرأ بوصفه مثالاً على إعادة توظيف المقدس لدى طائفة لخدمة المصالح، وهو نمط متكرر في التاريخ البشري حين تنتزع المعاني من سياقها القيمي؛ لتوضع في خدمة مشاريع القوة والهيمنة.

أما اصطلاحاً فقد تعددت تعريفات الصهيونية في الأدبيات الأكاديمية تبعاً لاختلاف المدارس الفكرية والزوايا التي نظر منها الباحثون إلى الظاهرة، فهناك اتجاه يعرفها: بأنها حركة قومية يهودية حديثة، سعت إلى إقامة وطن قومي لليهود، وهو تعريف يركز على عنصر القومية الحديثة، ويضع الصهيونية ضمن عائلة الحركات القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر (زريق وآخرون، 2020، ص21؛ Smith, 1995, p1؛ Ben-Israel, 2003, 19-92)، وهناك اتجاه آخر يراها: أيديولوجيا سياسية حديثة أعادت بناء اليهودية في قالب قومي، واستخدمت الذاكرة التاريخية والمرويات الدينية لتبرير برنامج سياسي استيطاني (Friesel, 2006, p285-286؛ حيدر، 2011، ص19)، بينما يذهب اتجاه ثالث إلى: اعتبارها

مشروعاً استعمارياً استيطانياً، ارتبط منذ بداياته بالبنية الإمبريالية الأوروبية، واستفاد من أدوات الحداثة الاستعمارية، ومن منطق الإحلال ونزع ملكية السكان الأصليين (Kayyali, 1977, p98-99؛ Piterberg, 2008, p52؛ Masalha, 2014, p15-16).

واللافت هنا أن هذه التعريفات ليست متعارضة تماماً، بل إن كلاً منها يضيء بعداً حقيقياً من أبعاد الصهيونية، فهي قومية من حيث استعارتها مفاهيم الأمة والدولة والهوية الجمعية الحديثة، وهي أيديولوجيا من خلال بنائها المنظم لسردية متماسكة عن الشعب والأرض والتاريخ، وهي مشروع سياسي من حيث انتقالها من مستوى الفكرة إلى مستوى الفعل والمؤسسة والدولة، وهي أيضاً ذات بعد استعماري استيطاني من حيث اختيارها فلسطين موضوعاً للمشروع، ومن حيث استنادها إلى منطق الإحلال والإقصاء، ومن هنا فإن الاقتصار على تعريف واحد قد يحجب الطبيعة المركبة للظاهرة، وهو ما يجعل المقاربة القرآنية والنقدية أكثر قدرة على الإمساك بوحدة الظاهرة في تعدد أبعادها.

ومن جهة أخرى فإن الخط العام في ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي يدفع إلى التنبه إلى أن المصطلح الذي يطلقه العدو على نفسه لا يكفي لفهم حقيقته: فقد قال الله عن اليهود في أنهم يلبسون الحق بالباطل، الباطل يقدمونه في ثوب الحق ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾النساء: من الآية46) ﴿يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللّهِ﴾البقرة79) وما هو من عند الله؛ لأن هناك في الساحة الكثير من الناس ممن يسمع الكلام، ويتعامل مع ما سمع؛ لأنه يكون لديه خلفية مسبقة يستطيع من خلالها أن يعرف بطلان ما سمع، وإن نسب إلى الله، أو نسب إلى نبي من أنبيائه؛ لأنه قال عن أولئك أنهم كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون هو من عند الله.. ألم يقدموه باسم الله وأنه من عنده، يقولون للناس هذا من عند الله وما هو من عند الله ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾آل عمران: من الآية75) (الحوثي، ملزمة: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى، ص4).

وعليه، حين يصف مشروع نفسه بأنه حركة تحرر أو عودة أو بعث قومي، فإن الباحث لا ينبغي أن يكتفي بترديد هذه التوصيفات، بل عليه أن يختبرها في ضوء الواقع العملي والنتائج الفعلية، وهذا ما يجعل تعريف الصهيونية في هذا البحث تعريفاً إجرائياً مركباً، وهو: أنها حركة وأيديولوجيا ومشروع حديث، نشأ في أوروبا، واستند إلى توظيف الموروث الديني اليهودي، ومفاهيم القومية الحديثة؛ بهدف إقامة كيان استيطاني في فلسطين، وتحويله إلى مركز نفوذ سياسي وإستراتيجي، وهذا التعريف لا ينفي أبعادها الأخرى، بل يجمعها في صياغة توضح الأصل الحديث للمفهوم، والطابع التوظيفي للدين فيه، والبنية العملية للمشروع الذي انتهى إليه.

ثانياً: تطور مفهوم الصهيونية من الرمز الديني إلى المشروع السياسي:

لم يظهر مفهوم الصهيونية دفعة واحدة بوصفه أيديولوجيا سياسية مكتملة، وإنما مر بمراحل انتقال وتحول، حيث كان لكل مرحلة منها شروطها وسياقاتها ووظيفتها، ففي المستوى السابق وبالتحديد في القرن التاسع عشر، بقيت الإشارات إلى صهيون والعودة ضمن أفق ديني تعبدي أو خلاصي، ولم تكن تعني بالضرورة مشروعاً سياسياً عملياً، وكانت الفكرة متصلة بالذاكرة والحنين والانتظار الديني أكثر من اتصالها بالتخطيط السياسي أو التنظيم القومي؛ ولهذا فإن الحديث عن الجذور الدينية للصهيونية ينبغي أن يظل منضبطاً، فلا يتحول إلى ادعاء بوجود تطابق بين الرمز الديني القديم وبين الأيديولوجيا الحديثة التي حملت اسمه لاحقاً (زريق وآخرون، 2020، ص14 15-)، لكن القرن التاسع عشر شهد تحولات كبرى في أوروبا تمثلت في:

- صعود القوميات.
- تبلور مفهوم الأمة الحديثة.
- تراجع أنماط الانتماء التقليدية.
- صعود الدولة المركزية.
- تنامي الخطاب الاستعماري.

في هذا المناخ بدأت الهوية اليهودية تُقرأ بطرق جديدة، ولم تعد قضية اليهود تناقش فقط من زاوية الدين بل من زاوية الاندماج والجماعة القومية والمسألة السياسية، وفي هذا السياق أعيد النظر في فكرة صهيون لا بوصفها أملاً دينياً فقط، بل بوصفها حلاً سياسياً قومياً لما اعتبر أزمة يهودية أوروبية، وهنا بالتحديد بدأ المفهوم ينتقل من عالم الرمز إلى عالم البرنامج.

وقد لعب مفكرون وسياسيون يهود في أوروبا دوراً مهماً في هذا الانتقال، غير أن اسم تيودور هرتزل يبقى الأبرز؛ لأنه بلور الصهيونية السياسية في صيغة أكثر تنظيماً ووضوحاً، وربطها بالمؤتمر والتمويل والدبلوماسية والمشروع الدولي (يعقوب، 2001، ص88؛ Kornberg, 1993, p162-164)، إلا أن هرتزل نفسه لم يوجد المفهوم من فراغ، بل أعاد صياغة عناصر كانت تتحرك في بيئة فكرية أوروبية أوسع، وهنا تؤكد الدراسات أن الصهيونية السياسية الحديثة - وإن استندت إلى مخزون ديني ورمزي- كانت في جوهرها نتاجاً لزمن القوميات الحديثة، أكثر من كونها استمراراً مباشراً لليهودية التقليدية (Stani-slawski, 2017, p4؛ Conforti, 2021, p182).

وقد ذكر السيد حسين بدر الدين الحوثي: أن أمريكا وإسرائيل، متوجهين إلى العالم الإسلامي

لاحتلاله، وطمس معالمه الدينية، هويته الدينية، تغيير ثقافته، تغيير أنظمته، تغيير مناهجه التعليمية، السيطرة على ثرواته. أليست هذه أشياء؟ أشياء جبال، ليست من الغوامض (الحوثي: ملزمة: مديح القرآن الدرس الأول ص15).

كما أن تطور المفهوم لم يجرِ في خط واحد جامد بل عرف تعددية داخلية، فقد ظهرت الصهيونية السياسية التي ركزت على الدولة والاعتراف الدولي، والصهيونية الثقافية التي أولت عناية خاصة بإحياء اللغة والثقافة والهوية، والصهيونية الدينية التي سعت إلى دمج المشروع القومي بالتبرير الديني، ثم ظهرت لاحقاً تيارات أكثر تشدداً وتوسعية، وهذه التعددية لا تنفي وحدة المشروع، بل تكشف مرونته، وتبين كيف استوعب بداخله تصورات متباينة، لكنها التقت عند غاية واحدة هي تأسيس الوجود الصهيوني وتثبيته، ومن هنا فإن المفهوم نفسه كان يتسع كلما احتاج المشروع إلى توسيع شرعيته أو إعادة إنتاج مبرراته.

وهنا يظهر أيضاً معنى آخر يتناغم مع ما تشير إليه ملازم الشهيد القائد: السيد حسين بدر الدين الحوثي، وهو أن المشروع الخطير هو الذي يملك قدرة عالية على التلون دون أن يفقد جوهره، فالصهيونية قدمت نفسها أحياناً بوصفها تحرراً، وأحياناً بوصفها عودة، وأحياناً بوصفها قومية حديثة وأحياناً بوصفها دفاعاً عن الذات، لكنها في جوهرها ظلت متجهة نحو تثبيت كيان إحلالي في فلسطين، ولهذا فإن دراسة تطور مفهومها لا ينبغي أن تنخدع بتعدد شعاراته، بل ينبغي أن تربط بين هذه الشعارات وبين ما أنتجه المشروع على الأرض من اقتلاع واستيطان وإقصاء، وقد فسر السيد حسين بدر الدين الحوثي هذا التلون بالود، وأن هذا الود تحته من الناحية العملية أساليب كثيرة جداً أساليب كثيرة جداً، أعني ممكن تعتبر الاحتلال واحدة من وسائل أن يردوا الناس كفاراً، إذاً كيف نحاول أن نسيطر على ثقافتهم فنحولهم إلى﴿كُفَارًا﴾ لا بد أن نكون مهيمنين عليهم، إذاً محتلين، أفضل طريقة أن نكون ضاغطين ومحتلين، أن نصيغهم كفاراً كما نريد.. ما معناها ودّ هناك، وميل هناك محله، وفي نفس الوقت مجرد أمنيات (الحوثي، ملزمة: دروس رمضان الدرس السادس، ص18).

ثالثاً: الصهيونية كأيديولوجيا حديثة:

حين نصف الصهيونية بأنها أيديولوجيا فإننا لا نقصد مجرد أن لها أفكاراً عامة أو مبادئ نظرية، بل نقصد أنها نسق فكري منظم يمتلك تصوراً للإنسان وللتاريخ وللأرض وللشعب وللآخر، ويعيد ترتيب هذه العناصر في خطاب متماسك قادر على التعبئة والتنظيم والتبرير، وهذه الخاصية الأيديولوجية هي التي جعلت الصهيونية تتجاوز كونها تعبيراً عن أزمة يهودية أوروبية؛ لتصبح مشروعاً له مؤسساته، ورموزه وطقوسه، وسرده التاريخي، ومجاله العملي.

ومن أبرز خصائص الصهيونية كأيديولوجيا حديثة أنها أعادت تعريف اليهودية نفسها في اتجاه قومي سياسي، فاليهودي فيها ليس فقط معتنقاً لعقيدة دينية، بل عضوًا في أمة يفترض أن يجمعها تاريخ واحد وأرض واحدة ومصير واحد، وهذه النقلة من مفهوم الدين إلى الأمة ليست نقلة بريئة أو تلقائية، بل هي صدى مباشر لتحولات الفكر الأوروبي الحديث الذي أعاد إنتاج الجماعات الدينية والإثنية في صورة أمم حديثة، ولهذا تؤكد دراسات كثيرة أن الصهيونية استوعبت النموذج القومي الأوروبي ثم أعادت توظيفه في الحالة اليهودية (زريق وآخرون،2020، ص21؛ Smith, 1995, p7؛ Ben-Israel, 2003, p94).

كما أن الصهيونية كأيديولوجيا تقوم على إعادة بناء التاريخ، فهي لا تكتفي بسرد الماضي بل تعيد انتقاء عناصر منه، وتضخيم بعضها، وتهميش بعضها، وربطها بخطاب حاضر يبرر مشروع المستقبل، وهذا ما يجعلها أيديولوجيا تأسيسية بامتياز؛ لأنها تحتاج إلى ماضٍ مصاغ بقدر حاجتها إلى مستقبل مخطط، وقد أشار باحثون عديدون إلى أن الخطاب الصهيوني صنع لنفسه سردية عن العودة والانقطاع والبعث والحضارة والفراغ، بحيث تُقدم فلسطين كأرض تنتظر من يحييها، ويُقدم الفلسطينيون بوصفهم غائبين أو طارئين أو هامشيين في تلك السردية (Piterberg, 2008, p52؛ Ma-salha, 2014, p115)، وهنا تحديداً تتجلى الطبيعة الاستعمارية للأيديولوجيا؛ لأنها لا تكتفي بتأسيس ذاتها بل تعمل أيضاً على محو الآخر أو تشويهه أو إخراجه من التاريخ.

ومن منظور قرآني فإن هذا النمط من صناعة السردية يدخل في باب تزوير الوعي؛ وهو من أخطر صور الإفساد، لأن الهيمنة لا تكتمل بالقوة العسكرية فقط، بل تحتاج إلى فرض تفسيرها الخاص للتاريخ والواقع، وهذا ما تكشفه الصهيونية بوضوح: فهي لم تبن مشروعها على الاستيطان المادي وحده، بل بنته كذلك على الاستيطان الرمزي والمعرفي؛ أي على احتلال التسمية، واحتكار السرد، وإعادة ترتيب الذاكرة؛ ولهذا فإن المنهجية القرآنية لا تتعامل مع الأيديولوجيا بوصفها خطاباً محايداً، بل بوصفها فعلاً من أفعال السيطرة إذا انفصلت عن الحق والعدل، وقد دلل القران على تزويرهم للوعي وأنهم يلبسون الحق بالباطل.

ومن خصائص الصهيونية الحديثة أيضاً أنها أيديولوجيا هجينة؛ تجمع بين ما يبدو متعارضاً: (بين العلمانية والدين، وبين القومية والاستعمار، وبين الحداثة والأسطورة، وبين المؤسسة الحديثة والرواية التوراتية)، وهذا الهجين ليس عرضياً بل هو سر من أسرار فاعليتها؛ لأنها استطاعت أن تخاطب جمهوراً متنوعاً بلغات مختلفة: خطاباً قومياً لليهود الأوروبيين، وخطاباً دينياً لقطاعات يهودية ومسيحية، وخطاباً حضارياً استعمارياً للقوى الغربية، وخطاباً أخلاقياً عن الملاذ والأمان بعد الاضطهاد، وهذا التعدد في الخطاب لا يعني التشتت بل يدل على قدرة الأيديولوجيا على التكيّف والتوسع دون أن تفقد نواتها الصلبة.

ومن هنا فإن وصف الصهيونية بأنها مجرد حركة سياسية يفوّت علينا هذا العمق الأيديولوجي، فهي لم تنجح لأنها امتلكت تنظيماً فقط، بل لأنها امتلكت لغة ورموزاً ورواية وقدرة على إنتاج المعنى، وهو ما ينسجم مع ما تنبه إليه ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي من أن المعركة ليست مادية فقط، بل معركة وعي ومفاهيم وتعبئة وتضليل، وأن الأمة إذا لم تفهم الأدوات الفكرية للعدو فستبقى تقاتل الظواهر دون أن تمس الجذور: لأن اليهود خطيرون جداً إذا ما اتجهوا إلى جانب الشر، وهذا هو الصفة الغالبة عليهم.. أخيراً وخاصة بعد الإسلام أصبح هو الصفة الغالبة عليهم الآن في كل بقاع الدنيا، الاتجاه إلى الشر إلى المكر، إلى الخداع، إلى التضليل، إلى لبس الحق بالباطل، قدرة رهيبة جداً في هذا الموضوع (الحوثي، ملزمة: يوم القدس العالمي، ص6).

وقد خلص هذا المبحث إلى أن مفهوم الصهيونية ليس مفهوماً بسيطاً أو أحادي البعد، بل هو مفهوم مركب، تشكل عبر مسار تاريخي وفكري طويل، وانتقل فيه اللفظ من حيز الرمز الديني إلى حيز الأيديولوجيا الحديثة، ثم إلى المشروع السياسي والاستيطاني، كما يتبين أن الصهيونية لم تكن امتداداً تلقائياً لليهودية التقليدية، بل كانت إعادة صياغة حديثة لرموز ومرويات وعناصر تراثية داخل سياق أوروبي حديث تحكمه القومية والحداثة والاستعمار وإعادة تعريف الهويات.

وكذلك إلى أن الصهيونية بوصفها أيديولوجيا قامت على إعادة إنتاج مفاهيم الشعب والأرض والتاريخ والعودة، وربطها بسردية سياسية، تخدم مشروعاً عملياً في فلسطين، ومن هنا فإن فهمها يقتضي الجمع بين التحليل التاريخي والنقد الأيديولوجي، والوعي القرآني الذي يكشف وظيفة المفاهيم حين تتحول إلى أدوات للهيمنة، وهذا ما يجعل دراسة مفهوم الصهيونية أكثر من مجرد بحث في المصطلح؛ إنها بحث في بنية مشروع كامل.

المبحث الثاني: نشأة الصهيونية وأجنحتها:

إن دراسة نشأة الصهيونية لا تقتصر على تتبع لحظة تاريخية محددة، أو رصد ظهور تنظيم سياسي بعينه، بل هي في حقيقتها دراسة لمسار تشكل فكرة ثم تحولها إلى أيديولوجيا، ثم انتقالها إلى مشروع عملي ارتبط بقوى دولية وسياقات حضارية أوسع.

فالصهيونية لم تولد فجأة في مؤتمر أو كتاب، بل تبلورت عبر تفاعل طويل بين عناصر دينية وثقافية وسياسية داخل البيئة الأوروبية الحديثة، ثم أعيد تركيب هذه العناصر ضمن مشروع ذي أهداف واضحة، ومن هنا فإن فهم نشأة الصهيونية يقتضي النظر إليها بوصفها عملية تاريخية مركبة لا حادثة منفصلة.

وتشير الدراسات الأكاديمية إلى أن الصهيونية نشأت في بيئة أوروبية خلال القرن التاسع عشر اتسمت بتحولات عميقة، من أبرزها صعود القوميات، وتراجع البنى التقليدية، وظهور أفكار جديدة حول الدولة والهوية (زريق، 2020، ص17؛ خالدي، 2015، ص45)، كما لعبت التحولات داخل المجتمعات اليهودية الأوروبية دوراً مهماً في تشكيل الحركة، خاصة في ظل التوتر بين الاندماج في المجتمعات الأوروبية والحفاظ على الهوية الخاصة.

وهنا تقدم المنهجية القرآنية إطاراً تفسيرياً عميقاً لفهم نشأة المشاريع الكبرى، إذ يبين القرآن أن الانحرافات الكبرى لا تنشأ دفعة واحدة، بل تتشكل عبر تراكمات فكرية ونفسية واجتماعية كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ... يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ النساء: 155–46)، وهذا يشير إلى أن التحول يبدأ من الفكر والتأويل، ثم ينتقل إلى السلوك والمشروع، كما أن الاستفادة من ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي تكشف بُعداً مهماً وهو أن المشروع الصهيوني لا يمكن فهمه بمعزل عن البيئة التي احتضنته ودعمته، وأنه منذ بداياته لم يكن مشروعاً ذاتياً خالصاً، بل مشروعاً تلاقى مع مصالح قوى كبرى، واستفاد من بنية الهيمنة الدولية؛ لأن:(الإسرائيليون الذين دولتهم ما تزال جديدة، ولها فترة قصيرة، عندهم طموح أن يهيمنوا على المنقطة هذه؛ لأنهم يعتقدون أن الهيمنة هذه يعني هيمنة على العالم بكله، وهذه حقيقة باعتبار موقعه، باعتبار ثرواته الهائلة) (الحوثي، دروس رمضان، الدرس الرابع، سورة البقرة، ص10)، وهذا الفهم يساعد على تجاوز القراءة السطحية التي تحصر نشأة الصهيونية في إطار الحاجة اليهودية إلى قراءة أعمق ترى تداخل العوامل الداخلية والخارجية.

لم تكن الصهيونية حركة أحادية، بل تشكلت منذ بداياتها عبر أجنحة متعددة، كان أبرزها الجناح اليهودي الذي قاد المشروع، والجناح المسيحي الذي وفر له دعماً فكرياً وسياسياً مهماً، ويعكس هذا

التعدد طبيعة الصهيونية كحركة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الدينية والسياسية، وتتشابك فيها المصالح والأفكار، وعليه فإن هذا المبحث يتناول نشأة الصهيونية من خلال محورين رئيسين:

أولاً: الجذور ما قبل الحديثة للصهيونية

على الرغم من أن الصهيونية تُعد ظاهرة حديثة إلا أن جذورها تعود إلى فترات تاريخية أقدم، حيث ارتبطت بفكرة دينية تتمثل في (العودة إلى صهيون)، وقد ظلت هذه الفكرة حاضرة في التراث الديني اليهودي، لكنها بقيت ضمن إطار رمزي وروحي دون أن تتحول إلى مشروع سياسي عملي.

وقد شهدت القرون السابقة محاولات فردية أو جماعية للعودة، لكنها لم تكن منظمة أو ذات طابع سياسي واضح، وعليه فإن هذه المرحلة تمثل الخلفية الفكرية للصهيونية، لكنها لا تمثل نشأتها الفعلية.

ثانياً: نشأة الصهيونية في السياق الأوروبي الحديث:

1. البيئة الأوروبية وتحولات القرن التاسع عشر:

تعود النشأة الفعلية للصهيونية إلى القرن التاسع عشر في سياق أوروبي تميز بصعود القوميات الحديثة، حيث شهدت أوروبا في تلك الفترة تحولات كبيرة، تمثلت في إعادة تشكيل الهويات الجماعية وظهور الدولة القومية كإطار سياسي جديد، وقد تأثرت الصهيونية بشكل واضح بهذه التحولات، حيث تبنت فكرة الأمة والدولة بوصفهما أساساً للمشروع السياسي (هيكل، 1988، ص62؛ نوفل، 2004، ص44)، وعليه فإن الصهيونية لم تنشأ في فراغ بل ظهرت في سياق أوروبي، شهد تحولات كبرى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أبرزها:

- صعود القوميات الحديثة
- تشكل الدولة القومية
- التحولات الصناعية والاقتصادية
- بروز الفكر الليبرالي
- توسع المشاريع الاستعمارية

وقد أدت هذه التحولات إلى إعادة تعريف الجماعات البشرية، بحيث لم تعد تُعرف فقط بالدين، بل بالأمة واللغة والتاريخ المشترك، وفي هذا السياق، بدأت الهوية اليهودية تطرح بوصفها قضية سياسية، لا مجرد انتماء ديني (الشامي، 1997، ص24)، كما تشير الدراسات إلى أن الصهيونية تأثرت بوضوح

بنماذج القومية الأوروبية، خاصة في فكرة الشعب الواحد، وفكرة الأرض القومية فكرة الحق التاريخي (جريس، 1977، ص158).

وبالتالي فإن الصهيونية لم تكن استثناءً، بل كانت جزءاً من موجة أوسع من القوميات، لكنها تميزت بخصوصية تمثلت في غياب الأرض الفعلية والاعتماد على الذاكرة الدينية والارتباط بمشروع استيطاني خارج أوروبا، وهذا ما جعلها حالة مركبة بين القومية والاستعمار.

2. المسألة اليهودية وإعادة إنتاجها:

لعبت أوضاع اليهود في أوروبا دوراً مهماً في نشأة الصهيونية، حيث واجهوا تحديات متعددة تتراوح بين الاندماج والتمييز والحفاظ على الهوية الدينية، وهو ما دفع بعض المفكرين إلى البحث عن حلول جديدة لما سمي بـ(المسألة اليهودية)، ويشير مفهوم المسألة اليهودية إلى النقاش الذي كان واسع النطاق الذي دار في المجتمع الأوروبي كله في القرنين التاسع عشر والعشرين حول الوضع السياسي والوطني والقانوني والمدني لليهود بوصفهم أقلية في المجتمع الأوروبي (البراري، 2021، 18).

وقد اعتبر بعض هؤلاء أن الحل يكمن في إنشاء كيان سياسي مستقل، وهو ما شكل الأساس الفكري للصهيونية (Kolatt, 1981, p11)، أي أن الصهيونية جاءت كواحد من الحلول، لكنها لم تكن الحل الوحيد، بل كانت خياراً سياسياً تم تبنيه لاحقاً (Friesel, 2006, p296).

غير أن القراءة القرآنية تدفع إلى عدم الاكتفاء بهذا التفسير؛ لأن تحويل مسألة اجتماعية إلى مشروع استيطاني في أرض أخرى، يكشف انتقالاً نوعياً يتجاوز مجرد الحلول الداخلية، ويدخل في إطار إعادة توجيه المشكلة نحو الخارج.

3. دور هرتزل وبداية التنظيم السياسي:

يُعد ثيودور هرتزل الشخصية المحورية في نشأة الصهيونية السياسية، حيث تمكن من تحويل الأفكار المتناثرة إلى مشروع سياسي منظم، وقد طرح هرتزل تصوراً واضحاً للصهيونية في كتابه (الدولة اليهودية، 1896)، يقوم على إقامة دولة لليهود، مستنداً إلى أدوات السياسة الحديثة والتنظيم الدولي.

وقد تجسد هذا التحول في انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م، والذي يُعد نقطة الانطلاق الرسمية للحركة الصهيونية، فقد وضع هذا المؤتمر برنامجاً واضحاً، وحدد أهداف الحركة، وأسس لهيكل تنظيمي يسهم في تحقيق هذه الأهداف (جريس، 1977، ص 183).

ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا المؤتمر لم يكن مجرد حدث تنظيمي، بل كان إعلاناً عن انتقال الصهيونية من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الحركة، ومن التصور النظري إلى العمل السياسي (مصطفي،

2023، ص133) لكن هرتزل لم يكن بداية الفكرة، بل بداية تنظيمها؛ فالصهيونية كانت قد بدأت قبل ذلك كتيار فكري، ثم تطورت إلى مشروع سياسي.

ومن منظور منهجي، فإن هذا التحول يعكس أن الأفكار تتحول إلى مشاريع عندما تجد البيئة المناسبة، وهذا ما ينسجم مع التحليل القرآني لمسار الأحداث، حيث لا يتحقق الفعل إلا بتوافر الشروط، وقد أوضح السيد حسين بدر الدين الحوثي:» أننا عندما نتحدث عن قضايا كهذه أننا نتحدث عن شيء جديد، ليس جديداً إنها مؤامرات مائة عام من الصهيونية، من أعمال اليهود، خمسين عاماً من وجود إسرائيل، الكيان الصهيوني المعتدي المحتل، الغُدّة السرطانية التي شبّهها الإمام الخميني رحمة الله عليه، بأنها (غدة سرطانية في جسم الأمة يجب أن تُستأصَل)» (الحوثي، ملزمة: الصرخة في وجه المستكبرين، ص1).

4. العلاقة بالمشروع الاستعماري:

ارتبطت الصهيونية منذ بداياتها بالقوى الاستعمارية الأوروبية، حيث سعت للحصول على دعم سياسي لتحقيق مشروعها، وقد وجدت هذه القوى في الصهيونية أداة وظيفية في منطقة إستراتيجية وسيلة لتعزيز النفوذ، ومشروعاً يمكن توظيفه ضمن التوازنات الدولية (Kayyali, 1977, p100)، كما أن وعد بلفور 1917م يمثل نموذجاً واضحاً لهذا التلاقي بين المشروع الصهيوني والمصالح الاستعمارية.

ويمكن فهم هذا ضمن سياق التحالف بين قوى المصالح، حيث تتقاطع المشاريع المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة، حتى وإن اختلفت منطلقاتها.

ثالثاً: أجنحة الصهيونية (اليهودية المسيحية):

1. الصهيونية اليهودية:

تمثل الصهيونية اليهودية الجناح الأساسي في الحركة، وهي التي قادت المشروع منذ بداياته، وقد تميزت هذه الصهيونية بتعدد تياراتها، إلا أنها اشتركت في هدف واحد وهو إقامة كيان لليهود في فلسطين، حيث ظهرت داخلها اتجاهات مختلفة منها:

- **الصهيونية السياسية:** التي ركزت على إقامة دولة عبر العمل السياسي والدبلوماسي، وكان هرتزل أبرز ممثليها، بل كان يُعد الأب الروحي لهذه الحركة (مصطفي، 2023، ص132).
- **الصهيونية الثقافية:** التي ركزت على إحياء الهوية الثقافية دون التركيز المباشر على الدولة.
- **الصهيونية الدينية:** التي رأت في المشروع الصهيوني تحقيقاً لنبوءات دينية.

ولا يعكس هذا التعدد طبيعة الصهيونية كحركة غير متجانسة، بل تضم رؤى مختلفة، تتقاطع في الهدف العام، لكنها تختلف في الوسائل والتصورات، كما عملت إعادة تعريف اليهودية كهوية قومية، وإحياء اللغة العبرية، وبناء مؤسسات تعليمية وثقافية، وقد أشار إلى ذلك كنفاني: بإن الصهيونية لم تكتف بالسياسة، بل عملت على إعادة تشكيل الثقافة واللغة لخدمة المشروع.

كما تشير الدراسات إلى أن الصهيونية اليهودية تأثرت بشكل كبير بالبيئة الأوروبية، خاصة في تبنيها لفكرة القومية، وهو ما جعلها تختلف عن التصورات الدينية التقليدية (Conforti, 2021, p12).

2. الصهيونية المسيحية:

إلى جانب الجناح اليهودي برز ما يُعرف بالصهيونية المسيحية، وهي تيار فكري نشأ في أوروبا خاصة في الأوساط البروتستانتية، ويقوم على دعم فكرة عودة اليهود إلى فلسطين انطلاقاً من تفسيرات دينية خاصة، وتشير الدراسات إلى أن الصهيونية المسيحية سبقت الصهيونية السياسية في بعض جوانبها، وأسهمت في تهيئة البيئة الفكرية والسياسية للمشروع (Raz-Krakotzkin, 2021, p48-49).

وقد لعبت هذه الصهيونية دوراً مهماً في دعم المشروع الصهيوني سواء على المستوى الفكري أو السياسي، حيث وفرت له غطاءً دينياً، وساعدت في كسب تأييد بعض القوى الغربية، وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التيار كان حاضراً قبل ظهور الصهيونية اليهودية الحديثة، لكنه اكتسب أهمية أكبر مع تطور الحركة (الشريف، 1985، ص14) كما أن الصهيونية المسيحية لم تكن مجرد تيار ديني، بل ارتبطت في كثير من الأحيان بالمصالح السياسية للقوى الأوروبية، وهو ما منحها بعداً إستراتيجياً.

كما أن الصهيونية في الولايات المتحدة أصبحت لاحقاً مركزاً رئيسياً لهذا التيار، حيث ارتبط بالدعم السياسي للكيان الإسرائيلي (الطويل، 2014، ص19)، وهذا الجناح وفر غطاءً دينياً خارجياً للمشروع وشارك في توسيع قاعدته الدولية.

3. العلاقة بين الجناحين:

لم يكن الجناحان اليهودي والمسيحي منفصلين تماماً، بل كان هناك تفاعل بينهما، حيث استفاد كل منهما من الآخر، فقد وفرت الصهيونية المسيحية دعماً سياسياً وفكرياً، بينما قدمت الصهيونية اليهودية المشروع العملي والتنظيمي، ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا التفاعل أسهم في تعزيز انتشار الصهيونية، ومنحها بعداً دولياً خاصة في ظل ارتباطها بالقوى الكبرى (Urofsky, 2020, p118)، كما أن هذا التكامل يعكس الطبيعة المركبة للحركة التي تجمع بين الدين والسياسة.

ويلاحظ أن نشأة الصهيونية لم تكن حدثاً عارضاً بل جاءت ضمن سياق تاريخي، وتفاعل فكري وتحالف سياسي، ويمكن فهم ذلك ضمن سياسة التدرج في بناء المشاريع، وسياسة تحريف المفاهيم،

وسياسة التحالف بين قوى المصالح، كما أن ما تشير إليه ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي يتضح هنا بجلاء أن المشروع الصهيوني لم يكن مجرد حركة ذاتية، بل يعد مشروعًا مدعومًا ومركبًا يستهدف الأمة في وجودها ووعيها.

يتبين من هذا المبحث أن نشأة الصهيونية كانت نتيجة تفاعل معقد بين السياق الأوروبي الحديث (المسألة اليهودية) والفكر القومي والمشروع الاستعماري، كما يظهر أن الصهيونية لم تكن أحادية البنية بل تشكلت من أجنحة متعددة، أبرزها: الجناح اليهودي (الداخلي)، والجناح المسيحي (الداعم الخارجي)، وأن العلاقة بين هذه الأجنحة كانت علاقة تكامل وظيفي ضمن مشروع واحد، وبذلك فإن فهم نشأة الصهيونية لا يكتمل إلا بقراءتها ضمن سياقها التاريخي، وبنيتها الفكرية، وتحالفاتها السياسية، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة السياق الأوروبي بشكل أعمق في المبحث التالي.

المبحث الثالث: السياق الأوروبي الحديث وأثره في تشكل الصهيونية

لا يمكن فهم الصهيونية بوصفها ظاهرة فكرية أو مشروعاً سياسياً دون العودة إلى السياق الأوروبي الحديث الذي نشأت فيه، لأن هذا السياق لم يكن مجرد خلفية زمنية بل كان الحاضنة الفعلية التي تشكلت داخلها أفكار الصهيونية، وتبلورت مفاهيمها وتحددت مساراتها؛ فالصهيونية ليست فكرة خارجة عن التاريخ الأوروبي، بل هي نتاج مباشر لتحولات عميقة شهدتها أوروبا منذ القرن الثامن عشر، شملت: بنية الدولة، ومفهوم الأمة، وطبيعة الدين، ووظيفة الإنسان في المجتمع، وأنماط التفكير السياسي.

إن دراسة القومية الأوروبية والحداثة ومسألة معاداة السامية لا تأتي بوصفها موضوعات منفصلة بل بوصفها عناصر مترابطة، أسهمت مجتمعة في إنتاج البيئة التي نشأت فيها الصهيونية، ومن منظور المنهجية القرآنية فإن فهم الظواهر لا يكتمل إلا بربطها بسياقها؛ لأن القرآن يقرر أن الأحداث لا تقع عبثاً، بل ضمن سنن: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ آل عمران: 140) أي أن التحولات الكبرى تأتي نتيجة تفاعلات مركبة لا بسبب عامل واحد.

كما أن ما تؤكد عليه ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي يتجلى هنا بوضوح وهو أن فهم العدو يتطلب فهم البيئة التي أنتجته، وأن المشروع الصهيوني ليس ظاهرة معزولة بل هو جزء من منظومة حضارية وسياسية أوسع تشكلت في الغرب وتتحرك ضمن منطق الهيمنة والاستكبار، وعليه فإن هذا المبحث يتناول ثلاثة محاور رئيسة على النحو الآتي:

أولاً: القومية الأوروبية وتأثيرها:

1. نشأة القومية الحديثة:

شهدت أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحولات كبرى أدت إلى ظهور القومية الحديثة، التي أعادت تعريف الانتماء من الدين والإقطاع إلى الأمة والدولة، فقد أصبحت الأمة وحدة سياسية وثقافية تقوم على: اللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، والشعور بالانتماء الجماعي، وقد انتشرت هذه الفكرة في أوروبا بشكل واسع، وأصبحت أساساً لبناء الدول الحديثة (كنفاني، 2013، ص16).

لم تعد الجماعات تُعرف فقط بدينها، بل بكونها شعوباً تسعى إلى تقرير مصيرها، وهذا التحول كان حاسماً في إعادة طرح الهوية اليهودية بوصفها قضية قومية لا مجرد انتماء ديني.

2. تأثير القومية على الفكر الصهيوني:

تشير الدراسات إلى أن الصهيونية تأثرت بشكل واضح بالقومية الأوروبية، خاصة في تصورها لفكرة الشعب والوطن (Ben-Israel, 2003)، فقد تبنت فكرة الشعب اليهودي كوحدة قومية، وفكرة الأرض التاريخية كوطن قومي، وفكرة الدولة كإطار سياسي ضروري، وهذا يعكس أن الصهيونية لم تنشأ خارج السياق الأوروبي بل كانت جزءاً من بنيته الفكرية كما أوضحاً ذلك سابقاً، غير أن خصوصية الصهيونية تكمن في أنها تبنت نموذج القومية، لكنها طبقته على جماعة مشتتة، وربطته بأرض خارج أوروبا، وهذا ما جعلها تجمع بين القومية والاستيطان.

ويمكن قراءة هذا التحول ضمن إعادة تشكيل الهويات، حيث تتحول المفاهيم (الدين، الأمة) إلى أدوات سياسية، كما أن القومية حين تنفصل عن القيم تتحول إلى أداة استعلاء وتبرير للإقصاء، وهو ما يتجلى في كثير من القوميات الأوروبية التي ارتبطت لاحقاً بالعنصرية والاستعمار، وهذا يتوافق مع ما تشير إليه الملازم من أن المشاريع الغربية الحديثة أعادت تعريف الإنسان والهوية بما يخدم الهيمنة؛: لأن عندهم قدرة في تلبيس الحق بالباطل، عندهم قدرة رهيبة في هذا الموضوع، حتى جعلونا نحن نفكر تفكيرهم في موضوع عودة المسيح، نفكر تفكيرهم هم، عن طريق كعب الأحبار، وآخرين ممن دخلوا، والأفكار يكون بعض الأفكار منها ما يضرب أمة، على أساس فكرة معينة تباد أمم، على أساس فكرة معينة (الحوثي، ملزمة: مديح القرآن الدرس الثالث، ص 12).

ثانياً: الحداثة وتحولات الدين والهوية:

1. الحداثة الأوروبية:

مثلت الحداثة تحولاً عميقاً في الفكر الأوروبي، فقد أدت إلى العلمنة (فصل الدين عن الدولة)،

وصعود العقلانية، وإعادة تعريف الإنسان والمجتمع، لكن هذه الحداثة لم تلغ الدين، بل أعادت توظيفه بطرق جديدة.

2. إعادة توظيف الدين في الصهيونية:

على الرغم من أن الصهيونية نشأت في بيئة علمانية، إلا أنها لم تتخل عن الدين بل أعادت توظيفه، وقد استخدمت النصوص الدينية، والرموز التوراتية، والمفاهيم المقدسة؛ لتبرير مشروع سياسي حديث (Raz-Krakotzkin, 2021, p171)، وهذا يعكس ما يسميه بعض الباحثين علمنة الدين أو تسييس المقدس.

3. الحداثة كبيئة حاضنة:

تشير الدراسات إلى أن الحداثة لم تكن مجرد خلفية، بل كانت شرطاً لظهور الصهيونية؛ لأنها وفرت أدوات التنظيم، ووسائل الاتصال، وبنية الدولة الحديثة (الشامي، 1997، ص84)، كما أنها سمحت بإعادة تشكيل الهوية اليهودية في قالب قومي.

ويكشف القرآن أن أخطر الانحرافات تحدث عندما يستخدم الدين خارج مقاصده، أو يعاد تأويله لخدمة المصالح كما في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ البقرة: 79)، وهذا ينطبق على الحالة الصهيونية، حيث لم يلغ الدين بل أعيد تشكيله لخدمة مشروع سياسي، وهذا ما تؤكد عليه الملازم من أن أخطر ما يفعله العدو هو توظيف الدين؛ لتبرير باطله، لأنهم أولياء الشيطان:» هم يبدون في الصورة، هم كل شيء في هذه الحياة، كل شيء بأيديهم حتى ثقافتنا نحن بأيديهم، حتى طغى ما يقدمونه هم لنا على ما قدمه الله سبحانه وتعالى لنا؟ أليس هذا إساءة إلى الله، وتصغير لما عظّم الله؟ ما السبب في ذلك؟ هو أننا فعلاً لا نحاول أن نعرف الله بالشكل المطلوب؛ لذا نرى أنفسنا ضعافاً؛ لأننا لا نثق به، لم نصل إلى درجة أن نثق به» (الحوثي، ملزمة: مسؤولية طلاب العلوم الدينية، ص1).

ثالثاً: مسألة معاداة السامية، ودورها في الخطاب الصهيوني:

1. أكذوبة معاداة السامية:

تشير أكذوبة معاداة السامية إلى أشكال العداء لليهود في أوروبا وقد اتخذت صوراً متخيلة متعددة دينية واجتماعية وسياسية، وقد تصاعدت في القرن التاسع عشر مع التحولات الاقتصادية، وصعود القوميات والتوترات الاجتماعية (جريس، 1977، ص38-37).

2. دور (أكذوبة معاداة السامية) في نشأة الصهيونية:

اعتبر العديد من المفكرين الصهاينة أن معاداة السامية دليل على استحالة اندماج اليهود، سبب ذلك النظرة الدونية من قبل اليهود نحو الأعراق الأخرى، حيث يعتقدون بأنهم: عبارة عن حيوانات خلقت على شكل بشر من أجل خدمتهم، ومبرر لإقامة دولة مستقلة.

3. نقد التفسير الأحادي:

من الخطأ المنهجي اختزال الصهيونية في رد فعل على أكذوبة معاداة السامية التي هي صناعة يهودية؛ لأن ذلك يغفل البعد الأيديولوجي، ويتجاهل دور القومية والاستعمار، وهذا ما تؤكده الدراسات النقدية التي ترى أن الصهيونية استخدمت أكذوبة معاداة السامية كجزء من خطابها، لكنها لم تكن مجرد نتيجة لها.

إن الظواهر لا تفسر بعامل واحد بل ضمن شبكة أسباب، كما أن تحويل المعاناة إلى مشروع هيمنة يمثل انتقالاً من الضحية إلى الفاعل، وهذا يتطلب فهماً نقدياً لا تعاطفياً.

فمن خلال المحاور السابقة يتضح أن الصهيونية نشأت في بيئة قومية، أعادت تعريف الأمة، وحداثية أعادت توظيف الدين، وسياسية شهدت توترات ومعاداة، وهذا التداخل أنتج مشروعاً مركباً، يجمع بين الفكر والسياسة والدين، كما يتبين أن السياق الأوروبي الحديث كان العامل الحاسم في تشكيل الصهيونية، حيث وفرت القومية نموذج الأمة، وقدمت الحداثة أدوات التنظيم والتأويل، وأسهمت أكذوبة معاداة السامية في تشكيل الخطاب، لكن هذه العوامل لا تفسر الصهيونية وحدها، بل يجب فهمها ضمن مشروع أوسع، وتحالفات دولية وبنية فكرية مركبة، ومن هنا: فإن فهم الصهيونية يقتضي الجمع بين التحليل التاريخي والوعي القرآني والنقد الأيديولوجي، وهو ما يمهد للانتقال إلى تحليل أهداف المشروع الصهيوني في المبحث التالي.

المبحث الرابع: أهداف المشروع الصهيوني

إذا كانت نشأة الصهيونية قد ارتبطت بالسياق الأوروبي الحديث، وتشكلت عبر تفاعل القومية والحداثة والتحولات الفكرية فإن فهمها لا يكتمل إلا بتحليل أهدافها؛ لأن الأهداف تمثل البوصلة التي توجه المشروع، وتكشف طبيعته الحقيقية، وتحدد مساراته العملية، فالصهيونية كما تبين في المباحث السابقة ليست مجرد فكرة أو حركة بل هي مشروع متكامل، ومن ثم فإن تحليل أهدافها لا يقتصر على ما هو معلن في أدبياتها، بل يتطلب النظر في ممارساتها وتحالفاتها وسلوكها التاريخي.

ومن منظور المنهجية القرآنية فإن الحكم على المشاريع لا يكون بالشعارات، بل بالنتائج والآثار كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾ الكهف: 103–104)، أي أن التقييم يقوم على حقيقة الفعل لا على صورته.

كما أن ما تؤكد عليه ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي يظهر بوضوح في هذا السياق، وهو أن المشروع الصهيوني لا ينبغي أن يفهم باعتباره مجرد إقامة كيان في فلسطين، بل هو مشروع ممتد له أهداف إستراتيجية تتجاوز الجغرافيا، وتسعى إلى الهيمنة والتأثير في المنطقة والعالم، وعليه فإن هذا المبحث يسعى إلى تفكيك أهداف المشروع الصهيوني ضمن أربعة مستويات مترابطة، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الأهداف السياسية للمشروع الصهيوني:

1. إقامة الكيان السياسي:

يُعد الهدف السياسي الأول للصهيونية هو إقامة كيان سياسي لليهود في فلسطين، وهو الهدف الذي عبر عنه هرتزل بوضوح في كتابه (الدولة اليهودية)، رغم أن هذا الكتاب انتشر بثلاث لغات إلا أنه كان مدفوعاً بخلفية خاصة معينة، عائدة إلى الظاهرة المعروفة بأكذوبة (معاداة السامية) أو العداء لليهود، وفي ذلك يقول هرتزل: لولا العداء للسامية لما كنا أو حافظنا على يهوديتنا، وقد كان الهدف منها استفزاز الطوائف اليهودية؛ لبناء وطن قومي، وبلد خاص في فلسطين؛ بسبب ادعاء اقترانها بالدين اليهودي، وهذا ساعد في تحقق هذا الهدف جزئياً بإعلان قيام إسرائيل عام 1948، بدعم دولي خاصة من القوى الغربية (Piterberg, 2008, p94)، لكن هذا الهدف لم يكن نهاية المشروع، بل كان مرحلة تأسيسية، وبداية لمرحلة أوسع من التوسع والتثبيت حتى اليوم، ومحاولة تغيير منطقة الشرق الأوسط للمصلحة الصهيونية.

2. بناء دولة ذات طابع خاص:

لم يكن الهدف مجرد إقامة دولة بل إقامة دولة ذات هوية أيديولوجية تقوم على فكرة الدولة اليهودية، وتعيد تعريف المواطنة والانتماء، وهذا يعد الهدف الأساسي للحركة الصهيونية في إرساء الأساس لوطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا ما يميز المشروع الصهيوني عن غيره من المشاريع القومية، حيث يجمع بين القومية والدين والسياسة (مصطفي، 2023، ص135).

3. إعادة تشكيل الواقع الديموغرافي:

من الأهداف السياسية الأساسية تغيير البنية السكانية في فلسطين من خلال الاستيطان والهجرة، وقد شكل هذا العنصر أحد أعمدة المشروع، حيث لم يكن بالإمكان تحقيقه دون إحلال سكاني وإقصاء السكان الأصليين، ومن أجل تحقيق ذلك نادت الحركة الصهيونية بتجميع اليهود الموجودين في العالم كله، وأن يهاجروا إلى فلسطين؛ لتوطينهم فيها في سبيل إقامة دولتهم، وتشكيلها مع كونهم مدعيين بدعوى الحق التاريخي الذي هم يؤمنون به (البراري، 2021، ص19).

ويظهر القرآن الكريم أن المشاريع القائمة على الإقصاء والهيمنة، وإعادة تشكيل الواقع بالقوة هي مشاريع فساد، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ (البقرة: 205)، وهذا ينسجم مع ما تشير إليه الملازم من أن المشروع الصهيوني قائم على الإفساد والسيطرة.

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية:

1. ضمان البقاء والتفوق:

من أهم أهداف المشروع الصهيوني ضمان بقاء الكيان، وتحقيق تفوق عسكري وتقني، وقد عملت إسرائيل على بناء جيش قوي، وتطوير الصناعات العسكرية، وامتلاك أدوات الردع وبناء تحالفات دولية: اعتمد المشروع الصهيوني على بناء علاقات إستراتيجية مع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة وأوروبا وهذه التحالفات وفرت دعماً سياسياً ومساندة عسكرية وغطاءً دولياً.

2. السيطرة على موازين القوة الإقليمية:

سعت الصهيونية إلى منع ظهور قوة إقليمية منافسة، وإبقاء المنطقة في حالة تفكك، وذلك من خلال الحروب والتدخلات غير المباشرة ودعم بعض الأطراف.

ويشير القرآن إلى أن من سمات مشاريع الهيمنة السعي للتمكين المطلق، وإضعاف الآخرين كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (القصص: 4)، وهذا النموذج يعكس منطق السيطرة وإدارة الصراع لصالح طرف واحد.

ثالثاً: الأهداف الجيوسياسية:

1. الموقع الإستراتيجي:

اختيار فلسطين لم يكن عشوائياً، بل لأنها تقع في قلب العالم العربي، وتشكل نقطة وصل بين آسيا وأفريقيا، وهذا يمنح المشروع موقعاً إستراتيجياً، وقدرة على التأثير في الإقليم.

2. السيطرة غير المباشرة:

لم يكن الهدف فقط السيطرة المباشرة، بل التأثير في محيط الكيان، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

3. الاندماج في النظام الدولي:

سعت الصهيونية إلى أن تكون جزءاً فاعلاً في النظام الدولي، وأن تؤثر في مراكز القرار.

رابعاً: النشاط الخارجي (البيئة المحيطة بالكيان):

1. النشاط في العالم العربي:

عمل المشروع الصهيوني على اختراق البيئة العربية، والتأثير في سياساتها من خلال العلاقات السرية، والتحالفات، والتأثير الإعلامي.

2. النشاط في أفريقيا:

امتد النشاط الصهيوني إلى أفريقيا، بهدف بناء علاقات، وتأمين المصالح، والتأثير في القضايا الإقليمية.

3. الأدوات المستخدمة:

تشمل أدوات النشاط الخارجي: الدبلوماسية، والاقتصاد، والإعلام، والاستخبارات.

ويشير القرآن إلى أن مشاريع الهيمنة لا تتحرك فقط بالقوة بل تستخدم وسائل متعددة، وهذا ما يظهر في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا﴾ (النساء: 89)، أي السعي للتأثير في الآخرين وتغيير مواقفهم.

من خلال ما سبق: يتضح أن أهداف المشروع الصهيوني ليست مرحلية، بل ممتدة ومركبة، وتشمل البعد السياسي (الدولة)، والبعد الإستراتيجي (التفوق)، والبعد الجيوسياسي (الموقع والنفوذ) والبعد الخارجي (التأثير الإقليمي والدولي)، كما يتبين أن المشروع الصهيوني ليس مجرد كيان سياسي،

بل مشروعًا متكاملاً يسعى إلى الهيمنة والتوسع والتأثير، وأن فهم أهدافه يتطلب الجمع بين التحليل الأكاديمي والوعي القرآني والرؤية النقدية، كما يظهر أن ما تؤكد عليه الملازم من أن الصهيونية مشروع عالمي لا محلي يجد له أساساً واضحاً في التحليل التاريخي والسياسي.

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية

- القرآن الكريم.
- البراري، حسن، (2021)، «إسرائيل، والعرب مئة عام من الصراع»، الطبعة الأولى، الأهلية لتوزيع والنشر، عمان.
- جريس، صبري، (1977)، «تاريخ الصهيونية 1862 – 1917»، الجزء الأول، مركز الأبحاث: منظمة التحرير الفلسطينية.
- جريس، صبري، (1986)، «تاريخ الصهيونية 1862 – 1948»، الجزء الثاني، مركز الأبحاث: منظمة التحرير الفلسطينية.
- الحوثي، حسين بدر الدين، ملازم الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي.
- حيدر، رندة، (2011)، «الفكر السياسي الصهيوني: دراسة في الأيديولوجيا»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- خالدي، رشيد، (2015)، «الهوية الفلسطينية: بناء وعي قومي حديث»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- زريق، رائف وآخرون، (2020)، «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية»، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الشامي، رشاد عبدالله، (1997)، «إشكالية اليهودية في إسرائيل»، سلسلة عالم المعرفة، العدد 224، الكويت.
- الشريف، ريجينا ترجمة أحمد عبدالله عبدالعزيز، (1985)، «الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي»، عالم المعرفة، العدد 96، الكويت.
- طويل، يوسف العاصي، (2014)، «البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (1948-2009)»، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان.
- كنفاني، غسان، (2013)، «الأدب الصهيوني»، الطبعة الأولى، دار الرمال، بيروت.

- مصطفي، عنايت الله بن محمد، (2023)، «نشأة الحركة الصهيونية وتطورها»، مجلة التلميذ، العدد الخمسون، الهند.
- نوفل، أحمد، (2004)، «الصهيونية والحضارة الغربية»، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.
- هيكل، محمد حسنين، (1988)، «تاريخ الصهيونية»، المجلد الأول، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر.
- يعقوب، محمد سليم، (2001)، «الحركة الصهيونية: دراسة في النشأة والتنظيم»، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان.

- المراجع باللغة الإنجليزية

- Ben-Israel, H, (2003), "Zionism and European Nationalisms", Israel Studies, Volume 8, Number 1, pp 91-104, https://www.jstor.org/stable/30245608.
- Conforti, Y, (2021), "Cultural Origins of Jewish Nationalism", Studies in Ethnicity and Nationalism. 202, p1-15, https://doi.org/10.1111/SENA.12356.
- Friesel, E, (2006), "Zionism and Jewish Nationalism: An Inquiry into an Ideological Relationship", Journal of Israeli History, Politics, Society, Culture, P 285-312, https://doi.org/10.1080/13531040600810276.
- Kayyali, A, (1977), "Zionism and Imperialism: The Historical Origins", Journal of Palestine Studies, https://www.palquest.org/sites/default/files/Zionism_and_Imperialism_The_Historical_Origins-Abdul-Wahab_Kayyali.pdf.
- Kornberg, J, (1993), "Theodor Herzl: From Assimilation to Zionism", Indiana University Press, Bloomington & Indianapolis, https://books.google.com/books?id=31LMY9S8IBIC.
- Masalha, N, (2014), "The Zionist Bible: Biblical Precedent", Colonialism and the Erasure of Memory, First published 2013 by Acumen and Published 2014 by Routledge, ISBN: 978-1-84465-657-8 (hardcover), https://api.taylorfrancis.com/content/books/mono/download?identifierName=doi&identifierValue=10.4324/9781315729015&type=googlepdf.

- Piterberg, G, (2008), "The Returns of Zionism, Verso Books", https://books.google.com/books?id=nOlOEAAAQBAJ.
- Raz-Krakotzkin, A, (2021), "Religion and Nationalism in the Jewish and Zionist Context", Published online by Cambridge University Press: 10 June 2021, https://doi.org/10.1017/9781108768191.003.
- Smith, A. D, (1995), "Zionism and Diaspora Nationalism", Israel Affairs, Volume 2, Issue 2, p 1-19, https://doi.org/10.1080/13537129508719376.
- Stanislawski, M, (2017), "Zionism: A Very Short Introduction", Oxford University Press, ISBN: 0199766045, 9780199766048, https://books.google.com/books?id=jRs1DQAAQBAJ.
- Urofsky, Melvin I ,(1995), "American Zionism from Herzl to the Holocaust Paperback", Published by Bison Books/ Plunkett Lake Press, https://www.amazon.com/American-Zionism-Holocaust-Melvin-Urofsky/dp/0803295596.

الصهيونية المسيحية وتأثيرها في تشكيل القرار السياسي الغربي

أ.د أحمد صالح العرامي
رئيس جامعة البيضاء

الملخص:

تتناول هذه الدراسة «الصهيونية المسيحية « كقوة جيوسياسية ودينية فاعلة في توجيه السياسات الخارجية للدول الغربية، وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا (كوشي، 2006). وتتبع التحولات اللاهوتية، وكيف تُرجمت هذه العقائد إلى مشاريع احتلالية وإستراتيجية أفرزت قرارات مثل: وعد بلفور، والاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني (لويس، 2021)، وتسلط الدراسة الضوء على آليات الهيمنة المتنوعة، والدعم المالي، والضغط السياسي عبر منظمات مثل (CUFI)، والتأثير الإعلامي. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الحركة أسهمت في ترسيخ الأساطير التوراتية، وتآكل القانون الدولي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الفهم العلمي لتفكيك هذه الآليات ومواجهتها عبر الجهاد والمقاومة والوعي الأكاديمي (Sizer, 2016).

مقدمة الدراسة:

تمثل الصهيونية المسيحية واحدة من أكثر الظواهر الجيوسياسية تعقيداً في العصر الحديث، حيث تتجاوز كونها مجرد معتقد ديني لتصبح قوة سياسية ضاغطة تؤثر بعمق في توجهات السياسة الخارجية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا(سايزر، 2004)، ويعتمد هذا التيار في جوهره على اعتقاد مفاده: أن نقل اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة لهم هناك هي ضرورة حتمية؛ لتتميم نبوءات الكتاب المقدس، وتمهيد الطريق للمجيء الثاني للمسيح، وتأسيس ملكوت الألف عام(هالسل، 2003). إن التحليل العلمي لهذه الحركة يقتضي دراسة التفاعل المستمر بين العقيدة والسياسة، وكيف تحولت الأساطير الغيبية إلى أهداف إستراتيجية، ومشاريع سياسية تتبناها نخب الحكم في الغرب.

مشكلة الدراسة:

تقوم مشكلة الدراسة على إظهار التناقض بين علمانية الدول الغربية وبين خضوع قراراتها الإستراتيجية لأساطير لاهوتية، وتتحدد الإشكالية المركزية في التساؤل الآتي:

كيف تحولت المعتقدات اللاهوتية للصهيونية المسيحية من نصوص مجردة إلى محددات إستراتيجية وقوى ضاغطة تصيغ السياسة الخارجية الغربية تجاه المنطقة العربية والإسلامية التي يسمونها بالشرق الأوسط؟

أسئلة الدراسة:

- ما الجذور التاريخية واللاهوتية التي أسست لنشأة الفكر الصهيوني المسيحي؟
- كيف ساهمت بريطانيا في تحويل هذا الفكر إلى مشروع احتلالي مؤسسي؟
- ما دور اليمين المسيحي والمنظمات الضاغطة في الولايات المتحدة لدعم كيان العدو الإسرائيلي؟
- ما الآليات السياسية والإعلامية والمالية المحددة التي تعتمدها الصهيونية المسيحية لفرض أجندتها عالمياً؟

أهداف الدراسة:

1. تتبع المسار التاريخي للتحولات اللاهوتية البروتستانتية، وتأثيرها على النظرة لليهود وإسرائيل.
2. تحليل آليات صنع القرار السياسي في بريطانيا والولايات المتحدة، وارتباطها بالنفوذ الصهيوني المسيحي.
3. تفكيك أدوات القوة الناعمة والصلبة التي تستخدمها المنظمات الصهيونية المسيحية؛ لضمان التفوق الاستراتيجي.
4. تقييم فرص التراجع الديموغرافي لهذا الفكر، وبروز حركات لاهوتية وأكاديمية مناهضة له.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تفكيكها لآليات ترسيخ الأساطير، حيث تكشف كيف يتم تغليف المصالح الاحتلالية بقدسية دينية تعرقل مساعي السلام، وتتجاوز مقررات القانون الدولي، كما تقدم الدراسة إطاراً نظرياً لفهم محركات الصراع في المنطقة التي يسمونها بالشرق الأوسط خارج السياقات السياسية التقليدية.

المحور الأول: الجذور اللاهوتية والتاريخية للصهيونية المسيحية

لا يمكن فهم الصهيونية المسيحية كظاهرة طارئة مرتبطة بقيام كيان العدو الإسرائيلي عام 1948م، بل هي نتاج تداخل طويل بين لاهوت بروتستانتي (استعادة اليهود، تدبيرية، لاهوت العهد)، وقراءة حرفية للكتاب المقدس (لويس، 2021). (الاحتلال البريطاني، الهوية الأمريكية، الهولوكوست)، ومنذ القرن السابع عشر تبلورت فكرة عودة اليهود كجزء من سيناريو نهاية الزمان، ثم تحولت في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى مشروع سياسي داعم للصهيونية اليهودية، وكيان العدو الإسرائيلي، مع استمرار تنوع كبير في دوافعها وصيغها عبر العالم.

تبنت الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية ما يعرف بـ «لاهوت الاستبدال»، وهو الاعتقاد بأن الكنيسة المسيحية قد حلت محل إسرائيل التاريخية في عهود الله ووعوده، وأن اليهود فقدوا مكانتهم كـ «شعب الله المختار» بعد رفضهم للمسيح، ومع انطلاق الحركة البروتستانتية، حدث تحول جذري نحو القراءة الحرفية للنصوص التوراتية، مما أعاد الاعتبار لليهود ككيان قومي (لويس،2021)، وأمة لها دور مستقبلي في الخطط الإلهية.

بدأ قادة الحركة البروتستانتية، مثل تيودور بيزا ومارتن بوصر، في التأكيد على ضرورة تحول اليهود إلى المسيحية ونقلهم إلى أرض فلسطين كشرط مسبق لنهاية العالم، وهذا التحول اللاهوتي أرسى القواعد لما عرف لاحقاً بـ «النزعة الاسترجاعية» (Restorationism) التي رأت في عودة اليهود إلى «أرض الميعاد» حدثاً لاهوتياً يفوق في أهميته أي اعتبار سياسي أو إنساني آخر.

شكل القرن السابع عشر في إنجلترا الحاضنة الحقيقية للصهيونية المسيحية كفكر سياسي، حيث آمن (التطهيريون) بأن إنجلترا هي «إسرائيل الجديدة» (شريف، 1985)، المنوط بها تسهيل عودة اليهود إلى أرضهم، وقد تُرجم هذا الفكر إلى واقع سياسي في عهد أوليفر كرومويل، الذي سمح بإعادة دخول اليهود إلى إنجلترا عام 1656م بعد طرد دام قروناً، مدفوعاً بنصيحة مستشاريه الذين رأوا في ذلك -تقريباً- لحظة «الخلاص» المسيحي.

وظهرت في تلك الفترة مؤلفات هامة مثل كتاب «استدعاء اليهود» (1643م) لإسحاق لا بيرير، الذي دعا إلى إعادة بناء الهيكل الثالث في القدس، وتأسيس حكم إلهي انطلاقاً منها، كما طرح جون سادلر، سكرتير كرومويل، فكرة «الصهيونية البريطانية» (شريف، 1985)، زاعماً أن البريطانيين هم أحد الأسباط المفقودة لإسرائيل، مما يخلق رابطاً عرقياً وروحياً بين المصالح البريطانية والمطامح اليهودية في فلسطين.

في القرن التاسع عشر، طوّر القس الإنجليكاني جون نيلسون داربي منظومة لاهوتية شاملة عُرفت بـ «التدبيرية»، والتي قسمت التاريخ البشري إلى سبعة عصور أو تدابير(سايزر، 2004)، بحسب داربي، فنحن نعيش في «عصر الكنيسة»، وهو عصر مؤقت سينتهي بـ «الاختطاف» حيث يُرفع المؤمنون إلى السماء، لتبدأ فترة «الضيق العظيم» التي تشهد سيطرة «المسيح الدجال» ونشوء دولة إسرائيل كمركز للصراع الكوني.

أكدت التدبيرية على التفسير الحرفي لما أسموه بالوعود الإبراهيمية في العهد القديم، معتبرة أن إسرائيل والكنيسة كيانان منفصلان تماماً؛ الكنيسة لها دعوة سماوية، بينما لإسرائيل دعوة أرضية ترتبط بامتلاك الأرض من «النيل إلى الفرات»، وهذا الفكر نزع الصفة البشرية عن الفعل السياسي، فكل ما تفعله إسرائيل هو تنفيذ لـ «إرادة الله»، وهو ما منح الصهيونية المسيحية مرونة فائقة في تبرير السياسات التوسعية والانتهاكات القانونية(سايزر، 2004).

المحور الثاني: التحول إلى قوة سياسية واحتلالية في بريطانيا

انتقلت الصهيونية المسيحية من أروقة الكنائس إلى مراكز صناعة القرار الإمبراطوري البريطاني في القرن التاسع عشر(لويس، 2021)، حيث تلاقت النبوءات الدينية مع المصالح الإستراتيجية العليا.

يعد اللورد شافتسبري الشخصية الأبرز في تحويل الصهيونية المسيحية إلى مشروع سياسي عملي، من منطلق إيمانه الإنجيلي بضرورة عودة اليهود، نجح شافتسبري في إقناع وزير الخارجية اللورد بالمرستون، بأن دعم الاستيطان اليهودي (لويس، 2021)، في فلسطين سيخلق كيانًا موالياً لبريطانيا، يحمي طرق المواصلات مع الهند، ويحد من طموحات فرنسا وروسيا في الدولة العثمانية.

أثمرت ضغوط شافتسبري عن إنشاء أول قنصلية بريطانية في القدس عام 1838م، بهدف حماية اليهود المقيمين هناك، وهو ما وفر الغطاء للهجرات الصهيونية المبكرة، كانت رؤية شافتسبري «تبادلية» أو «نفعية»؛ فاليهود بالنسبة له هم «أدوات»؛ لتحقيق نبوءة مسيحية وخدمة بريطانيا، في حين يتم إغفال وجود الشعب الفلسطيني تماماً تحت شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» (شريف، 1985)، وهو الشعار الذي صاغه الصهاينة المسيحيون قبل الصهاينة اليهود بعقود.

لم يكن وعد بلفور (1917م) مجرد وثيقة سياسية فرضتها ظروف الحرب العالمية الأولى، بل كان تتويجاً للنفوذ الصهيوني المسيحي في بريطانيا، كان كل من آرثر بلفور وديفيد لويد جورج، اللذين قادا هذه المبادرة، متأثرين بعمق بتربيتهما الإنجيلية (شريف، 1985)، التي جعلت من «إعادة اليهود إلى صهيون» واجباً أخلاقياً وتاريخياً.

تشير المذكرات والتحليلات التاريخية إلى أن بلفور كان يرى في الصهيونية «تخفيفاً للظلم التاريخي» الذي تعرض له اليهود، لكنه كان ينظر للأمر من زاوية لاهوتية مسيحية، وتعتبر اليهود «أمة فريدة» في تاريخ الخلاص، وفي المقابل، رأى لويد جورج في فلسطين منطقة ذات أهمية إستراتيجية قصوى لا يمكن تركها تحت سيطرة خصوم بريطانيا، مما أدى إلى انصهار «النبوءة» في «الطموحات السياسية» لإنتاج الانتداب البريطاني الذي مهد الطريق لإقامة كيان العدو الإسرائيلي.

لقد لعبت منظمات مثل «جمعية لندن لتعزيز المسيحية بين اليهود» دوراً محورياً في نشر الفكر الصهيوني في أوروبا، لم تكتفِ هذه الجمعيات بالتبشير، بل تحولت إلى مراكز لجمع المعلومات، وتقديم الدعم اللوجستي للمشاريع الاستيطانية، كما ساهمت الرحلات المسيحية المنظمة إلى فلسطين في خلق «جغرافيا متخيلة» لدى الغربيين، حيث تم استبدال الواقع الفلسطيني المعاش بصورة «فلسطين التوراتية» التي يجب استعادتها وتطهيرها.

المحور الثالث: الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة:

بعد الحرب العالمية الثانية، انتقل ثقل الصهيونية المسيحية إلى الولايات المتحدة، حيث اندمجت في نسيج «الدين المدني» الأمريكي، وأصبحت ركيزة أساسية لليمين الديني والحزب الجمهوري(Mayer, 2014).

شكلت حرب عام 1967م نقطة تحول حاسمة للأصولية المسيحية الأمريكية؛ فانتصار كيان العدو الإسرائيلي، وسيطرتها على القدس الشرقية والضفة الغربية اعُتبر «توقيعاً إلهياً» على صحة التفسيرات التدبيرية، وفي سبعينات القرن العشرين، بدأت شخصيات، مثل: جيري فالويل، وبات روبرتسون في بناء إمبراطوريات إعلامية وسياسية تضع دعم كيان العدو الإسرائيلي في قمة أولوياتها.

أسس فالويل منظمة «الأغلبية الأخلاقية» التي لعبت دوراً حاسماً في إيصال رونالد ريغان إلى السلطة عام 1980م، كان ريغان نفسه يؤمن بنبوءات «هرمجدون»، وصرح علانية بأن جيله قد يكون هو الذي يشهد نهاية العالم، مما انعكس على سياساته الخارجية التي تميزت بدعم عسكري ومالي غير مسبوق لكيان العدو الإسرائيلي (هالسل، 2003)، واعتبارها «ذخراً استراتيجياً» و«ضرورة لاهوتية» في آن واحد.

وتعد منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل» التي أسسها القس جون هيجي، الأداة الأكثر تطوراً في آليات الضغط السياسي المعاصر، وتدعي المنظمة امتلاك أكثر من 11 مليون عضو، مما يجعلها أكبر منظمة مؤيدة لكيان العدو الإسرائيلي في الولايات المتحدة، متجاوزة منظمة «أيباك» اليهودية في القدرة على الحشد الشعبي (المومني وبني سلامة، 2018).

تعمل المنظمة وفق إستراتيجية «أمننة النبوءة»، حيث يتم تقديم الدعم لإسرائيل ليس فقط كقضية دينية، بل كأولوية أمن قومي أمريكي. تضغط المنظمة من أجل:

- منع تقسيم القدس: اعتبار القدس الموحدة «عاصمة أبدية» لليهود بناءً على وعود توراتية.
- دعم الاستيطان: رفض وصف الضفة الغربية بالأراضي المحتلة، واستبدال ذلك بمصطلحات «يهودا والسامرة».
- مواجهة إيران: تصوير إيران كعدو «يأجوج ومأجوج» الذي يجب تدميره لتمهيد الطريق لعودة المسيح.

مثلت فترة رئاسة دونالد ترامب العصر الذهبي للصهيونية المسيحية في البيت الأبيض، كان نائبه مايك بنس ووزير خارجيته مايك بومبيو من المؤمنين المتحمسين بالفكر التدبيري، وكانا ينظران إلى

قرارات السياسة الخارجية كأدوات لتحقيق النبوءات، وقد أدى هذا التحالف إلى سلسلة من القرارات الإستراتيجية التي غيرت وجه الصراع:

1. نقل السفارة الأمريكية إلى القدس (2018): وهو القرار الذي ضغط من أجله الصهاينة المسيحيون لعقود كعلامة على سيادة اليهود على «مدينة الله».
2. خطة «صفقة القرن»: التي تضمنت ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وشرعنة المستوطنات، بما يتماشى مع الرؤية التوراتية لـ «إسرائيل الكبرى».
3. الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني: تلبية لمطالب اللوبي الصهيوني الذي يرى في إيران تهديداً وجودياً لكيان إسرائيل «المقدس»(المبحوح، 2021).

المحور الرابع: آليات التأثير وأدوات الهيمنة

تستخدم الصهيونية المسيحية ترسانة متنوعة من الأدوات الاقتصادية، والإعلامية، والسياسية؛ لضمان استمرارية تأثيرها في القرار الغربي.

تتجاوز علاقة الصهاينة المسيحيين بكيان العدو الإسرائيلي بإسرائيل الدعم السياسي؛ لتصل إلى التمويل المباشر للمشاريع الاستيطانية، والتي تجمع منظمات مثل «أصدقاء إسرائيل المسيحيون» ملايين الدولارات سنوياً لدعم البنية التحتية في مستوطنات الضفة الغربية، وتوفير معدات أمنية، ودعم المدارس الدينية اليهودية، كما تلعب منظمات مثل «صندوق إبنيزر» دوراً حيوياً في تمويل تهجير اليهود من روسيا وأوروبا الشرقية، انطلاقاً من الاعتقاد بأن «تجميع المنفيين» هو شرط لاهوتي لعودة المسيح(CSS, 2020).

تمتلك الصهيونية المسيحية واحدة من أكبر الماكينات الإعلامية في العالم، شبكة (CBN) وقناة «يوم الخلاص» (Old Time Gospel Hour) تصل إلى مئات الملايين من المشاهدين، حيث يتم تقديم أخبار المنطقة العربية التي يسمونها الشرق الأوسط من منظور توراتي أصولي، وهذا الضخ الإعلامي المستمر يساعد في تشكيل رأي عام أمريكي يرى في إسرائيل ضحية دائمة لـ «الأعداء» وفي دعمها واجباً أخلاقياً يضمن «البركة» للولايات المتحدة (هالسل، 2003).

وتعد السياحة الدينية أداة أخرى للهيمنة الفكرية؛ حيث تنظم الكنائس الإنجيلية رحلات لملايين الأمريكيين سنوياً، وهذه الرحلات ليست مجرد زيارات دينية، بل هي دورات تدريبية سياسية، يتم خلالها مقابلة قادة المستوطنين وضباط جيش العدو الإسرائيلي، مما يعزز الرابط العاطفي والأيديولوجي بين

الناخب الأمريكي والاحتلال الإسرائيلي.

وقد نجحت الصهيونية المسيحية في «أمننة» الكتاب المقدس؛ فلم تعد النبوءات مجرد نصوص للتأمل، بل أصبحت محددات للسياسة الدفاعية والخارجية (Sturm, 2020). عندما يتم تصوير الصراع على المسجد الأقصى (جبل الهيكل) كقضية أمنية ترتبط بنهاية العالم، حيث يصبح من المستحيل على السياسيين الأمريكيين المطالبة بتسويات قائمة على القانون الدولي، لأن ذلك سيعني في نظر قاعدتهم الانتخابية مواجهة مباشرة مع «إرادة الله».

المحور الخامس: الصهيونية المسيحية خارج الولايات المتحدة

على الرغم من مركزية الولايات المتحدة، إلا أن الصهيونية المسيحية تمد أذرعها إلى أوروبا ودول الجنوب العالمي، مستغلة تحولات اجتماعية ودينية وسياسية.

ففي بروكسل، تعمل منظمات مثل «أصدقاء إسرائيل الأوروبيون» (EFI) على محاكاة نموذج «أيباك» للضغط على أعضاء البرلمان الأوروبي، وتهدف هذه المنظمات إلى تحييد النقد الأوروبي لسياسات الاستيطان (SWP, 2022)، وضمان استمرار التعاون التجاري والتقني بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل رغم الانتهاكات الحقوقية. وتروج هذه المجموعات لفكرة أن إسرائيل هي «الحصن الأخير للديمقراطية والقيم الغربية» في مواجهة «التطرف الإسلامي»، وهو خطاب يلقى رواجاً متزايداً لدى أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا.

تشهد دول الجنوب العالمي، وخاصة جنوب إفريقيا والبرازيل، نمواً هائلاً للكنائس الخمسينية التي تتبنى الصهيونية المسيحية كجزء من «إنجيل الازدهار»، فيتم إقناع المسيحيين بأن الفقر أو الغنى يرتبط بموقفهم من إسرائيل؛ فـ «مباركة إسرائيل» تجلب الثروة والنجاح الشخصي.

وفي جنوب إفريقيا، تعمل المنظمات الصهيونية المسيحية على تقويض حركة المقاطعة (BDS) من خلال تصوير الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كصراع ديني بين «قوى الضياء وقوى الظلام»، ومحاولة إيجاد شرخ في التضامن التاريخي بين السود والفلسطينيين عبر الترويج لخطاب يربط المسيحية الإفريقية بالصهيونية، وهذا التغلغل في الجنوب العالمي يهدف إلى تغيير أنماط التصويت في الأمم المتحدة، وإيجاد «شرعية دينية» عالمية للاحتلال تتجاوز الحدود الغربية التقليدية(Durbin, 2020).

المحور السادس: التحديات والمواجهة العلمية واللاهوتية

رغم القوة الهائلة لهذا التيار، إلا أنه يواجه تحديات داخلية، ونقداً متزايداً من أوساط أكاديمية ودينية مختلفة.

برزت حركة «كايروس فلسطين» (لحظة الحقيقة) كأهم رد لاهوتي علمي على الصهيونية المسيحية، حيث يرفض القادة المسيحيون الفلسطينيون استخدام الكتاب المقدس كصك ملكية سياسي أو لتبرير الظلم (كوشي، 2006)، ويؤكد هذا التيار أن جوهر المسيحية هو: العدل، والمساواة، والكرامة الإنسانية، وأن «الصهيونية المسيحية» هي انحراف عن الإيمان المسيحي القويم، وتحريف لرسالة الإنجيل.

تتعاون هذه الحركات مع المجلس العالمي للكنائس لنشر الوعي حول خطورة الصهيونية المسيحية على السلم العالمي وعلى الوجود المسيحي في المشرق العربي، حيث تؤدي السياسات الصهيونية المدعومة غربياً إلى تهجير المسيحيين الفلسطينيين من أرضهم التاريخية.

وتظهِر استطلاعات الرأي الحديثة أن الجيل الشاب من الإنجيليين الأمريكيين (تحت سن 40) لم يعد يتبنى الصهيونية المسيحية بنفس الحماس الذي كان عليه آباؤهم، ويميل هؤلاء الشباب نحو قضايا العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، ويبدون تعاطفاً متزايداً مع المعاناة الفلسطينية(Mayer, 2014)، وهذا التحول قد يؤدي في المدى البعيد إلى تراجع نفوذ المنظمات الضاغطة مثل CUFI، مما قد يفتح نافذة لتغيير في بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

قدم باحثون مثل ريجينا شريف في كتابها «الصهيونية غير اليهودية» تحليلاً يربط بين الصهيونية المسيحية والنظريات الاحتلالية والعنصرية في القرن التاسع عشر.

وأوضح شريف بأن هذا الفكر يعتمد على «تنميط» الآخر (العربي والمسلم)، وتجريده من إنسانيته لصالح رؤية طوباوية، وهو ما يجعل من الصهيونية المسيحية امتداداً للإمبريالية الغربية بعباءة دينية (شريف، 1985)، وهذا النقد العلمي يضع الصهيونية المسيحية في قفص الاتهام كأيديولوجية «تصفوية» لا تؤمن بالتعايش بل بالانتصار الكاسح لفئة على أخرى بناءً على معايير عرقية ودينية.

الخاتمة

تمثل الصهيونية المسيحية نموذجاً فريداً لتأثير الدين في القرار السياسي الغربي، حيث نجحت في تحويل معتقدات غيبية إلى إستراتيجيات أمنية وقوانين دولية، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. الانصهار الإستراتيجي: لم يعد بالإمكان الفصل بين المصالح القومية الغربية والاجندة الصهيونية المسيحية في بعض الدوائر، خاصة داخل الحزب الجمهوري الأمريكي، حيث أصبح دعم إسرائيل اختباراً للهوية الوطنية والدينية.
2. تآكل القانون الدولي: تساهم الصهيونية المسيحية في تهميش القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصالح «أوهام توراتية» مزعومة، مما يهدد أسس النظام العالمي القائم على السيادة والعدالة.
3. المسؤولية العلمية: تقتضي الدراسة العلمية الرصينة الاستمرار في كشف مسارات التمويل والضغط التي تمارسها هذه الشبكات، وربطها بالتحولات الجيوسياسية الكبرى، مع تقديم بدائل فكرية تعيد الاعتبار للإنسان بدلاً من «الأرض المقدسة» المجردة (كوشي، 2006).

المراجع والمصادر

الكتب والمؤلفات الأساسية:

- شريف، ريجينا. (1985). الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي. (ترجمة: أحمد خليل الحاج). سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- سايزر، ستيفن. (2004). الصهيونية المسيحية: خريطة الطريق إلى هرمجدون؟. (ترجمة: مركز باحث للدراسات). بيروت.
- هالسل، غريس. (2003). النبوءة والسياسة: المخطط السري لجر العالم إلى مواجهة نووية. (ترجمة: محمد السماك). دار الشروق، القاهرة.
- لويس، دونالد. (2021). تاريخ موجز للصهيونية المسيحية: من الإصلاح إلى القرن الحادي والعشرين. (Lewis, D. M. A Short History of Christian Zionism). مطبعة جامعة أكسفورد.
- كوشي، نينان. (2006). الصهيونية المسيحية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية. منشورات مجلس الكنائس العالمي.

الأبحاث المحكمة:

- المبحوح، وائل. (2021). تحليل السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس (1982-2020). ورقة علمية مقدمة لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- المومني، محمد، وبني سلامة، محمد. (2018). تأثير الصهيونية المسيحية على القرار الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. المجلة الأردنية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة.
- Sturm, T. (2020). Religion as Nationalism: The Religious Nationalism of American Christian Zionists. National Identities Journal, Queen's University Belfast.
- Mayer, J. P. (2014). Evangelicals, Israel and US Foreign Policy. Survival: Global Politics and Strategy, Vol. 56, No. 1, pp. 153-164. Taylor & Francis.
- Durbin, S. (2020). Christian Zionism in the Global South: The Case of South Africa. Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network.
- Sizer, S. (2016). Christian Zionism as Religious Nationalism Par Excellence. Paper presented at the International Conference on Religious Nationalism, Italy.

المراحل التاريخية للحركة الصهيونية

من التأسيس إلى بناء الدولة

أ.د/عبد الحكيم عبد المجيد الهجري
قسم التاريخ والعلاقات الدولية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء

ملخص البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية: كيف نشأت الصهيونية؟ من هم مؤسسو الحركة الصهيونية، وماهي أهم مؤتمراتها؟ كيف ساهمت بريطانيا في إيجاد وطن قومي لليهود؟ ما هو موقف الشعب الفلسطيني الذي تبلور إزاء السياسة البريطانية والإسرائيلية؟ ماهي أسباب التقدم العسكري والعلمي الإسرائيلي؟

ويهدف البحث إلى:

1. معرفة كيف نشأة الصهيونية العالمية.
2. تسليط الضوء على أهم مؤتمرات الصهيونية، ونتائج تلك المؤتمرات.
3. معرفة كيف ساهمت الدول الغربية - وعلى رأسها بريطانيا- في قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.
4. كشف الارتباط العضوي بين الصهيونية والإمبريالية الغربية منذ مؤتمر بازل ووعد بلفور.
5. معرفة دور المقاومة الفلسطينية.
6. معرفة أسباب التقدم العسكري والعلمي الإسرائيلي.

واستخدم البحث: المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي.

وتوصل البحث إلى النتائج الأتية:

1. خطر الصهيونية العالمي والكارثي.
2. استطاعت الصهيونية أن تسيطر على الغرب؛ لأسباب متعددة، منها اتحاد المصالح.
3. مجيء وعد بلفور عقب اتفاقية سايكس بيكو البريطانية الفرنسية يعد تأكيداً للدور الأوروبي.
4. تطبيق مبدأ الجهاد المقدس إذا تم تبنيه بروح وبصيرة، كفيل بتفكيك حلقات السيطرة الصهيونية العالمية، والتمهيد للفتح الأكبر، واستئصال الغدة السرطانية من جسد الأمة.
5. تطوير قدرات العرب العسكرية من خلال الصناعات المحلية القوية؛ لمواجهة العدو الصهيوني.
6. تطوير قدرات العرب العلمية في المجالات كافة من خلال الإنفاق على المراكز البحثية والجامعات، وتوفير وسائل العمل اللازمة لذلك.

الكلمات المفتاحية: الحركة الصهيونية، تيودور هرتزل، الانتداب البريطاني، إسرائيل، فلسطين، اليهود، التطور العسكري، التطور العلمي.

هيكلة البحث:

المقدمة:

المحور الأول: نشأة الصهيونية:

- جذور الحركة الصهيونية.
- الصهاينة المؤسسون.
- تأسيس الحركة الصهيونية، وأهم مؤتمراتها.
- المنظمات الصهيونية.
- الصهيونية والغرب.

المحور الثاني: الانتداب البريطاني في فلسطين:

- التدخل العسكري البريطاني في فلسطين.
- الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين.
- اتفاقية سايكس بيكو1916م.
- وعد بلفور 1917م.
- مراحل العمل الصهيوني الإنجليزي لتهويد فلسطين1918 1939-م.
- الموقف الشعب الفلسطيني من السياسة البريطانية.
- ب .ثورة البَراق 1929م.
- مرحلة التنبيه إلى الخطر الصهيوني والدعوة إلى الجهاد ضد الاستعمار.

المحور الثالث: قيام الدولة الصهيونية:

- مرحلة التنبيه إلى الخطر الصهيوني، والدعوة إلى الجهاد ضد الاستعمار.
- الدور البريطاني والأمريكي في قيام دولة إسرائيل.
- التوسع والاحتلال.
- حرب 1948.
- حرب١٩٦٧م.
- المقاومة الفلسطينية.
- حرب أكتوبر 1973م.

المحور الرابع: التطور العسكري الإسرائيلي:

- الإطار التاريخي لتطور القوة العسكرية.
- بنية القوة العسكرية الإسرائيلية.
- عوامل التقدم العسكري الإسرائيلي.
- مجالات التفوق العسكري الإسرائيلي.

المحور الخامس: التطور العلمي الإسرائيلي:

- البحث والابتكار العلمي.
- التقدم التكنولوجي

المقدمة:

اعتمدت الحركة الصهيونية العالمية منذ بدايات تشكيل مشروعها الصهيوني على دور المنظمات الصهيونية والتشكيلات الاجتماعية المؤيدة للكيان الصهيوني في التأثير على مواقف الأفراد والجماعات والدول، ومع تطور هذا المشروع عبر العقود، تحولت تلك المنظمات إلى شبكات نفوذ واسعة، قادرة على التأثير المباشر في مسارات القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي داخل أوروبا، ولا سيما في بريطانيا التي ترتبط تاريخيًا بدعم المشروع الصهيوني منذ وعد بلفور 1917م.

خضعت فلسطين للانتداب البريطاني ما بين عامي 1920.1948م، فهذه الفترة التي شهدتها فلسطين عرفت العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان لها تأثير على الواقع الفلسطيني في شتى المجالات، كما شكلت هذه الفترة جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وعرفت فلسطين العديد من الأحداث، ومن بينها فتح باب الهجرة اليهودية، وزادت المواجهات العسكرية ضد الانتداب البريطاني، واشتعلت العديد من الثورات، وكان من أبرزها الثورة العربية الكبرى 1936م، حتى أصبحت فلسطين قضية تشغل العالم عامة والوطن العربي خاصة، منذ ذلك الحين إلى يوم الناس هذا.

كما تأسس الجيش الإسرائيلي بعد قيام الدولة عام 1948، وشارك في سلسلة من الحروب التي شكلت خبرته القتالية، مثل حرب 1948، وحرب 1967، وحرب 1973، وقد أدت هذه الحروب إلى تطوير العقيدة العسكرية القائمة على الحسم السريع والضربات الاستباقية، وتشير الدراسات إلى أن البيئة الإقليمية غير المستقرة دفعت إسرائيل إلى التركيز على بناء قوة عسكرية متفوقة نوعيًا، وليس فقط عدديًا، فيما يُعرف بمفهوم "التفوق العسكري النوعي»، وبالإضافة إلى ذلك فقد حفلت كل الحروب التي خاضها العرب مع إسرائيل، بعدد من الدروس التي لابد له كـ: شعوب، ومنظمات، وحكومات، من أن يعتدوا بها، ولعل أبلغ هذه الدروس وأوضحها هو أن الجهاد العربي سيكون في الجولات القادمة، حربا علمية مهما كانت أسلحة هذه الحرب، وحيثما كانت ساحاتها، وليست عسكرية من حيث استخدام الأسلحة الحديثة، وإتقان هذا الاستخدام فقط، بل هي علمية أيضا، وأكثر من ذلك، وعليه فلا بد من اعتماد الأبحاث العلمية في كل ميدان يلتقي العرب فيه مع عدوهم، أي في الميادين: السياسية والاقتصادية، والثقافية، والنفسية، والإعلامية، والقانونية إلى جانب الميدان العسكري.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تكمن في أن الصهيونية تشكل خطرًا ليس على فلسطين أرضًا وشعبًا فحسب، بل هي الخطر الحقيقي على الإسلام والمسلمين، ويشمل ذلك الخطر المنطقة كافة، وتتمثل مشكلة البحث

في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف نشأت الصهيونية؟
- من هم مؤسسو الحركة الصهيونية، وماهي أهم مؤتمراتها؟
- كيف ساهمت بريطانيا في إيجاد وطن قومي لليهود؟
- ما هو موقف الشعب الفلسطيني الذي تبلور إزاء السياسة البريطانية والإسرائيلية؟
- ماهي أسباب التقدم العسكري والعلمي الإسرائيلي؟

أهداف البحث:

1. معرفة كيف نشأة الصهيونية العالمية.
2. تسليط الضوء على أهم مؤتمرات الصهيونية، ونتائج تلك المؤتمرات.
3. معرفة كيف ساهمت الدول الغربية - وعلى رأسها بريطانيا- في قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.
4. كشف الارتباط العضوي بين الصهيونية والإمبريالية الغربية منذ مؤتمر بازل ووعد بلفور.
5. تحليل مخاطر العلاقة بين الصهيونية والغرب للاستيلاء على أرض فلسطين وشعبها، وآثار تلك المخاطر.
6. توضيح العلاقة بين الصهيونية والغرب والولايات المتحدة الأمريكية.
7. معرفة دور المقاومة الفلسطينية ضد المغتصب الصهيوني.
8. توضيح أسباب التقدم العسكري والعلمي الإسرائيلي.

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

أسباب اختيار البحث:

- معرفة أهم جذور القضية الفلسطينية.
- الكشف عن جوهر الأحداث التي عرفتها فلسطين منذ الانتداب، وحتى قيام الكيان الصهيوني.
- معرفة الدور البريطاني والأمريكي في منح فلسطين وطنًا قوميًّا لليهود.
- معرفة دور المقاومة الفلسطينية ضد اليهود.
- معرفة أخطار التقدم العسكري والعلمي الإسرائيلي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في:

- تناوله قضية نشأة الصهيونية من التأسيس إلى بناء الدولة.
- توضيح كيف تُصاغ السياسات البريطانية تجاه فلسطين، وكيف يمكن أن يتغير الموقف الأوروبي نتيجة عمليات الضغط الصهيوني.
- بما أن القضية الفلسطينية تشغل العالم بشكل عام، والوطن العربي بشكل خاص، كان لا بد على الباحث دراسة هذا الموضوع منذ نشأة الصهيونية، وحتى قيام الكيان الصهيوني.
- المقاومة الفلسطينية عطلت المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين على مدى مائة عام، وأبقت القضية الفلسطينية حية في المحافل الدولية والإقليمية، وفي ضمير ووجدان الشعوب الحرة.

المحور الأول: نشأة الصهيونية

جذور الحركة الصهيونية:

تعد الحركة الصهيونية حركة سياسية استعمارية ظهرت في القرن التاسع عشر الميلادي، وهدفت إلى إنشاء كيان سياسي في فلسطين، ودعمت القوى الكبرى تأسيس هذا الكيان نتيجة توافق مصالحها مع مصالح الصهيونية[1]، ودخلت الصهيونية في دور العمل السياسي النافذ بعد وعد بلفور، وانتداب بريطانيا لإدارة فلسطين، وفي وقع الأمر فإن نفاذ الصهيونية إلى فلسطين يرجع – ولا شك- إلى قوة الصهيونية العالمية، ولكنها لا تعمل وحدها في هذا الميدان، بل تعمل معها قوتان أخريان أكبر منها، وهما: قوة المصالح الاستعمارية، والتعصب الشديد على الإسلام[2].

الصهاينة المؤسسون:

لدراسة نشأة الحركة الصهيونية من المفيد أن نعرف أهم مؤسسي هذه النبتة الخبيثة في قلب الوطن العربي الفلسطيني، من أبرزهم صهاينة الصف الأول:

1. تيودور هرتزل:1860 1904-م، وهو نمساوي مجري، وإعلامي وكاتب مسرحيات، وناشط

(1) https://elearning.univ-blida2.dz/course/view.php?id

(2) عباس محمود العقاد: الصهيونية العالمية: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر،2012م، 28-26.

سياسي، وهو مؤسس الصهيونية، وقام بتشكيل المنظمة اليهودية، وشجع اليهود على الهجرة إلى فلسطين، وكان يعمل في الصحافة، وألف كتاب الدولة اليهودية، ودعا فيه اليهود لمغادرة أوروبا إلى فلسطين كخيار تم اعتماده في المؤتمر الصهيوني الأول برئاسته في مدينه بازل بسويسرا يوم 29 اغسطس 1897م.

2. أما الرجل الصهيوني الثاني فهو حاييم وايزمان: الذي ترأس الصهيونية العالمية بين عامي 1920و1946م، ثم صار رئيساً للكيان الصهيوني، وهو من مواليد روسيا.

3. روتشلد: وهو صهيوني بريطاني يهودي، وقد عمل على صياغة مسودة إعلان بلفور عام 1917م، وتلقى الرسالة من وزير الخارجية البريطاني بصفته من أعيان اليهود، وله ثقله المالي، ويعد من أكبر الداعمين للصهيونية العالمية ماليًا.

وهؤلاء هم جزء من مؤسسي الصهيونية، وعلى شاكلتهم مجموعة كبيرة من الصهاينة الذين توزعت مهامهم لدعم الأنشطة الصهيونية سياسيًا، وعسكريًا، وثقافيًا، واقتصاديًا؛ لتأسيس الكيان الصهيوني الغاصب [1].

تأسيس الحركة الصهيونية وأهم مؤتمراتها:

بقيت الحركة الصهيونية تفتقر إلى التنظيم حتى تطورت إلى حركة سياسية على يد (ثيودور هرتزل 1860-1904) المؤسس الأول للصهيونية، ولد هرتزل في بودابست في 2 مايو 1860م، وانتقل مع أسرته إلى فينا التي أتم فيها تعليمه الجامعي، وحصل على دكتوراة في الحقوق عام 1884م، ولم يعمل بالمحاماة إلا عامًا واحدًا، حيث كان ميوله للصحافة، ولذلك عمل مراسلاً لأكبر الصحف النمساوية بباريس عام 1896م، وأنشأ عام 1897م مجلة أسبوعية (العالم)، وأصبحت فيما بعد الناطق الرسمي باسم الحركة الصهيونية[2].

وفي واقع الأمر فقد أتاح له وجوده في باريس إلى الاهتمام بالمسألة اليهودية، فكان من أشد المتحمسين لفكرة الوطن القومي لليهود، ونشر كتابه (الدولة اليهودية) سنة 1896م، ودعا فيه إلى إقامة دولة يهودية ذات سيادة، ولم يحدد المكان، لكن لم يخف تفضيله لفلسطين[3].

(1) غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين، دمشق، منشورات اتحاد الادباء العرب،2003م، ص45.

(2) أنيس صايغ: ترجمة (هلدا شعبان صايغ): مركز الابحاث, منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان،1968م، 15-12..

(3) إمحمد إبراهيم إمحمد: الصهيونية من مؤتمر بال حتى وعد بلفور1917م،(د.ت)، 55.

ولقد انعقدت عدد من المؤتمرات الخاصة بالحركة الصهيونية، أهمها:

المؤتمر الصهيوني الأول وأهدافه:

حدد المؤتمر الصهيوني الأول بسويسرا في شهر أغسطس من عام 1897م في قراراته العلنية هدف الصهيونية بإقامة وطن للشعب اليهودي، في فلسطين وركز على الهجرة، والاستيطان لتحقيق ذلك الهدف، وقد وضع المؤتمر الصهيوني الأول أهدافًا لقيام كيان استيطاني على النحو الآتي:

1. توطين المزارعين والعمال الحرفيين اليهود في فلسطين بإنشاء المستوطنات فيها.
2. تقوية العاطفة القومية، والوعي القومي اليهودي، وتنظيمها؛ أي تقوية الوعي الديني لدى اليهود.
3. تنظيم اليهودية العالمية، وتوحيدها في منظمات محلية وعالمية.
4. الحصول على موافقة الدول الكبرى على هدف الصهيونية.

كانت تلك النقاط الهدف الرئيس الذي شدد عليه مؤسس الصهيونية الأول، تيودور هرتزل رئيس المؤتمر، ومؤلف كتاب (دوله اليهود) على أهميه الاستعمار الاستيطاني اليهودي، فيما يسمى بأرض الميعاد، وتهجير اليهود إليها والاستيطان فيها، وترحيل العرب منها، وتحويل الكيان الاستيطاني اليهودي إلى قاعدة استعمارية ثابتة لخدمة الدول الاستعمارية، ومركز لليهود من أجل السيطرة على العالم، واعتبر أن هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها وترحيل العرب منها مرتكزات أساسية للحركة الصهيونية، ولإقامة الكيان الاستيطاني، وطالب هرتزل بترحيل العرب، وطردهم عبر الحدود، وحرمانهم من العمل، ورفع شعار (فلسطين وطن بلا شعب، لشعب بلا وطن)، وذلك لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، وتوطين اليهود فيه [1].

مؤتمر بازل الثاني 31-28 أغسطس 1898م:

انعقد المؤتمر الصهيوني الثاني في مدينة بازل السويسرية، وبلغ عدد أعضائه ضعف عدد أعضاء المؤتمر الأول، حيث أصبحوا ما يقارب 400 عضو، وأقر المؤتمر تشكيل لجنة الاستعمار، وإنشاء البنك الاستعماري اليهودي برأسمال قدره ثلاثة ملايين جنيه إسترليني؛ ليكون الأداة المالية للحركة الصهيونية، وقد جعل هرتزل مقر المصرف والمؤسسات الصهيونية الأخرى في إنجلترا، لأنه رأى أن ظروفها العامة ومخططاتها الاستعمارية ومواقف ساستها سائرة في تبنيها الكامل للحركة الصهيونية،

(1) غازي حسين، 2003م، الاستيطان اليهودي في فلسطين، دمشق، منشورات اتحاد الأدباء العرب، ص45.

كما ركز على كيفية إدخال الفكرة الصهيونية في أوساط الجاليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم[1]،

مؤتمر بازل الثالث من18-15أغسطس 1899م:

انعقد في مدينة بازل السويسرية أيضًا، وانضمت عدة جمعيات صهيونية إلى الحركة، ومعظمها كان من رومانيا، وأعلن هرتزل في هذا المؤتمر على ضرورة التركيز على الدولة العثمانية دون وسيط، وأكد أن جهوده سوف تتركز على مطالبة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني باستصدار قانون يبيح لليهود الاستيطان في فلسطين، إلا أن السلطان عبد الحميد رفض ذلك الأمر، وأصدر في عام 1901م، قانونا يحرم فيه بيع الأراضي لليهود في فلسطين[2].

المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن من 19-16 أغسطس1900م:

كانت فكرة هرتزل من عقد هذا المؤتمر في بريطانيا جذب اهتمام الحكومة والشعب البريطاني للمطالب الصهيونية، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت صاحبة السيادة على أرجاء واسعة من العالم؛ لذلك سعت الصهيونية إلى تحقيق مطالبها من خلالها[3].

المؤتمر الصهيوني الخامس في بازل سويسر ديسمبر 1901م:

صاغ المؤتمر النظام الأساسي للمنظمة الصهيونية، والذي بمقتضاه أصبح انعقاد المؤتمر كل سنتين بدلاً عن كل سنة، وتركزت جهود زعماء الحركة نحو دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن بريطانيا كانت تمثل أقوى الدول الاستعمارية آنذاك، فقد اتخذها الصهاينة منطلقا لتوجهاتهم.

المؤتمر الصهيوني السادس: في بازل سويسرا 28-23أغسطس 1903م:

كان لتوجه هرتزل إلى بريطانيا أن تمكن من إثارة القضية الصهيونية في الصحافة ومع الزعماء السياسيين، وكان الرأي العام مهيأ للاستماع إلى هرتزل، لا سيما بعد أن تدفقت أعداد كبيرة من اليهود المهاجرين من شرق أوروبا على بريطانيا؛ لذلك جاء التعاطف البريطاني مع مطالب اليهود، لكن الحكومة البريطانية تحفظت على فلسطين في البداية خشية إغضاب الدولة العثمانية مما جعل هرتزل يعرض مشروعات بديلة، فاقترح على وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلين أن يسمح لليهود بالاستيطان في جزيرة قبرص، فرفضت بريطانيا طلبه، وعرضت بريطانيا عوضا عن ذلك أوغندا، وتزامن هذا مع

(1) بهاء الامير: السلطان عبدالحميد وتيودور هرتزل،(2020)، 23-14.

(2) بهاء الامير: السلطان عبدالحميد وتيودور هرتزل(2020)،32-26،10-8.

(3) بهاء الامير: المصدر السابق 32-26.

انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس الذي شكل لجنة لاستكشاف أوغندا، وأثار هذا الاختيار انقساما في الحركة الصهيونية خاصة بعد وفاة هرتزل عام 1904م، فظهر فريق مؤيد لهذه الفكرة وفريق معارض، والذي رفض أي وطن بديل عن فلسطين لاعتبارات دينية، وعلى رأس هؤلاء حاييم وايزمن الذي أصبح من أكبر الشخصيات الصهيونية بعد هرتزل [1].

المؤتمر الصهيوني السابع في عام 1905م:

في المؤتمر السابع تم الحسم على اتخاذ فلسطين وطنًا قوميًّا لليهود، عندما تقرر بأغلبية ساحقة العمل على أن تكون فلسطين دون سواها الوطن القومي لليهود، وقد عمل الصهاينة داخل الأراضي البريطانية منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي بشكل واسع على إيجاد مؤسسات داعمة لمطالبهم، بداية بافتتاح بنك أنجلو عام 1903م، كما بدأ الصندوق القومي اليهودي في ابتياع الأراضي عام 1905م، وافتتح في عام 1908م مكتب في يافا، ثم قاموا في نفس السنة بتأسيس شركة تطوير أراضي فلسطين؛ لكي تعد الأراضي للاستيطان، وقد استطاعت الصهيونية بزعامة «وايزمن» اختراق الحكومة البريطانية في وقت وجيز، وحصلت على تأييد عدد من المسؤولين في الحكومة مثل هربرت صامويل الذي أصبح وزيرًا للدولة عام 1916م، ولويد جورج الذي أصبح رئيسا للوزراء عام 1916م، ورئيس تحرير جريدة المانشستر جارديان، ورئيس تحرير جريدة التايمز اللندنية، وعدد من الشخصيات الأخرى [2].

المنظمات الصهيونية:

كان هرتزل كما ذكرنا آنفاً هو المؤسس الأول للصهيونية العالمية (الحركة السياسية) التي وضعت احتلال فلسطين واستيطانها كهدف رئيس في مؤتمر الصهاينة الأول في بازل بسويسرا، ووضع للصهيونية غاية هي إيجاد وطن لليهود، وهو في الوقت نفسه جمع الأطراف لخدمة الصهيونية من عدة تجمعات كانت هي النواه التي شكلت الصهيونية العالمية، وهي كالآتي:[3]

1. **هواة صهيون، وهي عباره عن جمعيات صهيونية**، أنشئت في 1881م في روسيا، وكان شعارها إلى فلسطين، ودعت للاستعداد للهجرة إلى فلسطين، وانظمت هذه الجمعيات مع ظهور هرتزل إلى ما يسمى المنظمة الصهيونية العالمية، وإقامة مستوطنة ريشون لتسيون في أغسطس 1882م.
2. **المنظمة الصهيونية العالمية:** حيث وضعت هذه المنظمة هدف إقامة وطن لليهود في فلسطين،

(1) مليكة محمدي: الحركة الصهيونية'جامعة البليدة ,تونس, كلية العلوم الإنسانية والأجتماعية, قسم التاريخ وعلم المكتبات, رابط:(https://elearning.univ-blida=58542.dz/course/view.php?id).

(2) مليكة محمدي: الحركة الصهيونية: المرجع السابق، رابط: https://elearning.univ-blida=58542.dz/course/view.php?id=.

(3) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وكاله الانباء الفلسطينية وفا،6 يناير 2026م.

ثم أسست البنك اليهودي؛ الذي يمول النشاطات الصهيونية، وبفضل التشجيع البريطاني والأمريكي لهذه المنظمة استقطبت المهاجرين اليهود، ووصل عددهم إلى ٦٥٠ ألف عام 1922م، بعد أن كان عددهم لا يتجاوز ثمانين ألف ٨٠ مهاجر.

3. **جمعية الاستعمار اليهودي:** تأسست هذه الجمعية بهدف تهجير اليهود، بحجه أنهم (مساكين ومحتاجون!!) ويعانون القهر والحرمان من الحقوق من أي مكان في أوروبا إلى أي مكان في العالم، وكان على رأس هذه الجمعية (أدموند روتشلد) الذي أشرف فيما بعد على شؤون المستوطنات الصهيونية التي أقيمت في فلسطين.

4. **الحالوتسيم:** وهي كلمه تعني (الطلائع)، ونظم مجموعة من الصهاينة الشباب الذين قدموا إلى فلسطين؛ ليصبحوا عمالًا ومزارعين، وهذه المجموعات كانت في مقدمتها التنظيمات العسكرية الصهيونية التي نشأت في فلسطين.

5. **الكريم كايمت:** هو الصندوق الدائم للكيان الصهيوني، والذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر الصهيوني السادس عام 1903م، وأنشئت له فروع في أنحاء العالم، وكانت حصيلة نشاطه حتى العام 1947م، حوالي امتلاك مساحات شاسعة في أرض فلسطين، والتي قدرت بـ6.6% من أرض فلسطين في ذلك الوقت.

6. **المجلس اليهودي:** أو ما يسمى باللجنة القومية، وهو الذي دعم الوجود الصهيوني في فلسطين منذ العام 1920م حتى العام 1948م.

7. **الوكالة اليهودية**، وقد انتشرت في العام 1922م، وحدد المؤتمر الصهيوني السادس عشر أهدافها، وتطوير حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي كملكيه يهودية عامة، وتشجيع الاستيطان الزراعي، ونشر اللغة العبرية في فلسطين، وبعد تمكن الكيان الصهيوني من الاحتلال كانت هذه الوكالة تضم غالبية الحكومة الصهيونية.

8. **الهاغانا**؛ وتعني الدفاع: وهي منظمة صهيونية استيطانية عسكرية دخلت مع غيرها من المنظمات الصهيونية في جيش الكيان الصهيوني، وهو ما يسمى بجيش الدفاع الإسرائيلي.

9. **الاراغون والشتيرن**، واللواء اليهودي: وجميعها منظمات عسكريه كانت عبارة عن عصابات صهيونية قامت بالعديد من العمليات الارهابية ضد العرب والفلسطينيين، وتم استخدامها لفرض الوجود الصهيوني، وإنشاء المعسكرات، وبناء المستوطنات الصهيونية وحمايتها إلى جانب العديد من المنظمات والجمعيات والتشكيلات الصهيونية التي كانت مرتكزات أساس؛ لنفوذ الصهيونية منذ إنشائها الاستيلاء على أرض فلسطين.

الصهيونية والغرب:

نجحت الصهيونية في أن تستولي على قيادة اليهود في العالم باسره، وأن تتحول من مجرد أيديولوجية فاشية لبعض الجماعات والفئات اليهودية في شرق أوروبا، إلى منظمة يدين لها معظم اليهود في العالم بالولاء ثم نجحت في إقامة كيان صهيوني في قلب فلسطين، وبين الدول العربية، والحل الصهيوني الذي تم اقتراحه للمسالة اليهودية، وهو جزء لا يتجزأ من العملية الاستعمارية الغربية التي غطت العالم باسره، وهي نفسها العملية التي أدت إلى تفريغ قارة من سكانها –أمريكا-، واستعباد قارة كاملة –أفريقيا- وتحويل قارة رابعة-آسيا -إلى مصادر للمواد الخام، وأسواق للبضائع، والمنتجات الأوروبية الكاسدة، وحاجة دول أوروبا إلى الأسواق، فأفاد الصهيونية خصوصًا أن الدول الأوربية كانت قد بدأت تتنافس فيما بينها احتكار السوق، وكانت مصر وفلسطين - لما يكونان من وحدة جغرافية وتاريخية واحدة- هما المدخل على العالم العربي بكامله، وكان الانهيار التدريجي للإمبراطورية العثمانية، وتحولها إلى ما كان يسمى بـ(الرجل المريض)، وترقب الجميع السيطرة على تلك الإمبراطورية، وفلسطين على أهميتها تقع في قلب هذه الإمبراطورية.

هذه الخلفية التاريخية جعلت الفرصة متاحة أمام الصهاينة، فالصهيونية مدينة للإمبريالية بتحويلها من مجرد فكرة إلى منظمة مهيمنة على اليهود في العالم[1].

وهكذا استطاع الصهاينة وضع فكرتهم في الإطار الغربي، واكتشفوا استحاله تحويلها إلى حقيقه دون مساعدة الدول الغربية، حيث كانت إحدى السمات المطروحة أمام الإمبريالية الغربية أنها تهدف إلى حل المشاكل في المجتمع الأوربي عن طريق تصديرها إلى أفريقيا، وآسيا، وبسبب إدراك هرتزل للطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيوني، فقد عدد في مذكراته بتاريخ 22 سبتمبر 1929م أسماء بعض الشخصيات الاستعمارية، التي أراد السيطرة عليها، كما لو كانت لعبه شطرنج، ومنهم: الرئيس تيودور روزفلت، وملك إنجلترا، وقيصر روسيا، وسيسل رودس الذي أرسل إليه يدعوه أن يساهم في صنع التاريخ ويشترك معه في هذا المخطط [2].

ونجحت الحركة الصهيونية - التي نشأت أولاً في أوروبا- في أن تجند أنصارًا ومؤيدين لها في الجماعات اليهودية هنا وهناك، ولتشرع بعد ذلك - وبدعم من بريطانيا في الأساس- في تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحه منهم؛ لإرهاب أصحاب البلاد الشرعيين، وطردهم بل وقتلهم وإبادتهم، ومن المهم الإشارة إلى أن أهداف الحركة الصهيونية في إقامة دولة لليهود، قد التقت مع أهداف القوى الاستعمارية الغربية ومطامعهم، ولا يمكن فهم الصهيونية خارج إطار الحضارة الغربية، وهذا يفسر

(1) جميل عطية ابراهيم، صلاح عيسى،، صك المؤامرة وعد بلفور، القاهرة، دار الكرامة للنشر والتوزيع، 2022 م، 45.

(2) جميل عطيه: المرجع السابق نفسه, والصفحة نفسها.

جزءًا كبيرًا من احتضان الدول الغربية لهذا الكيان [1].

المحور الثاني: الانتداب البريطاني في فلسطين

شكلت القضية الفلسطينية في الفترة(1914-1948م) جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بسبب صدور وعد بلفور الذي نادى بإنشاء وطن لليهود في فلسطين، وتعاونت بريطانيا مع العديد من الدول الكبرى الأوربية من أجل تنفيذ المشروع الاستيطاني، وانتهاج سياسات إدارية وعسكرية، وبدأت تتقاسم التركة العثمانية بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى؛ لتنتهي بالانتداب البريطاني على فلسطين، وإقامة الوطن القومي اليهودي، وتحت غطاء ودعم دولي واضح، فكان لبريطانيا في ذلك دور رئيس حاسم في التمهيد للمشروع الصهيوني في فلسطين باعتبارها الدولة الاستعمارية الأولى، وبذلك استند التحالف الصهيوني على أسس وأحداث كان أولها اتفاقية سايكس بيكو1916م كأساس تنفيذي للاتفاقية بمنح اليهود جزءًا من الأرض العربية لاقتسام البلاد العربية، ومن ثم إعلان وعد بلفور سنة1917م، ورعاية هذه المنحة بعد ذلك بموجب صك الانتداب الذي منحته عصبة الأمم كغطاء دولي بريطاني[2].

التدخل العسكري البريطاني في فلسطين

دخلت فلسطين تحت الحكم العسكري البريطاني في أكتوبر 1917م، وقاد الجنرال إدموند اللنبي (1861-1936م) وهو قائد سياسي بريطاني، وكانت مهمته الاستيلاء على فلسطين بمساعدة العناصر العربية الثائرة على الحكم العثماني[3]، حيث أصدر منشورًا عسكريًا أعلن فيه :»أنه على جميع سكان البلاد التي كانت سابقا تحت حكم الأتراك، والتي يحتلها الآن الجنود الذين بقيادتي أن يمتنعوا عن كل عمل من شأنه إزعاج الراحة العمومية، أو مساعدة أعداء جلالته البريطانية «[4].

وفي عام 1917م احتل البريطانيون بئر السبع، فكانت أول مدينة فلسطينية، تحتلها القوات البريطانية، كونها البوابة الجنوبية لفلسطين، والبوابة الشرقية لمصر؛ لذلك كانت محط أنظار الجيوش،،فتم احتلالها في 31/10/1917م، ثم احتلوا غزة، كما دخلت القوات البريطانية إلى منطقة

(1) غازي حسين: الاستيطان اليهودي في فلسطين: المصدر السابق. 72.

(2) سبع شافية, تطور الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948م: رسالة ماجستير, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ المعاصر, جامعة محمد خضير, الجزائر,2015م,27.

(3) أحمد عطية الله،القاموس السياسي،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، د.ت ,109.

(4) سبع شافية, تطور الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948م: المصدر السابق ,28.

يافا فتم احتلالها يوم 16 نوفمبر 1917م، وكان ذلك تمهيدا للمهمة الأولى للحملة[1].

ولقد حاول اللنبي الاستلاء على منطقة القدس، خلال الحملة الأولى والثانية له، لكنه فشل، إلا أنه تمكن في الحملة الثالثة من احتلالها، ودخلت القوات الإنجليزية إلى القدس بعد انسحاب القوات العثمانية منها، وأعلن أللنبي عند دخوله المدينة يوم 11 ديسمبر1917م، الأحكام العسكرية، وشكل إدارة عسكرية تتولى شؤون القدس[2].

وقد رسم اللنبي خطة من أجل الاستلاء على فلسطين، وهي اتخاذ موقف دفاعي في الميدان الغربي، وتوجيه ضربة قاضية في فلسطين، حيث فكر باجتياز نهر الأردن أولاً، ثم التقدم بعد احتلال واديه نحو عمّان؛ لعزل القوات التركية المتمركزة في المدينة، فبدأت العمليات الحربية يوم 19/2/1918م، وثم احتلال مدينة أريحا، ولكن عملية اقتحام نهر الأردن فشلت[3]، وهكذا سيطرت القوات البريطانية على كامل المناطق الفلسطينية، وتم القضاء على الجيش التركي، وكسر الجيش السابع يوم 20/09/1918م، ويعود سبب تفوق الجيش البريطاني على الجيش التركي امتلاكه تجهيزات متطورة، فهو يفوقه من حيث عدد جنوده وتسليحه[4].

الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين:

تبلورت الفترة الزمنية للحكم العسكري البريطاني في فلسطين بالعوامل الآتية: الحكم المطلق، والمحافظة على بعض الأنظمة العثمانية في إدارة البلاد، خاصة في القسم الشمالي من فلسطين[5]، حيث قسمت الإدارة البريطانية المنطقة المحتلة من بلاد الشام إلى ثلاث مناطق هي: منطقة شمالية عرفت بمنطقة (أ)، ومنطقة جنوبية عرفت بمنطقة (ب)؛ وهي فلسطين، ومنطقة شرقية يديرها الأمير فيصل بن الحسين، وكان مدير الإدارة العسكرية منذ الحكم العسكري هو الجنرال» كلايتون»، وكانت هناك هيئة عسكرية تعمل تحت إدارته من أجل ربط الإدارة العسكرية بالإدارة السياسية حتى يمكن تنفيذ المخطط البريطاني الموضوع بالنسبة لفلسطين[6].

(1) كامل محمود الخلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922.1939م،المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط 1، 1982م، بيروت،ص62.

(2) صالح على الشورة، (مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطاني) 1917م . 1948م(دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2011م، ص ص 68-67.

(3) ابراهيم بدوي الجيلاني : سلسلة الحملات البحرية عبر التاريخ: المكتبة العربية للمعارف للنشر والتوزيع، مصر،ص 4.

(4) شورة صالح::الرجع السابق.67.

(5) إبراهيم أحمد ياغي: سيطرة العناصر اليهودية على الإدارة العسكرية (الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية)،دار المريخ للنشر والتوزيع،د.ت،الرياض،ص 59.

(6) كامل محمود الخلة: فلسطين والانتداب البريطاني 1922.1939م :،المرجع السابق،ص82.

ووضعت الإدارة العسكرية البريطانية نصب أعينها لتهيئة فلسطين بالتدريج؛ لتصبح وطناً قوميّا لليهود، وقد أبقت على معظم الدوائر الإدارية التي كانت قائمة في العهد العثماني السابق، واحتفظت بالعديد من الموظفين، وقد اهتمت تلك الإدارة بالنظام المالي في البلاد حتى تستطيع أن توفر الأموال الضرورية لنفقاتها.

وكان يحكم هذه الإدارة اليهود؛ حيث يشكلون الأغلبية القصوى، وإن كان قد تم تعيين بعض أهل القدس والعرب، لكنهم كانوا قليلي العدد، حيث لم تطبق أنظمة الإدارة العسكرية على المستوطنات اليهودية القائمة حين ذاك، بل جعلتها بمجالس مستقلة، وبالمقابل ضيقت هذه الإدارة على العرب[1].

وبتلك الإجراءات حاولت بريطانيا جعل فلسطين تحت الحماية العسكرية من أجل تطبيق»وعد بلفور»، والتمهيد لإنشاء وطن قومي لليهود، وبالفعل استطاعت أن تحول الحكم العسكري في فلسطين إلى الحكم المدني منذ سنة1920م بقيادة «هربرت صمويل»، والتمهيد لتطبيق سياستها وخططها على أرض فلسطين[2].

اتفاقية سايكس بيكو1916م:

لقد حرصت دول الوفاق مع تقدم الحرب على تفكيك أوصال تركيا، وكانت الدولة العثمانية إلى ذلك الوقت قد احتفظت بالوحدة الأساسية لأراضيها، إلا أن السلطان عبد الحميد أرغم على أن يتنازل عن عدة مقاطعات لجميع دول الوفاق، فلما دخلت تركيا الحرب وافتتحت باب المفاوضات في أوائل عام 1915م، وأبرمت بين تلك الدول سلسلة من المعاهدات السرية في السنوات الثلاث الأولى من الحرب، حيث توزعت بها الدول الأربع المتحالفة فيما بينها، وأولى هذه المعاهدات: «اتفاقية سايكس بيكو»، وقد عقدت بين بريطانيا وفرنسا في مايو 1916م، وتولى المفاوضات على الجانب الفرنسي جورج بيكو، بينما تولاها في الجانب البريطاني مارك سايكس[3].

ولقد قرر الفرنسيون والإنكليز؛ لتجنب أن يؤثر الخلاف حول فلسطين في مجهود حرب الحلفاء، وضع بروتوكول يوفق بين مصالحهم، وحرر جورج بيكو ممثل وزارة الخارجية الفرنسية والسير مارك سايكس ممثل وازرة الخارجية البريطانية في عام 1916م مشروع الاتفاق في مايو 1916م، وبمضمون هذا الاتفاق فإن الشرق الأوسط يقسم إلى خمس مناطق[4]..

(1) صالح علي الشورة، المرجع السابق،ص ص 70.69..

(2) كامل محمود الخلة.المرجع السابق، ص 82.

(3) جورج أنطونيوس،يقظة العرب .تاريخ حركة العرب القومية، تر: ناصر الدين الأسد،دار العلم للملايين،ط8،بيروت،1987م، ص 348.347.

(4) بشارة خضر،أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، تر: منصور القاضي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2003م.

منطقة زرقاء: تشمل كليكيا، وولاية أضنة، والشريط الساحلي السوري اللبناني، وتديرها فرنسا مباشرة.

منطقة حمراء: تتكون من بلاد مابين النهرين.

منطقة (أ) بدائرة زرقاء، مكونة من سوريا الداخلية، ومنطقة الموصل حيث يعترف للعرب بسيادة مطلقة عليها، ويكون لفرنسا حق الرقابة على المشاريع والقروض المحلية فيها.

1. منطقة (ب) محاطة بدائرة حمراء، من الحدود المصرية حتى العراق تحت بريطانيا العظمى.

منطقة سمراء: تغطي الإقليم الفلسطيني من البحر الأبيض المتوسط حتى نهر الأردن، وتوضع تحت السيادة الدولية، وهكذا رسمت حدود الشرق الأوسط بين الدول الأوربية[1].

ولقد قطعت معاهدة (سايكس بيكو) أوصال الدول العربية، وكانت هذه غاية متعمدة من طرف فرنسا وبريطانيا من أجل تفتيت الوطن العربي، ومحو أي رابط مشترك يجمع بين هذه الدول، ونصت الاتفاقية على أن القسم الأعظم من سوريا والعراق يوضع تحت نظام من الحكم الأجنبي المباشر، والمناطق الداخلية ستشكل دولاً عربية مستقلة[2].

وعد بلفور 1917م:

ومن الأهمية بمكان أن نذكر بإن الحكومة البريطانية كانت قد خططت من أجل احتلال فلسطين، وإنشاء وطن قومي لليهود قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، فلقد كان اندلاع تلك الحرب فرصة مواتية لتنفيذ المخطط البريطاني؛ ولذلك عقدت سلسلة من المحادثات انتهت بإعلان وعد بلفور في 2نوفمبر1917م، ومهما حددت الدوافع، فإن الهدف الأول والأهم من إصدار هذا الوعد كان خدمة للأهداف والمصالح البريطانية خاصة[3].

وفي واقع الأمر فقد جاء تصريح بلفور بمثابة المحصلة للجهود التي قام بها زعماء الحركة الصهيونية، وثمرة للتحالف بينها وبين الحكومة البريطانية؛ ليكون البدايات الأولى لفكرة إنشاء وطن خاص باليهود، يجمع شتاتهم، ويكون حارسًا على مصالح دول أوروبا الاستعمارية في الشرق، ولكي يكونوا عونا لهم في هذه البلاد[4].

(1) سبع شافية, المرجع السابق,2015م,33.

(2) جورج أنطونيوس، المرجع السابق، 353.354.

(3) عبد الناصر قاسم الفرا،، البعد السياسي لفلسطين عام 1914م . 1948م،بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير،جامعة القدس المفتوحة،فلسطين، 6

(4) هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، دار القلم للنشر والتوزيع، 357- 358.

وفي 19 أبريل1920م، طلبت كل من بريطانيا وفرنسا بعقد المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو بإيطاليا، وتم عقد المجلس في مدينة سان ريمو في 26 أبريل 1920م، ونتج عنه صدور القرارات الآتية:

- معاهدة سيفر التي رسمت مستقبل المنطقة العربية التي تضم العراق وسوريا.
- تقسم سوريا الكبرى إلى 4 أقسام: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن.
- تكون سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.
- فلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني[1].

ولقد استندت قرارات المؤتمر إلى المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، حيث جاءت قراراته متضمنة إدراج تصريح بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[2].

صك الانتداب:

أعلنت عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 5 يوليو 1921م صك الانتداب، وتمت المصادقة عليه في تاريخ 24 يوليو 1922م، ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر 1922 م، وبذلك حصل اليهود على اعتراف دولي بإقامة وطن قومي في فلسطين، ويتألف من 28 بندًا، نبرز أهمها:

1. تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية، تكفل إنشاء الوطن اليهودي، وترقية الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضًا عن صيانة الحقوق الدينية والمدنية لجميع سكان فلسطين، بصرف النظر عن الجنس أو الدين.
2. يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة.
3. يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح سكان اليهود في فلسطين[3].
4. يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة.
5. عدم التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيره أو وضعه تحت تصرفها بأيّ صورة[4].

(1) معاهدة سان, مؤسسة الدارسات الفلسطينية ،على الموقع الإلكتروني:www.wafainfo.ps/atemplate.asp

(2) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي،2002، 306-305.

(3) ناجي أبي عاد ميشال، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ,تر: محمد النجار,ط1 (د.م.ن)، 1999 م، 56.

(4) إبراهيم خليل أحمد: إسرائيل فتنة الأجيال- العصور الحديثة: مكتبة الوعي العربي، د.ب.ن، 1970م، ص 226-225.

6. تنص على إدارة فلسطين مع عدم إلحاق الضرر بحقوق الفرد، ووضع فئات الأهالي الأخرى، وأن تشمل هجرة اليهود، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وحشد اليهود في الأراضي البور غير المطلوبة للأغراض العمومية.
7. يجب أن تتفق حكومة الانتداب مع الوكالة اليهودية على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمنافع العمومية.
8. تعتمد اللغات الإنجليزية والعربية والعبرية كلغات رسمية في فلسطين [1]..

مراحل العمل الصهيوني الإنجليزي لتهويد فلسطين 1918 – 1939م:

بذلت بريطانيا خلال هذه الفترة جهودها لتنفيذ وعد بلفور من أجل الاستيطان اليهودي في فلسطين، حيث تم تهجير اليهود - أو ما يعرف بالهجرة اليهودية - إلى فلسطين [2]، وفتحت بريطانيا الأبواب على مصارعها لليهود، وشجعت الوكالة اليهودية والهيئات التابعة لها على الهجرة بالوسائل كافة، فأنشأت في كل مكان مكاتب للاستقبال ولتنظيم الهجرة، وإمدادها بجميع الحاجيات، وتم ذلك على ست مراحل:[3].

- **مرحلة الهجرة الأولى:(1882 - 1904م):** وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود 25 ألف يهودي، منهم 5000 من العمال الزراعيين، وقد أقام هؤلاء المهاجرون 17 مستوطنة.
- **مرحلة الهجرة الثانية: (1904 - 1912):** بلغ عدد المهاجرين اليهود في هذه الفترة حوالي 35 ألف يهودي، وقد قَدُمَ هؤلاء المهاجرون اليهود من شرق أوربا وخاصة من روسيا، وقد عمل أفراد هذه الموجة في العمل الزراعي.
- **مرحلة الهجرة الثالثة: (1916 - 1923م):** بلغ عدد المهاجرين اليهود في هذه الفترة 40ألف، ويمثلون 15 بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية، وقد أقام هؤلاء المهاجرون 64 مستوطنة[4].
- **مرحلة الهجرة الرابعة: (1924 - 1931 م):** بلغ عدد المهاجرين اليهود 82ألف يهودي ويمثلون 6بالمئة من الهجرة اليهودية العالمية، وقد جاء معظم هؤلاء المهاجرين اليهود من بولندا ورومانيا والشرق الأوسط، وبنوا 29 مستوطنة.
- **مرحلة الهجرة الخامسة: (1932 - 1939م):** بلغ عدد المهاجرين اليهود في هذه المرحلة 265

(1) جوزيف خوري الطوق، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، دار نوبليس للنشر والتوزيع، ط1، لبنان،2002م، ص 5.
(2) غازي حسين،المرجع السابق، ص 9.
(3) محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية،مركز الإعلام العربي، ط1،مصر،2003م.،ص 12.
(4) سامية محمد جابر،قضايا العالم العربي،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،ط1،لبنان،2003م،ص 263..

ألف يهودي، ويمثلون 44 بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية، وقد وفد هؤلاء المهاجرون من وسط أوربا وشرقها.

- **مرحلة الهجرة السادسة: (1939م . 1948م):** بلغ عدد المهاجرين اليهود 135 ألف يهودي منهم 48 ألف يهودي من العمال المشتغلين بالزراعة، وقد وفد هؤلاء المهاجرون من وسط أوربا والبلقان وبولندا والشرق الأوسط، وكان التركيز خلال هذه الفترة على الاستيطان ومحاولة استيعاب وتوطين المهاجرين السابقين، فعملية الهجرة والاستيطان في فلسطين قد أخذت طابعاً سياسيا مع بداية ظهور الحركة الصهيونية، وبدأ التفكير بإنشاء الدولة اليهودية[1].

موقف الشعب الفلسطيني من السياسة البريطانية:

قام الشعب الفلسطيني بعدة انتفاضات مسلحة ضد قوات الاحتلال الأجنبية وضد الصهيونية، نتيجة لهذه السياسة الجائرة البريطانية في حق الشعب الفلسطيني، حيث فرض الانتداب عليه، حيث قدم الغالي والنفيس في سبيل حرية وطنه واستقلاله، فتضمنت هذه الفترة سلسلة من الثورات الوطنية ضد عملية تهويد فلسطين، ومن أبرزها:

أ- ثورة يافا 1921م:

تعود أسباب هذه الثورة نتيجة لقيام بعض الجماعات اليهودية في 1مايو 1921م بالاعتداء واستفزاز المسلمين القاطنين في يافا، وذلك من خلال إطلاق النار على المسلمين المارين على الطريق، فرد بذلك العرب عليهم وقتلوا 13يهوديًا، أما عدد الجرحى فبلغ 24جريحا، إثر ذلك اتسعت الاشتباكات، وتطورت الأحداث حتى وصلت إلى مناطق أخرى في فلسطين، واستمرت الأحداث حتى منتصف شهر مايو1921م، ونتيجة لذلك تدخلت الحكومة البريطانية، حيث قامت بقصف المهاجمين وأدى ذلك القصف إلى سقوط 28 شهيدًا من العرب و15جريحا، فيما قام اليهود بقتل 50 مسلما من الأطفال والنساء والشيوخ، وكادت هذه الانتفاضة أن تتفاعل وتتوسع وتصبح أكبر، لولا تدخل الزعامات السياسية الفلسطينية التي قامت بتهدئة الوضع[2]، 1ولهذا استعملت بريطانيا الحيلة لإرضاء الفلسطينيين، فأوقفت الهجرة اليهودية مؤقتًا اعتبارا من14مايو 1921م، وأكدت أنها لن تفرض على شعب فلسطين سياسة تجعلهم يعتقدون أنها مناقضة لمصالحهم الدينية والسياسية والاقتصادية، وكان هذا ديدنها حيث حاولت في كل مرة تهدئة الوضع في فلسطين من أجل الاستمرار في مخططاتها[3].

(1) سبع شافية, تطور الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948م: المصدر السابق ,60.

(2) سبع شافية, تطور الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948م: المصدر السابق ,61.

(3) محسن محمد صالح،فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية،المرجع السابق، 272.273.

ب ـ ثورة البرَاق 1929م:

لقد كان السبب الرئيس لهذه الثورة الهجرة المتزايدة، بحيث أقدمت بريطانيا سنة 1921م على تهجير أعداد كبيرة من اليهود رغم احتجاج الفلسطينيين على ذلك، أما السبب المباشر فقد تمثل بتلك الأعمال الاستفزازية التي أقدم عليها اليهود في 15 أغسطس 1929م[1]، حيث قامت جماعة من اليهود بالاعتداء على حائط البراق - أو حائط المبكى كما يسمونه- والجدار الغربي للمسجد الأقصى، وقاموا برفع العلم الصهيوني، وأدت هذه الحوادث إلى سقوط العديد من الشهداء الفلسطينيين نتيجة الصدامات التي استمرت لمدة أسبوع[2]، فاشتعلت نار الثورة في كل من القدس ويافا والخليل،2حيث تظاهر الفلسطينيين وردوا على الاستفزاز الصهيوني بحرق بعض الأوراق التي تحتوي على نصوص صلوات يهودية، وموضوعة في ثقوب حائط البراق (المبكى بزعمهم)، فوقعت اشتباكات بين اليهود والفلسطينيين، وتفاقم الوضع واستدعت سلطات الانتداب تعزيزات عسكرية، حيث أسفرت هذه الثورة عن مقتل 133يهوديا وجرح 339، واستشهد 116عربيا[3].

مرحلة التنبيه إلى الخطر الصهيوني والدعوة إلى الجهاد ضد الاستعمار:

أ. حركة عزالدين القسام:

اسسها الشيخ عزالدين القسام، وتعود جذورها إلى 1925م، واتخذت الإسلام منهجا للعمل والتربية والجهاد، وكان سلاحها هو الإسلام من أجل تنوير الشعب الفلسطيني، وإبعاده عن سياسة بريطانيا التي تهدف إلى تهويده، ومحو الهوية العربية الإسلامية، وطرد الإنكليز الذين يعملون على بناء وطن قومي لليهود على أنقاض وطن المسلمين في فلسطين[4]. خرج القسام مجاهدًا إلى الجبال في شمال فلسطين مع أصحابه لمقاومة الاستعمار بالهجوم على المستعمرات اليهودية، وفي يوم 20 نوفمبر 1935م طوقت قوات كبيرة من الشرطة البريطانية الشيخ عز الدين القسام، حيث استشهد فكان استشهاده النار التي أشعلت فتيل الثورة الفلسطينية عام 1936م، وبداية عهد جديد من التحدي والصمود أمام الاستعمار[5].

(1) مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن،.د.ن، بيروت، 1968م، 136.

(2) خليل حسن، التاريخ السياسي والتاريخ العربي،،منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1،لبنان،2012م،ص 525.

(3) مفيد الزيدي،التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2011م،ص 48.

(4) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، المركز العربي للدراسات ودراسة الأبحاث السياسية،ط1،بيروت،2014م،ص ص 96. 97.

(5) جرار, حسني أدهم:الشيخ عزالدين القسام قائد حركة وشهيد قضية:1935-1886م:ط1,دار الضياء للنشر والتوزيع, عمان,1989م,94.

ب- الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م:

تعد الثورة الفلسطينية الكبرى 1936م من أعظم الثورات التي قام بها الفلسطينيون ضد اليهود والحكومة البريطانية، ومن أهم المراحل التي مرت بها ثورة 1936م:

أولاً: مرحلة التخطيط والإضراب العام واشتعال الثورة 1936م:

لم تلق الحركة الجهادية القساميّة التي بناها عز الدين القسام سلاحها بعد استشهاده، فقد قامت باختيار قائد جديد هو الشيخ فرحان السعدي، حيث قامت هذه الحركة بتهيئة الظروف لانطلاق أقوى ثورة وأوسعها، حيث كان لهذا الثورة عدة أسباب، ومن أهمها:

ازدياد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكل كبير في الفترة الواقعة ما بين سنتي 1931م إلى 1935م هذا إلى جانب سيطرة اليهود على الأراضي العربية، وهو الأمر الذي أدى إلى غضب الشعب الفلسطيني على الإنجليز، بالإضافة إلى عوامل أخرى ألهبت حماس الشعب، وخاصة استشهاد الشيخ عز الدين القسام الذي كان الشرارة التي ألهبت فتيل الثورة الفلسطينية عام 1936م، ولقد أحدث ذلك تغييرًا أساسيًّا في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، وألهبت حركته وتضحيته الحماس، وصارت مثلاً رائعًا للجهاد ضد الإنجليز، وبعد استشهاده قامت الجماعة القساميّة بقيادة الشيخ فرحان السعدي يوم 15 أبريل 1936م بإطلاق النار على عدد من السيارات، وقتل يهودي، وكان ذلك على طريق نابلس-طولكرم، فقرر اليهود الانتقام لهذه العملية فهاجموا حي المنشية في يافا يوم 17 أبريل، وأما الحادثة الثانية كانت في اليوم التالي أي في 1936.4.18م، إذ هاجم اليهود حي المنشية للمرة الثانية، وقتلوا سبعة من العرب وجرحوا آخرين[1].

وأخذت هذه الأحداث تتلاحق وتتصاعد حتى تحولت إلى ثورة شعبية مسلحة، كما تسبب الضغط الإنجليزي - اليهودي على طبقة الفلاحين الفلسطينيين، حيث لم تبد الحكومة البريطانية أي مساعدة للفلاحين، فأرغمتهم على دفع الضرائب، وحاولت إفقار الفلاح العربي الفلسطيني، وهذا أدى إلى ازدياد احتجاجات ومظاهرات في المدن الفلسطينية بأكملها [2] .

وبعد أسبوع تقريبًا من اندلاع تلك المظاهرات دعت القيادات الفلسطينية إلى عقد اجتماع في القدس يوم 25 أبريل 1936م، حضره عدد من رؤساء الأحزاب الفلسطينية، وترأسه الحاج الأمين الحسيني، ولقد تم خلال ذلك الاجتماع تشكيل قيادة عامة موحدة لشعب فلسطين باسم اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج الأمين الحسيني؛ لمواجهة تفاقم الخطر الصهيوني والاحتلال البريطاني المساند له،<وتم

(1) حسني أدهم جرار، المرجع السابق، ص94 .

(2) عادل حسين، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936م حتى الحرب العالمية الثانية،مكتبة الخانجي،مصر،1980م،ص ص 36.37.).

خلاله أيضًا الدعوة إلى الإضرابات إلى أن تغير الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين، وقامت اللجنة بتأليف لجان قومية فرعية في كل المدن الفلسطينية[1].

ولم يحن اليوم العشرين من أبريل حتى كان الإضراب يعم فلسطين كلها، ولم يكن إضراباً جزئيا بل كان عاماً وشاملاً، وكان في حقيقة الأمر إضرابًا وحيدًا من نوعه، لم يعرف له مثيل، واستمر ستة أشهر بدءًا من أبريل وحتى أكتوبر عام 1936م، ولقد بلغ مجموع العمليات العسكرية التي نفذها المجاهدون خلال ثورة 1936م حوالي 4000 عملية، وقد حرصت الحكومة البريطانية على إيقاف الثورة بكل إمكانياتها وبمختلف الأساليب الوحشية والهمجية[2].

ولقد شهدت فلسطين خلال فترة 1939-1948م العديد من التطورات، وأهم مرحلة هي اندلاع الحرب العالمية الثانية، ودخل الفلسطينيون تلك الفترة، وقد أنهكت قواهم، وتشتت قيادتهم السياسية نتيجة الثورة، وهذا السبب الأساس الذي فتح مجالاً أمام بريطانيا والحركة الصهيونية على اتخاذ قرار بتقسيم فلسطين، ومنح اليهود دولة تتمتع بالحكم الذاتي، وليس هذا فحسب بل إحالة القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة؛ من أجل إضفاء الطابع القانوني على مشروع التقسيم، وكسب أكبر من الدول إلى جانبها للقبول بهذا القرار، ففي هذه المرحلة عرفت فلسطين تحولات جذرية، حيث تم الإقرار بانتهاء الانتداب، وإقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين بصفة قانونية، وكل هذا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي غيرت الأحداث تماما، ودعمت الحركة الصهيونية بإنشاء دولة يهودية، وهكذا دخلت فلسطين مرحلة جديدة أخرى وهي بداية الحرب العربية الإسرائيلية[3].

المحور الثالث: قيام الدولة الصهيونية

تحرك اليهود، وهم في حالة الشتات في شتى انحاء العالم، فكان جزء منهم مشتت في المنطقة العربية؛ في الدول العربية، ويعيشون في وضع طبيعي، سواء في الشام أو في دول المغرب العربي، واليمن، ودول أخرى، وجزء كبير منهم كان يعيش في أوروبا، وجزء في أمريكا، وجزء يعيش في مناطق متفرقة من العالم والاتحاد السوفيتي سابقًا، وقد حرص اليهود خلال تحركهم على بناء كيانهم، ويكون لهم حافزًا ودافعًا كبيرًا في أوساطهم؛ للتفاعل مع فكرة الاجتماع من مناطق الشتات، إلى فلسطين، ومن ثم احتلالها، وإنشاء هذا الكيان الصهيوني، وفرض حضوره العسكري بالقوة وبالحماية السياسية، وبالحماية بكل

(1) عبد الكريم العمر، مذكرات الحاج محمد الأمين الحسيني،الأهالي للطباعة والنشر، ط1،سوريا،1999م،ص ص15.16.
(2) سبع شافية، تطور الانتداب البريطاني على فلسطين: المرجع السابق ,72.
(3) سبع شافية، المرجع السابق ,81.

أشكالها من: بريطانيا، ومن الغرب، ثم فيما بعد من أمريكا، ودعم فيما بعد من الأمم المتحدة، وأصبح حالة مدعومة عالميًّا من تلك الأطراف الدولية، وفي ظل التخلي من الأمة، وكان هناك تحرك كبير من جانب اليهود - وهم في الشتات - فانفقوا الكثير من الأموال حتى مولود مشروع نقلهم إلى فلسطين، بعد الحصول على وعد بلفور من بريطانيا، وبدؤوا بتشكيل الكيان، وزرعه في فلسطين [1].

وفي عام ١٨٩٧م انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا، تمخضت عنه الحركة الصهيونية كحركة سياسية أيديولوجية، تُنسب إلى جبل صهيون جنوب غرب القدس، تهدف الحركة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وانتُخب «هرتزل» رئيساً للمنظمة الصهيونية، نتج عن ذلك المؤتمر مقررات عدة، أهمها:

١. تشجيع الاستعمار اليهودي لفلسطين بطريقة منتظمة.

٢. تنظيم الحركة اليهودية، واتحاد الهيئات المتفرقة في شتى أنحاء العالم.

٣. القيام بمساعٍ لدى مختلف الحكومات؛ للحصول على موافقتها على أهداف الحركة الصهيونية.

٤. حث يهود العالم إلى الهجرة إلى فلسطين [2].

ولأجل هذه الغاية بدأت المنظمة الصهيونية تتلقى الدعم المالي السخي من كبار أثرياء اليهود في أمريكا، ومن المنظمات والجمعيات الصهيونية اليهودية والمسيحية، التي رأت أن من مقتضيات إيمانها بأن اليهود شعب الله المختار، ومن أجل تحقيق النبوءات التوراتية والإنجيلية في إقامة الوطن الموعود، أن تساعد في تمويل حملات نقل اليهود جواً وبحراً إلى فلسطين، والحث على مضاعفة أعدادهم، فتكفل رجل الأعمال اليهودي البريطاني «روتشيلد» بنفقات بناء أربعة مستوطنات في فلسطين، وتمويل بعض المنشآت المدنية كالمدارس والمستشفيات والمحاكم اليهودية [3].

وتوالت بعد ذلك عمليات الدعم والتمويل من البيوتات اليهودية الثرية، وبمساندة من السلطات الأوروبية، بهدف توطئة الأرض في فلسطين لاستيطانها بأكثرية يهودية، وتحويل العرب الفلسطينيين فيها إلى أقلية؛ تمهيداً لطردهم إلى خارج فلسطين، وتحقيق مملكة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل [4].

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن فلسطين كانت كغيرها من البلاد العربية في ذلك الحين

(1) السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، مقتبسات من كلمه ألقاها بمناسبه يوم القدس العالمي،1438هـ، موقع أنصار الله، تدوين، 2024م.

(2) الكتاب المقدس. (١٩٧٠م). القاهرة: دار الكتاب المقدس. ص٢٣١.

(3) رياض محمد الصفواني: القضية الفلسطينية من مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٧ إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣م. مجلة دراسات تاريخية. جامعة البصرة. مج٢١. العدد ١(٢٠٢٥م)،. ص١٢.

(4) االكتاب المقدس. ا ص٢٢٢.

الأثناء تتبع الدولة العثمانية، ولقد عانت الدولة خلال القرنين ١٨ و ١٩ الميلاديين من أزمة مالية خانقة، بعد أن أثقلت كاهلها الديون المتراكمة؛ نتيجةً لتلك الحروب التي خاضتها مع روسيا حول النفوذ في البلقان وشبه جزيرة القرم، وهي الأقاليم التي كانت تخضع للحكم العثماني منذ القرن ١٦م، عوضاً عن الاضطرابات التي شهدتها الدولة في ولاياتها العربية الشرقية[1].

وفي واقع الأمر فقد استغل هرتزل هذه الأحداث، حيث قدم عرضًا إلى السلطان العثماني «عبدالحميد» يقول فيه: «ترغب جماعتنا في عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه إسترليني، يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود المستعمِرون في فلسطين إلى جلالتك، مقابل ذلك تهب جلالتك الامتيازات الآتية: الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي ليس فقط تكون غير محددة، بل أيضاً تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسيلة ممكنة»[2] ، فرفض السلطان العرض، وذكر هرتزل في مراسلاته أن السلطان أبلغه رفضه بقوله: «لن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد؛ لأنها ليست لي، بل لشعبي»[3]، إلا أن هرتزل حاول مرة أخرى من خلال طلبه الموافقة على منح سُنْجُق «عكا» ليقيم عليها اليهود مستوطنتهم، مقابل مئة ألف ليرة تركية يدفعوها للخزينة العثمانية سنوياً، فرفض السلطان هذا الطلب أيضاً[4]، وبرغم ذلك الرفض، استمر توافد اليهود إلى فلسطين بأعداد متفاوتة، وبوسائل مختلفة، ومنها - على سبيل المثال -: تقديم الرشاوى لموظفي الإدارة العثمانية للسماح لهم بدخول فلسطين، بذريعة زيارة الأماكن المقدسة والحج، وخاصة بعد وصول أعضاء حزب تركيا الفتاة (الاتحاد والترقي) إلى الحكم في الأستانة عام ١٩٠٩م بعد خلع السلطان عبدالحميد عن العرش[5]، ومحاولاتهم ترميم البيت العثماني الذي كانت عوامل الانهيار قد بدأت تدب في أرجائه، حتى تم إسقاطه في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨م، وتقاسمت الدول المنتصرة: بريطانيا وفرنسا، وروسيا، ممتلكاته، ولاسيما بعد صدور اتفاق سايكس بيكو ١٩١٦م، فكانت فلسطين من نصيب الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢م.

(1) علي حسون: العثمانيون والروس: (ط١). بيروت: المكتب الإسلامي ,. (١٩٨٢م). ص٦٧.

(2) الصفواني. : القضية الفلسطينية: المرجع السابق, ص ٦.

(3) أنيس صايغ: ترجمه لدا شعبان صايغ: يوميات هرتزل. مركز الأبحاث «منظمة التحرير الفلسطينية»، بيروت لبنان, 1968م,333.

(4) سمير أيوب. (١٩٨٤م). وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني. (ط١). بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع. ص١٢٨. وانظر. صبري جريس. (١٩٨١م). تاريخ الصهيونية. (ط٢). بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية. ص١٥٥.

(5))) الصفواني. (٢٠٢٥م). القضية الفلسطينية، ص ٦.

الدور البريطاني والأمريكي في قيام إسرائيل:

صدر مشروع الانتداب البريطاني من قبل عصبة الأمم المتحدة في ٦ يوليو ١٩٢١م، وتمت المصادقة عليه في ٢٤ يوليو ١٩٢٢م، ووُضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢م، وهو يحوي ٢٨ مادة، يهمنا منها المادتان الثانية والرابعة المتعلقتان باليهود؛ فقد نصت المادة الثانية منه: بأن تعمل الدولة المنتدِبة كل ما من شأنه ضمان إنشاء الوطن القومي اليهودي، ونصت المادة الرابعة: على أن تعترف دولة الانتداب بوكالة يهودية ملائمة لهيئة عمومية؛ لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وأن تعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جمع اليهود الذين يرغبون بالمساعدة في إنشاء الوطن[1] ، وبهاتين المادتين مُنحت الوكالة اليهودية والجمعية الصهيونية صلاحيات واسعة لكل ما من شأنه التمهيد لقيام الدولة الصهيونية تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة والحكومة البريطانية.

استمر الانتداب البريطاني بموافقة الأمم المتحدة حتى استكمل اليهود احتلالهم لمناطق واسعة في فلسطين بموجب وعد وزير الخارجية البريطاني «بلفور» للزعيم اليهودي «روتشيلد» عام ١٩١٧م، وهو وعد وُصف بدقة أنه: «صادر مِمن لا يملك لمن لا يستحق»، عدا القدس القديمة والضفة الغربية وقطاع غزة[2] ، وهي المناطق التي احتلتها القوات الصهيونية في حرب ١٩٦٧م، ومن المفارقات أن وعد بلفور قد حظي آنذاك بتأييد الرئيس الأمريكي «ولسون» ، وفي يونيو ١٩٢٢م، صدر بيان الكونجرس الأمريكي بتأييد وعد بلفور، جاء فيه: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وفقاً للشروط التي يتضمنها وعد الحكومة البريطانية الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٧م، والمعروف بوعد بلفور»[3] .

وبعد أن تأكد للسلطات البريطانية بأن الكيان الصهيوني صار كتلة بشرية كبيرة، ويتمتع بقوة سياسية وعسكرية واقتصادية، أعلنت عن إنهاء انتدابها بموافقة الأمم المتحدة، وانسحبت من فلسطين في ١٤ مايو ١٩٤٨م؛ ليجعل اليهود من ذلك اليوم عيد استقلال وطني يحتفلون به كل عام، ثم وعد بلفور ووثيقة الانتداب التي تم بموجبها تعيين اليهودي الصهيوني «هربرت صموئيل» مندوباً سامياً

(1) جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٧م. القاهرة: جامعة الدول العربية, (١٩٥٧م), ص١ – ٥.

(2) محمد محسن صالح. (٢٠٠٢م). القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١م. (ط١). القاهرة: مركز الإعلام العربي. ص١٢ – ٢٤.

(3) السماك. : الصهيونية المسيحية, (٢٠٠٤م). ص٦٠.

لفلسطين عام ١٩٢٢م؛ ليشرف بنفسه على عمل الوكالة اليهودية، مروراً بفتح أبواب فلسطين للهجرات اليهودية، واستمرار ذلك الدعم بصور مختلفة، حتى بعد إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني، واعترف بها الرئيس الأمريكي «ترومان»[1]، بوصفه أحد كبار الساسة الصهيونيين الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية إنشاء الكيان الاستيطاني اليهودي[2] .

ولذلك قرر ترومان مد الكيان الصهيوني بكل وسائل العون من المال والقوة العسكرية والسلاح، ووجه باستصدار وثائق لهجرة نحو مئة ألف يهودي إلى فلسطين كمرحلة أولى[3]، تلتها مراحل هاجر خلالها مئات الآلاف من اليهود الأمريكيين ومن مختلف الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، بالتزامن مع هجرات يهودية كبيرة من البلاد العربية[4].

ومن شأن ذلك الدعم أن يوفر أهمية كبرى للمصالح الأمريكية والغربية في قلب هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم القديم، فالكيان الصهيوني بالنتيجة هو كيان وظيفي، أنشأه الغرب ليحمي مصالحه، ويكون حاجزاً بشرياً وجغرافياً يفصل مشرق العالم العربي عن مغربه، ويحول دون اتحاده ونهوضه، وهو أمر جرى التخطيط له في وقت مبكر، منذ أن دعا رئيس الوزراء البريطاني «كامبل بنرمان» في عام ١٩٠٥م إلى عقد مؤتمر أوروبي، لبحث مستقبل الاستعمار الأوروبي في المشرق العربي، والعمل على إطالة أمده، ونتج عنه وثيقة سرية نسبت إليه، نصت أبرز بنودها على إقامة دولة حاجزة تحول دون اتصال مشرق العالم العربي ومغربه، وتحمي المصالح الاستعمارية في المنطقة[5].

التوسع والاحتلال:

حرب 1948:

في حقيقة الامر، فإن إسرائيل دخلت الحرب مع العرب وفق رؤية واضحة متكاملة، حيث امتلكت نظرية عسكرية أظهرت دراية وافية بقوانين الحرب الحديثة، وكيفية استخدام القوات والتنسيق بين الأسلحة المختلفة، واستعداداً لمواجهة دخول الجيوش العربية الحرب، وقد أصدرت القيادة الصهيونية، في أبريل 1948م، سلسلة قرارات، منها:

(1) إسماعيل الخطيب الطوباسي. كفاح الشعب الفلسطيني. عمّان. (دون الناشر) (١٩٧٩م). ٧٤.
(2) الطوباسي. : المرجع السابق: كفاح الشعب الفلسطيني. ص١١٢.
(3) إلياس شوفاني: إسرائيل في خمسين عام المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس. (ط١). دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر. (٢٠٠٢م), ص٤٧٢.
(4) الصفواني : يهود اليمن: ص١١٨.
(5) مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية. وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي.https://alkashif.org

1. استدعاء كل قادر على حمل السلاح، وتنظيم شبكة المستوطنات للدفاع الذاتي.
2. وضع اليد على وسائل النقل لخدمة المجهود الحربي.
3. تنظيم اقتصاد الحرب، ووضع النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية في خدمة القوات العسكرية.
4. إقامة حكومة موقتّة برئاسة بن غوريون، تتولى قيادة البلاد وإدارة الحرب.
5. عدم الاكتفاء بالدفاع، والمبادرة إلى الهجوم على كل الجبهات[1].

أسباب الهزيمة:

مما لا شك فيه أنه لم يكن لدى القوّات العربية المهاجمة، رؤية سياسية وعسكرية تحدد المهمة المنوطة بها، لتكون على بيّنة من الأهداف المتوخاة منها، ومن الناحية الميدانية فقد افتقر كبار قادة الحرب إلى نظرية قتال تلحظ خصائص مسرح العمليات الفلسطيني، والقدرات البشرية والتسليحية اللازمة، لمواجهة عدو استكمل كل استعداداته للحرب، ومن جانب آخر أيضاً فقد طغى على نشاط القوّات العربية الارتجال والعفوية، وفقدان الخطة والتنسيق المسبقين، هذه النواقص القاتلة على مستوى: التخطيط، والإدارة، والقيادة العملياتية، رافقتها رزمة أخطاء أسهمت مجتمعةً في حدوث الهزيمة وضياع فلسطين، نذكر منها:

1. دخل العرب الحرب بثقة مفرطة بالنفس، ويقين الانتصار على الإسرائيليين، حتى ظنّ بعضهم أن الأمر لا يتعدى القيام بنزهة إلى فلسطين، غير ملمّين بما يدور من أحداث فيها، جانحين في تقديراتهم إلى تفاؤل لا أساس له، إلى حد أنهم يستطيعون بثلاثة أو أربعة آلاف مقاتل أن يلقوا اليهود في البحر[2].
2. شحت المعلومات الاستخباراتية عن العدو، فيما كان الصهاينة على دراية وعلم بنشاط القوات العربية داخل فلسطين وخارجها، بما يكفي لإدارة دفة الصراع بمهارة واقتدار، حيث كان الجهل بالعدو أحد أسباب كارثة فلسطين[3].
3. اختلال ميزان القوى بين أطراف الصراع في تناسب عكسي مع تعدادهم البشري؛ فلم تزد القوات العربية المشاركة في القتال عن ١٢ ألف جندي، ينتمون إلى شعوب تعدادها 40 مليون نسمة، أي نسبة ٠,٠٥٪. في حين حشد اليهود 80 ألف مقاتل، وتعدادهم لا يتجاوز

(1) أحمد خوجه: إستراتيجة الحرب الإسرائيلية: دار الفارابي, بيروت, لبنان, 38.
(2) أحمد خراج الطايع، صفحات مطوية من فلسطين، القاهرة، الطبعة الأولى، 1953، 50.
(3) صائب الجبوري،محنة فلسطين وأسرارها العسكرية والسياسية، مطبعة دار الكتب، بيروت،الطبعة الأولى، 1970، ١٧٢.

٩٢٦ ألف نسمة، أي نسبة١٤٪، وفي دلالة على تماسك البنية الإسرائيلية الصغيرة، والمهارة التنظيمية والتعبوية التي تميزت بها، ما سمح لها بتأمين التفوق البشري كماً وكيفاً، وكان على المسؤولين العرب أن يحشدوا كل طاقاتهم العسكرية؛ لتجسير الفجوة النوعية بين البنيتين العربية والإسرائيلية، ولم يكن الفلسطينيون بأفضل حال[1].

4. لم تستغل القوات العربية تفوّقها الجوي، في الجولة الأولى من الحرب، لتكثيف نشاطها وتدمير المواقع الرئيسة لقوات العدو، في حين استغلت نظيرتها الإسرائيلية الهدنتين الأولى والثانية؛ لالتقاط الأنفاس وتنظيم الصفوف، واستقدام المزيد من المتطوعين ووسائط القتال، لا سيما الطائرات الحربية.

لقد كان لدى الإسرائيليين لحظة بدء الحرب، 19 طائرة فقط، ليرتفع العدد في نهايتها إلى ٢٠٥ طائرات، تمّ استقدامها مع 156 طياراً من الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا ودول غربية أخرى، ومنذ ذلك الحين، أعطى العدو – ولايزال- سلاح الجو لديه أهمية فائقة، تعززت مع توالي حروبه، رغم النواقص والأخطاء المشار إليها، حقّقت الجيوش العربية في الجولة الأولى، نجاحات ميدانية حاسمة، أفضت إلى تحرير مساحات كبيرة (2000 كلم٢) من قبضة الصهاينة، وتقطيع أوصال جيهاتهم. فقد وصلت القوات المصرية إلى بيت لحم وضواحي القدس الجنوبية شمالاً، وحدود مدينة يافا غرباً، واستولت على منطقة النقب الجنوبي وخليج العقبة، وسيطر الجيش السوري بمؤازرة جيش الإنقاذ على الجليل، باستثناء بعض مستوطنات الجزء الشرقي منه، ودخل الجيش العراقي قلب فلسطين، حيث امتدت خطوطه الأمامية إلى ما وراء مدينة جنين شمالاً، وبيارات طولكرم وقلقيلية غرباً. واحتّل الجيش الأردني غور الأردن الجنوبي والقدس القديمة ورام الله واللد والرملة، فالتقت وحداته بالقوّات العراقية في الشمال، والمصرية في الجنوب والغرب. و كان لافتاً توقف الوحدات الأردنية عند حدود قرار تقسيم فلسطين من دون مبررات ميدانية[2]. وخلاصة القول: إنه في حرب 1948، أضاع العرب فرصة تحرير فلسطين، أو كان بالإمكان، فرض واقع ميداني يجُبر الصهاينة على الامتثال لحقّ الفلسطينيين في أرضهم.

حرب١٩٦٧م:

نفذ سلاح الجو الإسرائيلي، بقيادة الجنرال (موردخاي هود) ضربة خاطفة صبيحة ٥ يونيو ١٩٦٧م؛ فنجح بالقضاء على نظيره المصري عبر موجات انقضاض متتالية، على مدى ثلاث ساعات، ولضمان احتجاب طائراته عن شاشات الرادار، طارت أسرابها فوق البحر المتوسط على علو أقل من 300 متر، قبل أن تدخل الأجواء المصرية، وتهاجم أكثر من ٥٢ قاعدة جوية، منتشرة من صحراء سيناء

(1) عبد القادر ياسين،كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام١٩٤٨، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1975، ٢١٢.

(2) محمود عزمي :القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب: مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت،الطبعة الأولى، 1975، ص.٨١.

إلى محافظة أسوان، وبأسلوب مشابه، أعطبت طائرات العدو سلاحَيّ الجو، الأردني والسوري في تلك الصبيحة، وجه سلاح الجو الإسرائيلي، ضربة قاضية للطيران العربي؛ حيث دمّر 416 طائرة مصرية وسورية وأردنية، أغلبها كانت جاثمةً فوق مدارج المطارات. واقتصرت خسائره على ٢٦ طائرة، سقط معظمها بنيران سلاح الدفاع الجوي العربي، وفي حرب يونيو 1967، فقدت الجيوش العربية نحو 20 ألف شهيد، وأرقاماً مضاعفة من الجرح والأسرى، وكانت الحصة الكبرى من نصيب الجيش المصري الذي خسر حوالى ١١ ألف شهيد، ودُمّر عليه نحو ٪70 من عتاده الحربي، في حين لم تتعدّ خسائر الجيش الإسرائيلي على الجبهات لثلاث، عتبة الألف قتيل وبضعة آلاف من الجرحى [1].

وفي حقيقة الأمر، فقد أظهرت حرب يونيو 1967م جهوزية الجيش الإسرائيلي على مستوى التخطيط والتدريب والتنفيذ[2]، ولقد لبّت الحرب رغبات المشروع الصهيوني بالتوسّع، لاستقدام المزيد من المهاجرين اليهود، وتوطينهم في الأراضي المحتلة الجديدة، فانطلق وحش الاستطيان - ولا يزال- لابتلاع الضفة الغربية، بما فيها المدينة المقدسة[3].

فكّت الحرب عقدة ضيق جغرافية الكيان الصهيوني؛ فبعد احتلال: صحراء سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية، وهضبة الجولان (٧٤٣,٩٦ كلم٢) باتت مساحته أضعاف مساحة فلسطين التاريخية، ما دفع بحاييم هرزوج إلى القول: «بعد حرب الأيام الستةّ، تغير الموقف الإستراتيجي لمصلحة إسرائيل تغيراً جذرياً؛ فأصبحت -لأول مرة- تتمتعّ بعمق دفاعي، ففي الجنوب: باتت صحراء سيناء بمثابة عازل طبيعي، وتأمّنت السيطرة على الضفة الغربية، وأبُعدت القوات المعادية عن الشريط الساحلي، وخط الخصر الضيق لإسرائيل، والمناطق المحيطة بالقدس، وفي الشمال: أصبحت المدفعية والمدرعات الإسرائيلية هي التي تهدّد دمشق، على عكس ما كان قائماً من تهديد سوري للجليل الشمالي»[4].

المقاومة الفلسطينية:

لم ينل الانتصار الإسرائيلي في حرب يونيو 1967م، من الإرادة العربية؛ وتعزز دور المقاومة الفلسطينية، التي قامت فلسفتها- في البداية- على الحرب الشعبية كبديل عن حروب جيوش الأنظمة التي تراجعت مكانتها في الوجدان العربي، وقد نقضت فلسفة المقاومة، الفكرة الصهيونية التي تزعم بأن لإسرائيليين يقيمون على أرض بلا شعب، نافيةً وجود الشعب الفلسطيني، فجاءت مقاومته المسلحّة بمثابة نفيٍ لهذا النفي، ويشير موشيه دايان إلى هذا الأمر في حديث صحفي بالقول: «إن الوزن الأساسي

(1) محمد خواجه: استراتيجية الحرب الإسرائيلية..مسار.. وتطور: دار الفارابي، بيروت ,لبنان,2014م,53.

(2) إيليا زعيرا،حرب يوم الغفران، ترجمة المكتبة الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1966م، ص٨٢.

(3) نفس المرج السابق,82

(4) حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، سينا للنشر، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، الطبعة الأولى،٣٩٩١، ص.١٤.

للمقاومة الفلسطينية ليس في العمليات التي تقوم بها، وليس أيضاً في شخصية حركة التحرير التي أطلقتها، بل في رفع العلم الفلسطيني»[1]

حرب أكتوبر 1973م:

هي حرب شنتها كل من: مصر، وسوريا في وقتٍ واحدٍ على إسرائيل عام 1973م، وتعرف في مصر بـ(حرب العاشر من رمضان)، فيما تسمى في سوريا (حرب تشرين التحريرية)، فيما تعرف في إسرائيل بـ(حرب يوم الغفران بالعبرية)، وهي رابع الحروب العربية الإسرائيلية بعد حرب 1948م (حرب فلسطين)، وحرب 1956م (حرب السويس)، وحرب 1967م (حرب الستة أيام) بخلاف حرب الاستنزاف (1967-1970)[2]، بدأت الحرب يوم السبت 6 أكتوبر 1973 م الموافق 10 رمضان 1393 هـ بتنسيق هجومين مفاجئين ومتزامنين على القوات الإسرائيلية؛ أحدهما للجيش المصري على جبهة سيناء المحتلة، وآخر للجيش السوري على جبهة هضبة الجولان المحتلة، وقد ساهمت في الحرب بعض الدول العربية سواء بالدعم العسكري أو الاقتصادي[3].

وفي هذه الحرب تدخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ لتعويض خسائر الأطراف المتحاربة، فمدت الولايات المتحدة جسراً جوياً لإسرائيل بلغ إجمالي ما نقل عبره 27895 طناً، في حين مد الاتحاد السوفيتي جسراً جوياً لكل من مصر وسوريا بلغ إجمالي ما نقل عبره 15000 طن إضافة إلى نحو 63,000 طن من الأسلحة عن طريق البحر، ووصلت قبل وقف إطلاق النار، وقد نقل أكثرها إلى سوريا[4].

استمرت هذه الحرب قرابة 19 يومًا حيث انتهت رسمياً مع نهاية يوم 24 أكتوبر 1973م من خلال اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الجانبين العربي الإسرائيلي، ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ على الجبهة المصرية فعليّاً حتى 28 أكتوبر، وعلى الجبهة المصرية حقق الجيش المصري هدفه من الحرب بعبور قناة السويس، وتدمير خط بارليف، وإنشاء خط دفاعي شرق القناة، وعلى الرغم من حصار الجيش المصري الثالث شرق القناة، وقفت القوات الإسرائيلية كذلك عاجزة عن السيطرة على مدينتي السويس والإسماعيلية غرب القناة، وتلا ذلك مباحثات الكيلو(101) واتفاقيتا فض اشتباك، أمّا على الجبهة السوريّة، فقد وسّع الجيش الإسرائيلي الأراضي التي يحتلها وتمدد حوالي 500 كم2 وراء حدود عام 1967 فيما عُرف باسم جيب سعسع، وتلا ذلك حصول حرب استنزاف بين الجانبين السوري والإسرائيلي استمرت 82 يوماً في العام التالي، وانتهت باتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، والتي نصت على

(1) العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، تقديم محمد حسنين هيكل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1972م، ص٨٣١.

(2) جمال حماد، «المعارك الحربية على الجبهة المصرية»، طبعة 2002،، دار الشروق, القاهرة,45

(3) عبد العظيم رمضان، «حرب أكتوبر في محكمة التاريخ»، الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1995, 98.

(4) موسى صبري: وثائق حرب أكتوبر: المكتب المصري الحديث, القاهرة, 1975, 56 .

انسحاب إسرائيل من الأراضي التي سيطرت عليها في حرب أكتوبر، ومن مدينة القنيطرة، بالإضافة لإقامة حزام أمني منزوع السلاح على طول خط الحدود الفاصل بين الجانب السوري والأراضي التي تحتلها إسرائيل [1].

المحور الرابع: التطور العسكري الإسرائيلي

أولًا: الإطار التاريخي لتطور القوة العسكرية:

تأسس الجيش الإسرائيلي بعد قيام الكيان عام 1948م، وشارك في سلسلة من الحروب التي شكلت خبرته القتالية، مثل حرب 1948م، وحرب 1967م، وحرب 1973م، وقد أسهمت هذه الحروب في تطوير العقيدة العسكرية القائمة على الحسم السريع والضربات الاستباقية، وتشير الدراسات إلى أن البيئة الإقليمية غير المستقرة دفعت إسرائيل إلى التركيز على بناء قوة عسكرية متفوقة نوعيًا، وليس فقط عدديًا، فيما يُعرف بمفهوم "التفوق العسكري النوعي"، ويعد التقدم العسكري لإسرائيل من أبرز مظاهر التحول في موازين القوى في الشرق الأوسط، حيث استطاعت إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948م بناء منظومة عسكرية متقدمة تعتمد على التكنولوجيا، والبحث العلمي، والدعم الدولي[2].

ولم تتوقف عملية تكوين بناء الجيش وبناء المؤسسة العسكرية عند حد إقامة الجيش الإسرائيلي في العام 1948م، بل في متابعة بناء قوة إسرائيل العسكرية والأمنية للدفاع عن إسرائيل، وتوسيع مساحتها بذريعة توفير الأمن لسكانها، ولمواجهة الجيوش العربية، و توحيد المنظمات العسكرية العاملة في ميدان محاربة الفلسطينيين والعرب كافة، وتفتيت الوجود الفلسطيني بعناصره الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية؛ لتبقى فلسطين فريسة للمنظمات العسكرية الصهيونية ثم للجيش الإسرائيلي[3].

وكان الفكر الصهيوني والإسرائيلي – ومازال- مؤسسًا ومرتكزًا على قواعد ومعايير استيلائية وتوسعية بذريعة الحاجة الماسة والملحة لتوفير الأمن لأراضي الدولة ومواطنيها، ولتحقيق هذا الفكر، فقد سعت حكومات إسرائيل المتعاقبة إلى بناء جيش كبير، ومدجج بأنواع الأسلحة كافة، ومازال المجتمع الإسرائيلي يعيش - بناء على هذا الفكر- في حالة استنفار تام ومستمر، منذ أن طرح المشروع الصهيوني

(1) موسى صبري: وثائق حرب أكتوبر: المرجع السابق, 57.

(2) الجيش الإسرائيلي: مركبات القوة والانحطاط: مركز أطلس للدراسات والبحوث، مطبعة طلس للنشر والتوزيع, غزة. فلسطين, 2022م,.5 .

(3) جوني, منصور: المؤسسة العسكرية في اسرائيل, المركز الفلسطيني للدراسات, رام الله, فلسطين, 2009م,7.

الاستيطاني مع قدوم موجات الهجرة اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، واشتدادها خلال فترة الانتداب البريطاني، ثم ازداد هذا الجانب حدة عند تأسيس دولة إسرائيل في العام 1948م، ما أدى إلى أن تحولت إسرائيل إلى قلعة حربية في مرافقها الحياتية كافة[1].

ثانيًا: بنية القوة العسكرية الإسرائيلية:

1. الهيكل التنظيمي:

يتكون الجيش الإسرائيلي من: القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية، ويعتمد على نظام التجنيد الإجباري، إضافة إلى قوات احتياط كبيرة تصل إلى مئات الآلاف، ما يعزز قدرته على التعبئة السريعة.

2. القدرات العسكرية والتكنولوجية:

تتميز إسرائيل بتكامل بين التكنولوجيا العسكرية والصناعة المحلية، حيث تمتلك: أنظمة طائرات متقدمة (مثل F-35 المعدلة)، ودبابات محلية (مثل الميركافا)، وأنظمة دفاع صاروخي متعددة الطبقات، كما تُعد من الدول الرائدة في تطوير الطائرات بدون طيار، وتُصنّف كأحد أكبر مصدّريها عالميًا.

3. الصناعات العسكرية:

يشكل القطاع الصناعي العسكري ركيزة أساسية في التفوق الإسرائيلي، حيث يضم أكثر من 150 شركة دفاعية، ويُسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تصدير الأسلحة عالميًا، كما ترتبط هذه الصناعات بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، سواء من حيث التمويل أو نقل التكنولوجيا.

ثالثًا: عوامل التقدم العسكري الإسرائيلي:

1. **الدعم الدولي:** تُعد الولايات المتحدة الشريك الإستراتيجي الأهم، حيث تقدم مساعدات عسكرية سنوية بمليارات الدولارات، مما يعزز القدرات الدفاعية والتكنولوجية.
2. **الاستثمار في البحث والتطوير:** تعتمد إسرائيل على الابتكار العلمي، خاصة في مجالات: الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتكنولوجيا الفضاء، وقد مكّنها ذلك من تطوير أنظمة متقدمة في القيادة والسيطرة الاستخباراتية.

(1) جوني ,منصور: المؤسسة العسكرية في اسرائيل, المصدر السابق,8.

3. **العقيدة العسكرية:** ترتكز العقيدة الإسرائيلية على: الضربات الاستباقية، والردع القوي، ونقل المعركة إلى أرض الخصم، وهذه العقيدة مرتبطة بطبيعة التهديدات المحيطة بها.

4. **التكامل بين الجيش والمجتمع:** يسهم نظام التجنيد الإجباري في خلق علاقة وثيقة بين المجتمع والمؤسسة العسكرية، مما يعزز من جاهزية الدولة للحرب.

رابعًا: مجالات التفوق العسكري:

1. **سلاح الجو:** يمثل سلاح الجو العنصر الحاسم في العمليات العسكرية، مع امتلاك طائرات متقدمة، وقدرات ضرب بعيدة المدى.

2. **الدفاع الصاروخي:** تمتلك إسرائيل منظومة دفاع متعددة الطبقات، وتشمل: القبة الحديدية، وأنظمة متوسطة وبعيدة المدى، وهذه المنظومات توفر قدرة عالية على اعتراض التهديدات الصاروخية.

3. **الحرب السيبرانية والاستخبارات:** تُعد إسرائيل من الدول الرائدة في مجال الحرب الإلكترونية، حيث تعتمد على وحدات متخصصة في جمع المعلومات والهجمات السيبرانية.

4. **القدرات النووية (غير المعلنة):** تشير تقديرات دولية إلى امتلاك إسرائيل ترسانة نووية، ما يمنحها قدرة ردع إستراتيجية، رغم عدم إعلانها رسميًا[1].

خامسًا: التحديات التي تواجه التقدم العسكري:

ورغم كل هذا التفوق فإن إسرائيل تواجه عدة تحديات، وهي التهديدات غير التقليدية (حركات مسلحة)، و التكاليف الاقتصادية العالية للتسلح، والاعتماد النسبي على الدعم الخارجي الإضافة إلى التغيرات في طبيعة الحروب (حروب غير متماثلة)[2].

ويتضح من كل ما سبق: إن التقدم العسكري الإسرائيلي هو نتيجة تفاعل معقد بين العوامل التاريخية والتكنولوجية والسياسية، وقد مكّن هذا التقدم إسرائيل من الحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة، إلا أن استمرار هذا التفوق يعتمد على قدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية، وعلى العرب أن يضعوا التقدم العسكري الإسرائيلي موضع اهتمامهم؛ لبناء قدراتهم العسكرية لمواجهة العدو الإسرائيلي.

(1) جوني, منصور: المؤسسة العسكرية في اسرائيل, المصدر السابق,26-20.

(2) جوني, منصور: المؤسسة العسكرية في إسرائيل, المصدر السابق,42-36.

المحور الخامس: التطور العلمي الإسرائيلي

حفلت كل الحروب التي خاضها العرب مع إسرائيل، بعدد من الدروس التي لابد للعرب شعوباً ومنظمات وحكومات من أن يعتبروا بها، ولعل أبلغ هذه الدروس وأوضحها: هو أن المواجهة والحرب ستكون في الجولات القادمة حرباً علمية، مهما كانت أسلحة هذه الحرب، وحيثما كانت ساحاتها، وليست علمية من حيث استخدام الأسلحة الحديثة، وإتقان هذا الاستخدام فقط، بل هي علمية أيضًا، وأكثر من ذلك. وضرورة اعتماد البحوث العلمية في كل ميدان يلتقي العرب فيه مع عدوهم؛ أي في الميادين: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والنفسية، والإعلامية، والقانونية إلى جانب الميدان العسكري[1].

البحث والابتكار العلمي:

يُعد التطور العلمي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها قوة الدول الحديثة؛ فهو يرتبط بشكل مباشر بالتقدم الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، فقد استطاعت إسرائيل- منذ تأسيسها عام 1948م - أن تحقق تقدماً ملحوظاً في المجال العلمي والتكنولوجي، مما جعلها من الدول الرائدة عالميًا في الابتكار والبحث العلمي، ويعود هذا التطور إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في بناء منظومة علمية متقدمة[2].

وتولي إسرائيل اهتمامًا كبيرًا بقطاع التعليم، حيث يتم تخصيص نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، وقد أدى ذلك إلى إنشاء جامعات ومراكز بحثية متقدمة، ومنها: الجامعة العبرية في القدس، معهد وايزمان للعلوم، معهد التخنيون) التكنولوجيا(، كما استفادت إسرائيل من موجات الهجرة، خاصة من أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، حيث ضمت آلاف العلماء والمهندسين الذين ساعدوا في تطوير البحث العلمي [3].

التقدم التكنولوجي:

يعد العلم والتكنولوجيا في إسرائيل من أكثر القطاعات تطوراً في البلاد، حيث أنفقت إسرائيل ٪4.3 من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير المدني في عام 2015م، وهي أعلى نسبة في العالم. [4]

(1) يوسف مروة: أخطار التقدم العلمي في إسرائيل, منظمة التحرير الفلسطينية, مركز الأبحاث, بيروت, 1967م,8.

(2) عدنان عبدالرحمن أو عامر: مراكز البحث العلمي في إسرائيل..السياسات.. الأهداف التمويل ,بيروت ,لبنان,2013م,13-11.

(3) يوسف مروة: أخطار التقدم العلمي في إسرائيل:,27-10

(4) https://web.archive.org/web/20220125135705/https://data.oecd.org/rd/gross-domestic-spending-on-r-d.htm

في عام 2019م، صنفت إسرائيل في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث الابتكار في مؤشر بلومبيرغ للابتكار [1] ، وهي تحتل المرتبة الثالثة عشرة في العالم من حيث الناتج العلمي مقاسة بعدد المنشورات العلمية لكل مليون مواطن [2] ، وفي عام 2014م، كانت حصة إسرائيل من المقالات العلمية المنشورة في جميع أنحاء العالم (0.9٪) أعلى بكثير من نصيبها من سكان العالم(0.1٪)[3].

ويبلغ عدد العلماء والفنيين في إسرائيل 140 عالمًا وفنيًا لكل 10000 موظف، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم، وبالمقارنة فإن هناك 85 عالمًا لكل 10000 في الولايات المتحدة، و 83عالمًا لكل 10000 في اليابان.[4]

و في عام 2012م أحصت إسرائيل 8337 باحثًا مكافئًا بدوام كامل لكل مليون نسمة، [5] هذا بالمقارنة مع 3984باحثًا في الولايات المتحدة، و6533باحثًا في جمهورية كوريا الجنوبية، و5195باحثًا في اليابان.

وقد استفادت صناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل من قوة العمل المتعلمة، والمهرة من الناحية التكنولوجية في البلاد إلى جانب الوجود القوي لشركات التكنولوجيا الفائقة، ويُعد التطور العلمي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها قوة الدول الحديثة، حيث يرتبط بشكل مباشر بالتقدم الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، وقد استطاعت إسرائيل، منذ تأسيسها عام 1948م أن تحقق تقدماً ملحوظاً في المجال العلمي والتكنولوجي، مما جعلها من الدول الرائدة عالميًا في الابتكار والبحث العلمي، ويعود هذا التطور إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في بناء منظومة علمية متقدمة، ومراكز الأبحاث المتطورة[6][7].

وتعد إسرائيل هي موطن لشركات كبرى في صناعة التكنولوجيا العالية، وهي من أكثر سكان العالم معرفة من الناحية التكنولوجية[8] ، ففي عام 1998م صنفت مجلة نيوزويك تل أبيب كواحدة من أكثر

(1) https://web.archive.org/web/20220207135624/https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-01-22/germany-nearly-catches-korea-as-innovation-champ-u-s-rebounds

(2) https://web.archive.org/web/20200522084940/https://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.544767

(3) https://web.archive.org/web/20150924223602/http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-)) ranks-fourth-in-the-world-in-scientific-activity-study-finds-1.4034

(4) Shteinbuk، Eduard. "R&D and Innovation as a Growth Engine" (PDF). National Research University – Higher School of Economics. مؤرشف من الأصل (PDF)

(5) https://web.archive.org/web/20220125135705/https://data.oecd.org/rd/gross-domestic-spending-on-r-d.htm

(6) https://web.archive.org/web/20220125135705/https://data.oecd.org/rd/gross-domestic-spending-on-r-d.htm

(7) https://webarchiveorg/web/20210830023949/http://embassiesgovil/san-francisco/AboutIsrael/Economy/Pages/Business-Opportunities-By-Sectoraspx

(8) https://web.archive.org/web/20211119173519/https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14629611

عشر مدن تأثيرًا من الناحية التكنولوجية في العالم[1] ، ومنذ عام 2000م كانت إسرائيل عضوًا في EURE-KA، وهي منظمة تنسيق وتمويل البحث والتطوير لعموم أوروبا، وتولت الرئاسة الدورية للمنظمة للفترة 2010-2011م[2]، وحلّت إسرائيل في المرتبة 13 في مؤشر الابتكار العالمي في عام 2020م، بانخفاض عن العاشر في عام 2019م[3] ، وتراجعت للمركز 14 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023م،[4] وللمركز 15 في مؤشر عام 2024م[5]، ثم عادت لتحتل المركز 14 في مؤشر 2025م[6].

يمكن القول على ضوء ما ذكرناه آنفا :إن التطور العلمي في إسرائيل لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتيجة تخطيط إستراتيجي طويل الأمد يعتمد على الاستثمار في الإنسان والعلم، رغم الجدل السياسي المحيط بها، فإن على العرب أن يرتقوا بتطوير المستوى العلمي في دولهم لمواجهة العدو الإسرائيلي.

(1) https://web.archive.org/web/20180618230606/https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Economy/telaviv.html

(2) https://web.archive.org/web/20130926091751/http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000621360

(3) https://web.archive.org/web/20220203065826/https://www.wipo.int/global_innovation_index/en/2020/index.html

(4) https://web.archive.org/web/20240201171550/https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo-pub-2000-2023-en-main-report-global-innovation-index-2023-16th-edition.pdf

(5) http://web.archive.org/web/20241210002031/https://www.wipo.int/web-publications/global-innovation-index-2024/en

(6) http://web.archive.org/web/20250401222917/https://www.wipo.int/gii-ranking/en/israel

الخاتمة

يتضح أن الحركة الصهيونية لعبت دوراً محورياً في احتلال فلسطين، من خلال التخطيط والتنظيم والتمويل، مستندة إلى ادعاءات تاريخية ودينية لتبرير أهدافها، ورغم رفض السلطان العثماني عبد الحميد لمحاولات هرتزل، فقد استمرت الحركة في مؤامراتها ضد الدولة العثمانية، واستغلت ضعفها في النهاية؛ لتقوم بريطانيا باحتلال فلسطين، وفرض الانتداب البريطاني عليها، مما مهد الطريق لاحتلال اليهود لفلسطين، وإقامة دولة الكيان الصهيوني.

كما يظهر أن إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين كان نتيجة تضافر عدة عوامل، بدءاً من الدعم البريطاني المبكر للحركة الصهيونية، ومروراً بوعد بلفور ووثيقة الانتداب، وصولاً إلى الدعم الأمريكي غير المحدود، والمتمثل في اعتراف أمريكا بالكيان الصهيوني فور إعلانه، وتقديم الدعم العسكري والمالي اللازم لتعزيز وجوده، ورغم ادعاءات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد تأكد أن السياسة الدولية خاضعة لمعايير مزدوجة ومصالح إستراتيجية، مما أدى إلى نكبة الشعب الفلسطيني وتشريده.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أظهر التطور العسكري والعلمي الإسرائيلي أن المشروع الصهيوني في تجلياته المعاصرة يعيد إنتاج نفسه عبر أدوات جديدة تتلاءم مع التحولات البنيوية في النظام الإقليمي والدولي، فلم يعد الاحتلال العسكري المباشر هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف التوسعية، بل بات يُستكمل بشبكات نفوذ اقتصادية، وتحالفات أمنية، وتحركات بحرية، وتوظيف ذكي للتحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات:

أولًا: أبرز النتائج:

يظهر البحث جملة من النتائج المركزية، أبرزها ما يلي:

1. إن الصهيونية لا تزال حاضرَة بوصفها إطارًا مرجعيًا في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، لكنه أُعيدت صياغة ذلك بما يتلاءم مع متغيرات البيئة الدولية والإقليمية، بعيدًا عن الشعارات الأيديولوجية المباشرة.
2. إن الصهيونية حركة سياسية استعمارية، نجحت في ارتهان الغرب عبر السيطرة على التدفقات المالية والمنصات الإعلامية.
3. إن إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين كان نتيجة لتضافر عدة عوامل، بدءاً من الدعم

البريطاني المبكر للحركة الصهيونية، مروراً بوعد بلفور ووثيقة الانتداب، وصولاً إلى الدعم الأمريكي غير المحدود، والمتمثل في اعتراف أمريكا بالكيان الصهيوني فور إعلانه.

4. إن اللوبي الصهيوني يضمن استمرار وتصاعد الدعم الدبلوماسي، والعسكري والاقتصادي للكيان الإسرائيلي المحتل من قبل الدول الغربية دون قيود أو شروط.
5. إن السياسات الإسرائيلية الراهنة في فلسطين والمنطقة العربية تمثل آليات تنفيذية متدرجة للصهيونية، وتعتمد مزيجًا من القوة الصلبة والناعمة، وتسعى إلى فرض وقائع إستراتيجية طويلة الأمد.

- إن تطبيق الجهاد المقدس إذا تم تبنيه بروح وبصيرة، كفيل بتفكيك حلقات السيطرة الصهيونية العالمية، وممهد للفتح الأكبر، يفضي في النهاية إلى استئصال الغدة السرطانية من جسد الأمة.
- تطوير قدرات العرب العسكرية من خلال الصناعات المحلية القوية لمواجهة العدو الصهيوني.
- تطوير قدرات العرب العلمية في المجالات كافة من خلال الإنفاق على المراكز البحثية والجامعات، وتوفير وسائل العمل اللازمة لذلك؛ لمواجهة العدو الصهيوني.

ثانيًا: أبرز التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، يوصي البحث بالآتي:

6. ضرورة تطوير مقاربة عربية شاملة لفهم المشروع الصهيوني الإسرائيلي التوسعي بوصفه مشروعاً جيوستراتيجيًا متكاملًا، لا يقتصر على البعد العسكري أو الفلسطيني فقط، بل يشمل الأبعاد الاقتصادية والبحرية والأمنية.
7. العمل على تأسيس جماعات ضغط عربية وإسلامية مضادة ومنظمة؛ لدعم القضية الفلسطينية في مقاومة العدو الإسرائيلي حتى دحره، وتحرير كامل الأراضي المحتلة من قبل الكيان الصهيوني الغاصب.
8. إنشاء مؤسسات بحثية إستراتيجية لتطوير الفكر المقاوم، وأشكال المقاومة، وتحليل التحديات، وتقديم الحلول.
9. إنشاء مؤسسات بحثية إستراتيجية للتطوير العسكري والعلمي؛ لمواجهة العدو الصهيوني.
10. ضرورة الإنفاق على البحث العلمي العربي وتطويره، واستعادة العلماء العرب من المهجر لبلدانهم.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم أحمد ياغي: سيطرة العناصر اليهودية على الإدارة العسكرية. (الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية)، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.
2. إبراهيم بدوي الجيلاني: سلسلة الحملات البحرية عبر التاريخ: المكتبة العربية للمعارف للنشر والتوزيع، مصر، د.ت.
3. إبراهيم خليل أحمد: إسرائيل فتنة الأجيال- العصور الحديثة: مكتبة الوعي العربي، د..ن، 1970م.
4. أحمد خراج الطايع: صفحات مطوية من فلسطين، القاهرة، الطبعة الأولى، 1953.
5. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية للنشر التوزيع، (د.ت).
6. إسماعيل الخطيب الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، عمّان. (د.ن) (١٩٧٩م).
7. محمد إبراهيم محمد: الصهيونية من مؤتمر بال حتى وعد بلفور1917م.
8. أنيس صايغ: ترجمة (هلدا شعبان صايغ): مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان،1968م، 15-12.
9. إلياس شوفاني: إسرائيل في خمسين عاما: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس. (ط١). دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر. (٢٠٠٢م).
10. إيليا زعيرا، حرب يوم الغفران، ترجمة المكتبة الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1966م.
11. بشارة خضر: أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، تر: منصور القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2003م.
12. جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٧م. القاهرة: جامعة الدول العربية(١٩٥٧م).
13. جرار حسني أدهم: الشيخ عزالدين القسام قائد حركة وشهيد قضية:1935-1886م:ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان،1989م.
14. جمال حماد: المعارك الحربية على الجبهة المصرية، دار الشروق، القاهرة، 2002.
15. جميل عطيه إبراهيم: صك مؤامرة وعد بلفور, دار الكرامة للنشر والتوزيع, القاهرة, 2022م.
16. جورج أنطونيوس: يقظة العرب .تاريخ حركة العرب القومية، تر: ناصر الدين الأسد، دار العلم للملايين، ط8، بيروت، 1987م.

17. جوزيف خوري الطوق: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، دار نوبليس للنشر والتوزيع، ط1، لبنان،2002م.

18. جوني, منصور: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات، رام الله، فلسطين، 2009م.

19. الجيش الإسرائيلي: مركبات القوة والانحطاط: مركز أطلس للدراسات، مطبعة أطلس للنشر والتوزيع، غزة،2022م.

20. حاييم هرزوج : الحروب العربية الإسرائيلية، سينا للنشر، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، الطبعة الأولى،1993.

21. خليل حسن: التاريخ السياسي والتاريخ العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1،لبنان،2012م.

22. سامية محمد جابر: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط1، لبنان،2003م.

23. شورة صالح علي: مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطاني (1948-1917م) دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2011م.

24. صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، المركز العربي للدراسات ودراسة الأبحاث السياسية، ط1، بيروت،2014م.

25. صبري جريس: تاريخ الصهيونية، (ط٢)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م.

26. عادل حسين: الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936م حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي، مصر،1980م.

27. عباس محمود العقاد: الصهيونية العالمية: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر،2012م.

28. عدنان عبد الرحمن أو عامر: مراكز البحث العلمي في إسرائيل.. السياسات.. الأهداف التمويل، بيروت، لبنان، 2013م.

29. عبد العظيم رمضان: حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م.

30. عبد القادر ياسين: كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام١٩٤٨، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1975م.

31. عبد الكريم العمر: مذكرات الحاج محمد الأمين الحسيني، الأهالي للطباعة والنشر، ط1،سوريا،1999م.

32. السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي: مقتبسات من كلمة ألقاها يوم القدس العالمي 1445 هـ موقع انصار الله، تدوين،2024م.

33. علي حسون: العثمانيون والروس، (ط١)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.

34. العسكرية الصهيونية، الجزء الأول، تقديم محمد حسنين هيكل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1972م، ص٨٣١.

35. غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين، دمشق، منشورات اتحاد الأدباء العرب، 2003م.

36. كامل محمود الخلة: فلسطين والانتداب البريطاني 1922. 1939م،المنشأة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1982م.

37. االكتاب المقدس: دار الكتاب المقدس، القاهرة، ١٩٧٠م.

38. محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، مصر، ط2003،1م.

39. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا،6 يناير 2026م.

40. محمد خواجه: إستراتيجية الحرب الإسرائيلية.. مسار.. وتطور: دار الفارابي، بيروت، لبنان،2014م.

41. محمد السماك: الصهيونية المسيحية. (ط٤). بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر(٢٠٠٤م).

42. محمد محسن صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١م. (ط١). القاهرة: مركز الإعلام العربي، (٢٠٠٢م).

43. محمود عزمي: القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، الطبعة الأولى، 1975

44. مسعود أبو بصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت، 1980م.

45. مفيد الزيدي: التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011م.

46. موسى صبري: وثائق حرب أكتوبر: المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1975.

47. هدى درويش: العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، دار القلم للنشر والتوزيع.

48. ناجي أبي عاد ميشال : النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط : محمد النجار,ط1 (د.م.ن)، 1999 م، 56.))

49. يوسف مروة: أخطار التقدم العلمي في إسرائيل, منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1967م.

الرسائل العلمية:

1. سبع شافية، تطور الانتداب البريطاني على فلسطين 1948-1920م: رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ المعاصر، جامعة محمد خضير, الجزائر,2015م.

2. عبد الناصر قاسم الفراء: البعد السياسي لفلسطين عام 1914م .1948م، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، جامعة القدس المفتوحة،فلسطين.

المجلات العلمية:

2. رياض محمد الصفواني: القضية الفلسطينية من مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٧ إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣م. مجلة دراسات تاريخية. جامعة البصرة. مج٢١. العدد ١,٢٠٢٥م.

المواقع الإلكترونية:

1. معاهدة سان مؤسسة الدراسات الفلسطينية،على الموقع الإلكتروني:/www.wafainfo.ps (atemplate.asp).

2. مليكة محمدي: الحركة الصهيونية' جامعة البليدة، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم المكتبات، رابط:(https://elearning.univ- lida=58542. (dz/course/view.php?id).

3. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية. وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي. https://alkashif.org

4. Shteinbuk، Eduard. “R&D and Innovation as a Growth Engine” (PDF). National Research University – Higher School of Economics. مؤرشف من الأصل (PDF).

القضية الفلسطينية
في ظل المشروع الصهيوني
التحديات وإستراتيجيات المواجهة

أحمد محمد عبده مطهر

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تقديم رؤية إستراتيجية تحليلية للقضية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني المعاصر، ولتحقيق هذه الغاية، فقد اعتمد البحث على تكامل منهجي يجمع بين المنهج التاريخي؛ لتتبع تطور المشروع الصهيوني، وعقيدة الأطراف وسياقات التطبيع، والمنهج الوصفي التحليلي؛ لتشخيص الواقع الراهن، وتفكيك بنية التهديدات وتقييم إستراتيجيات المواجهة.

وقد استُهل البحث بتمهيد نظري أصَّل فيه لمفهوم القضية الفلسطينية، باعتبارها صراعًا مركبًا لاستعادة الحقوق، وتتبع الجذور الأيديولوجية للمشروع الصهيوني، وتحوله من حركة قومية إلى مشروع استعماري إحلالي.

وتناول البحث ثلاثة مباحث أساسية: حلل المبحث الأول التحديات الجيوسياسية المتمثلة في مخططات التفتيت كـ«خطة ينون»، وأثر اتفاقيات التطبيع المعاصرة في تهميش القضية، وانتقل المبحث الثاني لتقييم التهديد الصهيوني بأبعاده الثلاثة: الوجودي؛ عبر الاستيطان، والقومي؛ عبر التبعية التكنولوجية، والدولي؛ عبر تقويض القوانين الأممية، أما المبحث الثالث فقد اقترح إستراتيجيات شاملة للمواجهة تتضمن: الاشتباك القانوني دولياً، والمواجهة الاقتصادية، وحماية الذاكرة الوطنية، ونموذج المواجهة الشعبية الميدانية كما في «بيتا».

وخلص البحث إلى نتائج أبرزها: إثبات إستراتيجية «التفتيت» الصهيونية؛ لضمان التفوق الإقليمي، وخطورة «هندسة المنطقة» تقنياً وأمنياً عبر التطبيع، واعتماد «الإبادة المعرفية» كأداة للحسم، مع إثبات نجاعة «المواجهة الشعبية المبتكرة» (نموذج بيتا) في اختلال موازين القوى، وأوصى البحث بمأسسة الاشتباك القانوني الدولي، وتحصين السيادة التعليمية؛ لضمان استمرارية القضية.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، المشروع الصهيوني، الإبادة المعرفية، المواجهة الشعبية، خطة ينون.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، ورضي الله عن صحبه المنتجبين، وبعد:

تعد القضية الفلسطينية حجر الزاوية في معادلة الاستقرار الإقليمي والدولي، والمحور المركزي الذي تلتقي عنده تطلعات الأمة العربية والإسلامية؛ نظراً لعمقها الديني والسياسي والحضاري، وارتباطها الوثيق بمقدسات الأمة وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، إلا أن هذه القضية تمر اليوم بواحدة من أدق مراحلها وأكثرها تعقيداً منذ النكبة؛ إذ لم يعد المشروع الصهيوني يكتفي بمجرد الاحتلال العسكري المباشر، بل انتقل إلى مرحلة «الحسم» الشامل، التي تستهدف محو الوجود المادي والمعرفي للشعب الفلسطيني، وتفكيك محيطه العربي بالكامل.

إن طبيعة الصراع الراهن تتجاوز كونها مجرد نزاع على السيادة الجغرافية أو الحدود؛ لتشكل تحدياً مركباً يستهدف الهوية الدينية والثقافية، ويسعى بجهد دؤوب لإعادة صياغة الوعي الإقليمي وفق إستراتيجيات «تفتيت» عابرة للحدود كـ(خطة «ينون»)؛ التي تهدف لتجزئة الدول المحيطة لضمان التفوق الصهيوني المطلق، ويتزامن هذا مع موجات التطبيع المعاصرة (اتفاقيات أبراهام) التي سعت لتهميش الحقوق التاريخية الفلسطينية، وتحويل القضية من مشروع تحرر وطني إلى مجرد ملف «أمني - اقتصادي» تحت الرقابة، مدعوماً بتواطؤ دولي يمارس ازدواجية المعايير، ويفرض «شريعة الغاب» بدلاً من القانون الدولي.

إن البحث ليس مجرد سرد للتحديات، بل هو بيان معرفي ونضالي يؤكد أن المواجهة الصفرية مع المشروع الصهيوني تتطلب وحدة الساحات: الميدانية، والقانونية، والمعرفية.

فالهدف النهائي: هو إثبات أن «قوة الحق» الفلسطيني، المدعومة بالوعي، والاشتباك الشامل، هي الكفيلة بإفشال مخططات التفتيت والتهويد كافة، وضمان استمرارية القضية كعنوان للتحرر العالمي في وجه الاستعمار والظلم الدولي.

وأمام هذا التغول، تبرز الحاجة الملحة للعودة إلى المرجعية القرآنية؛ لفهم سنن الصراع بين الحق والباطل، وتؤكد مسؤولية الأمة تجاه مقدساتها، دون إغفال الأبعاد الواقعية التي تضبط العمل ضمن رؤية متوازنة؛ لذلك فهذا البحث الموسوم بـ"القضية الفلسطينية في ظل المشروع الصهيوني: التحديات وإستراتيجيات المواجهة"، يسعى لتعرية بنية هذا المشروع الاستعماري، وتحليل مفاهيم «الإبادة المعرفية» التي تستهدف تجريف الذاكرة الوطنية وصولاً إلى طرح مسارات مواجهة فاعلة تدمج بين

العمل القانوني في المحافل الدولية، والمواجهة الاقتصادية، والصمود الشعبي الميداني الذي يجسده نموذج «بيتا وجبل صبيح".

أولاً: إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من محاولة فهم طبيعة التحول في المشروع الصهيوني من مجرد احتلال للأرض إلى مشروع شامل، يستهدف إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني والعربي، في ظل تزايد مظاهر التطبيع والدعم الدولي، وتتبلور الإشكالية في التساؤل الرئيس الآتي: كيف يُسهم المشروع الصهيوني في تهديد القضية الفلسطينية؟ وما الإستراتيجيات الشاملة لمواجهته؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما طبيعة التحديات الجيوسياسية التي يفرضها المشروع الصهيوني على القضية الفلسطينية والمنطقة العربية؟
2. كيف يتجلى التهديد الصهيوني في أبعاده الفلسطينية والعربية والدولية؟
3. ما الإستراتيجيات الشاملة والممكنة لمواجهة المشروع الصهيوني، وما مدى فاعليتها؟

ثانياً: أهداف البحث:

1. تحليل التحديات الجيوسياسية المرتبطة بالمشروع الصهيوني، وتأثيرها على القضية الفلسطينية والمنطقة العربية.
2. تقييم طبيعة التهديد الصهيوني على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية.
3. تحديد إستراتيجيات المواجهة الشاملة للمشروع الصهيوني، وبيان مدى فاعليتها في التصدي له.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في الآتي:

1. **الأهمية العلمية:** تتجلى الأهمية العلمية في رفد المكتبة العربية بدراسة تحليلية تفكك بنية المشروع الصهيوني المعاصر، عبر تسليط الضوء على مفاهيم إستراتيجية بالغة الأهمية ك «خطة ينون» لتفتيت المنطقة، ومفهوم «الإبادة المعرفية» المستهدفة للهوية، كما يكتسب البحث ثقله العلمي بالربط المنهجي بين التحولات الجيوسياسية الراهنة وبين المرجعيات

القرآنية التي تؤصل لسنن الصراع وفهم الواقع.

2. **الأهمية العملية:** تظهر في تقديم «خارطة طريق» إجرائية للمواجهة تتجاوز الأطر النظرية؛ إذ يطرح البحث آليات فاعلة للتحرك في المحافل الدولية (كالمسار القانوني في محكمة العدل الدولية)، وتفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية (BDS)، إلى جانب تعزيز نماذج المواجهة الشعبية الميدانية، وبذلك يسهم البحث في تحصين الوعي المجتمعي، وحماية الذاكرة الوطنية ضد محاولات «المحو» واختراقات التطبيع.

رابعاً: منهج البحث:

يعتمد البحث على تكامل منهجي يخدم أهدافه، وهي:

المنهج التاريخي: لتتبع تطور المشروع الصهيوني، وسياقات التطبيع، وعقيدة الأطراف.

المنهج الوصفي التحليلي: لتشخيص الواقع الراهن، وتفكيك بنية التهديدات، وتقييم إستراتيجيات المواجهة.

خامساً: تقسيمات البحث: يسير البحث في بناء هيكلي منتظم، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة، وتشتمل على الآتي:

التمهيد: مفهوم القضية الفلسطينية، والمشروع الصهيوني.

المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية للمشروع الصهيوني، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إستراتيجيات التفتيت الصهيونية.

المطلب الثاني: التطبيع العربي وإعادة هندسة المنطقة.

المطلب الثالث: التواطؤ الدولي وازدواجية المعايير.

المبحث الثاني: تقييم التهديد الصهيوني، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التهديد على المستوى الفلسطيني.

المطلب الثاني: التهديد على المنطقة العربية.

المطلب الثالث: التهديد على النظام الدولي.

المبحث الثالث: إستراتيجيات المواجهة الشاملة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: المرجعية القرآنية في سنن الصراع.

المطلب الثاني: المواجهة الشعبية الميدانية.

المطلب الثالث: المواجهة السياسية والدبلوماسية.

المطلب الرابع: المواجهة الاقتصادية.

المطلب الخامس: المواجهة الفكرية والإعلامية والثقافية والتعليمية.

الخاتمة، وتشمل: النتائج، والتوصيات، والمقترحات.

المصادر والمراجع.

التمهيد:

مفهوم القضية الفلسطينية، والمشروع الصهيوني

أولا: مفهوم القضية الفلسطينية:

1. القضية في اللغة:

تُعرَّف «القضية» في اللغة بأنها مأخوذة من الفعل "قضى"، ويدل على الحكم والفصل[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿وقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23]، أي: أمرَ، وحكمَ حكمًا قاطعًا[2].

2. القضية في الاصطلاح:

تُعرَّف «القضية» في الاصطلاح بأنها: "قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه"[3].

وتعرف أيضا بأنها: "القضية من القضاء هذه قضية عدل وقضية جور»[4].

أيضا تُشير «القضية» إلى مسألة يُراد إثباتها أو الدفاع عنها عبر تقديم الحجج والبراهين، وتُستخدم غالباً في سياقات الصراع الفكري والسياسي كوسيلة لإسناد موقف معيّن، أو تفنيد موقفٍ مقابل[5].

3. فلسطين:

تُطلق «فلسطين» على الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام، وهي منطقة تقع في غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتتمتع بموقعٍ إستراتيجي بالغ الأهمية، إذ تُعد حلقة وصلٍ بين قارتي آسيا وإفريقيا، ومفترق طرقٍ حضاريٍّ وديني مهم[6].

---

(1) أحمد بن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ/ 1986م، ص757؛ القاسم إسماعيل بن عباد (الصاحب بن عباد)، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ط1، 1414هـ/ 1994م، 5/462.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1420هـ/ 1999م، ص255؛ علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000، 6/482.

(3) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، ص226.

(4) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، 2/910.

(5) عبد التواب مصطفى، ضياع القدس مسئولية من؟، سوريا: دار الجمهورية للصحافة، 2010، ص49.

(6) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2012م، ص12.

4. القضية الفلسطينية:

أمّا «القضية الفلسطينية» فهي مفهومٌ مركّب يتجاوز البعد الجغرافي؛ ليشمل مجمل الصراع المرتبط بأرض فلسطين وشعبها، في ظل المشروع الصهيوني، فهي تعبّر عن نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أرضه وحقوقه، في مواجهة الاحتلال، بما يتضمنه ذلك من أبعادٍ سياسية ودينية وقومية وإنسانية، إضافةً إلى ما نتج عن هذا الصراع من قضايا كبرى، مثل: اللجوء، والأسر، والاستيطان، وانتهاك المقدسات، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية[1].

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف القضية الفلسطينية –في سياق هذا البحث– بأنها: إطارٌ شاملٌ يجمع مختلف الأبعاد المرتبطة بالصراع مع المشروع الصهيوني، ويشمل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من: احتلالٍ، وانتهاكات، وما يقابله من سعيٍ مشروعٍ نحو التحرر واستعادة الحقوق، ضمن سياقٍ تاريخيّ، وسياسيّ، ودينيّ متداخل، يفرض تحدياتٍ مستمرة، ويستدعي إستراتيجيات مواجهةٍ متعددة ومتكاملة.

ثانيا: مفهوم المشروع الصهيوني:

1. التأصيل اللغوي والدلالي لمفهوم «الصهيونية»:

تُعد كلمة «صهيون» من الألفاظ الأعجمية التي دخلت اللغة العربية بوصفها اسماً لموضع جغرافي محدد، وقد أوردها اللغويون، باعتباره اسمَ عَلَمٍ لحصن أو جبل في بيت المقدس دون اشتقاق عربي أصيل، وهو ما يعكس طابعها المكاني المرتبط بالجغرافيا لا بالبنية الاشتقاقية العربية، إذ استُخدمت للدلالة على موقع محدد قبل أن تتطور دلالاتها لاحقاً[2].

وفي أواخر القرن التاسع عشر، شهد المصطلح تحوّلاً نوعياً مع ظهوره في صيغة «الصهيونية»، باعتباره مفهوما سياسيا حديثا، إذ صاغه (ناثان بيرنباوم) للتعبير عن حركة قومية تسعى إلى «العودة إلى صهيون»، وبذلك انتقل اللفظ من الإطار الجغرافي إلى الإطار الأيديولوجي؛ ليصبح دالاً على مشروع سياسي منظم يستهدف تجميع اليهود في فلسطين، كما أن اختيار هذا الاسم لم يكن محايداً، بل انطوى على توظيف مقصود للرمزية الدينية والتاريخية، بهدف إضفاء شرعية على مشروع سياسي حديث، وتحويل الرمز الجغرافي إلى مرجعية أيديولوجية تُستخدم لتبرير الاستيطان، وإكسابه بعداً تاريخياً[3].

---

(1) محمود حمدي زقزوق؛ وآخرون، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 2001، ص531.

(2) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 13/251.

(3) تيودور هرتسل، مذكرات هرتسل، ترجمة: أنيس صايغ، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968م، 1/115.

2. النشأة الفكرية والتحول إلى مشروع سياسي منظم:

تبلور المشروع الصهيوني في صورته الحديثة مع نهاية القرن التاسع عشر، إذ جرى نقل «المسألة اليهودية» من إطارها الاجتماعي والديني إلى إطار سياسي قومي، وقد مثّل كتاب «الدولة اليهودية» نقطة الانطلاق الفكرية لهذا التحول، إذ طرح تصوراً يقوم على أن حل هذه المسألة يكمن في إنشاء كيان سياسي مستقل لليهود قائم على السيادة والاعتراف الدولي، مع التأكيد على ضرورة ربط المشروع بمصالح القوى الكبرى؛ لضمان نجاحه واستمراريته[1].

وتحوّلت هذه الأفكار إلى برنامج عملي خلال المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م، إذ أُسست «المنظمة الصهيونية العالمية» وتم اعتماد «برنامج بازل» الذي نص على: إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بضمان القانون الدولي، كما تضمّن وضع آليات تنفيذية شملت: تشجيع الاستيطان، وتعزيز الهوية القومية، والانخراط في العمل الدبلوماسي للحصول على اعتراف دولي رسمي، ما نقل المشروع من مستوى التنظير إلى مستوى التنظيم المؤسسي العالمي[2].

3. الارتباط بالبنية الاستعمارية الدولية:

ارتبط المشروع الصهيوني منذ مراحله المبكرة بالبنية الاستعمارية للنظام الدولي، إذ شكّل وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر 1917 التعبير الأبرز عن هذا الارتباط، إذ أعلنت بريطانيا دعمها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، في سياق تلاقي المصالح الإستراتيجية بين الطرفين، لا سيما فيما يتعلق بتأمين طرق المواصلات الإمبراطورية، وحماية المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، مع تجاهل كامل للحقوق السياسية للسكان الفلسطينيين[3].

وتعزز هذا الارتباط عبر صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1922م، الذي دمج المشروع الصهيوني ضمن بنية القانون الدولي، إذ نصت مواده على التزام الإدارة البريطانية بتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والإدارية لإنشاء الوطن القومي اليهودي، كما اعترفت بـ«الوكالة اليهودية» كشريك رسمي في إدارة شؤون البلاد، مما جعل الانتداب أداة قانونية وإدارية مباشرة؛ لتمكين المشروع الصهيوني[4].

(1) تيودور هرتسل، الدولة اليهودية: محاولة لحل عصري للمسألة اليهودية، ترجمة: ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت، 1968م، ص15–52.

(2) بروتوكولات المؤتمر الصهيوني الأول، بازل 1897، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1970م، ص12–15؛ نص تصريح بلفور، 2 نوفمبر 1917، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1965م، ص1–2.

(3) وزارة الخارجية البريطانية، رسالة لورد بلفور إلى لورد روتشيلد، 2 نوفمبر 1917، الوثيقة رقم: (371/3083 Office Foreign).

(4) عصبة الأمم، صك الانتداب على فلسطين، 24 يوليو 1922، أرشيف وثائق الأمم المتحدة، نيويورك، الوثيقة رقم (VI.314.1922.M.529.C).

4. الآليات الاستعمارية للمشروع:

اعتمد المشروع الصهيوني على إستراتيجية تدريجية لبناء «الوقائع على الأرض»، تمثلت في السيطرة على الأرض، بشراء الأراضي عبر الصناديق القومية وتحويلها إلى ملكية جماعية مغلقة لا يجوز بيعها أو تأجيرها لغير اليهود، بالتوازي مع تطبيق مبدأ «العمل العبري» الذي استهدف إقصاء العمال العرب من سوق العمل داخل المستوطنات، وهو ما أدى إلى نشوء بنية اقتصادية واجتماعية قائمة على الفصل والعزل، وقد مثّلت هذه السياسات التطبيق العملي لفكرة «الاستعمار الإحلالي»، إذ لم يقتصر الهدف على السيطرة على الأرض فحسب، بل امتد إلى إعادة تشكيل البنية السكانية والاقتصادية، بما يخدم إقامة مجتمع جديد منفصل عن محيطه الأصلي، قائم على أسس قومية مغلقة[1].

5. التحول إلى الحسم العسكري وفرض الواقع:

مع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني، انتقل المشروع الصهيوني إلى مرحلة الحسم العسكري، إذ تم تنظيم القوى المسلحة وتحويلها إلى نواة جيش نظامي، والتحضير لملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا.

وقد تجسدت هذه المرحلة في تنفيذ «خطة دالت» عام 1948م، التي هدفت إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وتأمين تواصل جغرافي للدولة المقترحة[2].

وقد تضمنت هذه العمليات تدمير عدد كبير من القرى، وتهجير السكان الفلسطينيين، ما أدى إلى نشوء قضية اللاجئين، التي تُعد من أبرز نتائج هذه المرحلة، وتعكس اكتمال التحول من مشروع فكري وسياسي إلى واقع استعماري مفروض بالقوة على الأرض[3].

مما سبق، يتضح الآتي:

-1 أن كلًّا من القضية الفلسطينية والمشروع الصهيوني ليسا مجرد مفاهيم نظرية أو توصيفات جغرافية، بل هما إطاران متقابلان يجسدان صراعًا تاريخيًا مركبًا متعدد الأبعاد، تتداخل فيه الجغرافيا مع الأيديولوجيا، والسياسة مع البعد الاستعماري.

-3 أن المشروع الصهيوني لم ينشأ في فراغ، بل تدرج عبر مراحل فكرية وتنظيمية واستعمارية وصولًا إلى التمكين العسكري وفرض الأمر الواقع، وهو ما أسّس لبنية صراع طويلة الأمد ما زالت آثارها وتداعياتها ممتدة حتى اليوم.

---

(1) حاييم وايزمان، التجربة والخطأ، ترجمة: خيري حماد، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، 1949م، ص142–185.

(2) ديفيد بن جوريون، مذكرات بن جوريون، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1970م، 1/210–215.

(3) ديفيد بن جوريون، برقية إلى قادة الهاجاناه، مارس 1948، الأرشيف العسكري الإسرائيلي، تل أبيب، ملف رقم 1948/120/4؛ ديفيد بن جوريون، مذكرات بن جوريون، مرجع سابق، 1/210–215.

-4 أن إدراك طبيعة هذا الصراع وأبعاده التأسيسية يُعد مدخلًا ضروريًا للانتقال إلى مستويات تحليل أكثر تعقيدًا، تتجاوز الجذور التاريخية والمفاهيم التأسيسية، نحو دراسة التحديات الجيوسياسية التي يفرضها المشروع الصهيوني في سياق النظام الإقليمي والدولي المعاصر، وهو ما سيُتناول في المبحث الآتي.

المبحث الأول

التحديات الجيوسياسية للمشروع الصهيوني

يتناول هذا المبحث طبيعة التحديات الجيوسياسية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية، بوصفها نتاجاً لتداخل معقد بين إستراتيجيات التفتيت، والتحولات الإقليمية، وآليات الدعم الدولي، إذ لم تعد القضية الفلسطينية محصورة في بعدها المحلي، بل أصبحت جزءاً من منظومة صراع أوسع تتداخل فيها أدوات القوة الناعمة والصلبة لإعادة تشكيل المنطقة وفق مصالح القوى المهيمنة.

وفي هذا الإطار، يركز المبحث على ثلاثة مستويات مترابطة: يتمثل الأول في: إستراتيجيات التفتيت الصهيونية التي تستهدف إعادة رسم الجغرافيا السياسية، وتقويض البنى الوطنية، بينما يعالج الثاني مسارات التطبيع العربي بوصفها أداة لإعادة هندسة الإقليم، ودمج الكيان في محيطه، أما الثالث فيتناول التواطؤ الدولي وازدواجية المعايير باعتبارهما الغطاء الذي يتيح استمرار هذه التحولات دون مساءلة حقيقية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: إستراتيجيات التفتيت الصهيونية:

يأتي هذا المطلب في إطار دراسة التهديدات الجيوسياسية التي يمثلها المشروع الصهيوني، بوصفه مشروعاً لا يقتصر على السيطرة على فلسطين، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل البيئة الإقليمية العربية، إذ يعتمد هذا المشروع على حزمة من الإستراتيجيات التفتيتية التي تستهدف إضعاف البنية العربية من الداخل، عبر توظيف الانقسامات الطائفية والعرقية، وإعادة هندسة الجغرافيا السياسية بما يخدم مشروع الهيمنة.

وتتجلى هذه الإستراتيجيات في نماذج متعددة، أبرزها: «عقيدة الأطراف»، و«خطة ينون»، وسياسات العزل الجغرافي والتطويق العمراني، إضافة إلى: أدوات التهجير الإحلالي، والقوننة العنصرية، بما يعكس طبيعة المشروع بوصفه منظومة متكاملة تستهدف التفكيك البنيوي للمنطقة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: عقيدة الأطراف:

يرتكز المشروع الصهيوني في تعامله مع المحيط العربي على إستراتيجية تاريخية ثابتة تهدف إلى منع قيام أي كتلة عربية متماسكة يمكنها تهديد وجوده، إذ يسعى الكيان الصهيوني إلى الحفاظ على تفوقه بإضعاف جيرانه، وتفكيك بنيتهم الجيوسياسية، وتعود جذور هذه الإستراتيجية إلى ما عُرف بـ«عقيدة الأطراف» التي وضع أسسها في الخمسينيات (ديفيد بن غوريون) أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني[1]، والتي قامت على التحالف مع القوى غير العربية والأقليات العرقية والطائفية في المنطقة (مثل إيران قبل الثورة، وتركيا، وإثيوبيا، والأكراد في العراق، والموارنة في لبنان، وجنوب السودان) والهدف من ذلك هو القفز فوق «سور الحصار العربي»، وإيجاد بؤر توتر داخلية تشغل الجيوش العربية عن الصراع الأساسي في فلسطين، ومحاصرة القلب العربي، وتفتيته من الداخل[2].

لقد نجحت هذه الإستراتيجية في تحويل الصراع من صراع «وجودي عربي - صهيوني» إلى صراع «حدود وهوية داخلية، فبدعم التمرد في جنوب السودان منذ الخمسينيات، سعى الكيان الصهيوني إلى استنزاف الجيش المصري، وتطويق الأمن القومي المصري من البوابة المائية (النيل)، وهو ما يفسر الاهتمام الإستراتيجي الصهيوني المبكر بشرق إفريقيا، باعتباره منطقةً خنق جيوسياسي للدولة المصرية[3].

لم تكن هذه العقيدة مجرد تكتيك دفاعي، بل كانت تعبيراً عن جوهر الفكر الصهيوني، الذي يرى في الانسجام العربي خطراً وجودياً؛ ولذلك سعى المشروع الصهيوني منذ بداياته إلى انتزاع اعتراف القوى الكبرى، وتوظيف التحالفات الدولية لتكريس واقع التجزئة، وقد تجلى هذا المسار في سعي الحركة الصهيونية الدائم لتحويل انتماء اليهود الديني إلى مشروع قومي سياسي، يستهدف إقامة كيان في قلب المنطقة العربية؛ ليكون بمثابة قاعدة متقدمة للمصالح الاستعمارية[4].

ثانياً: خطة «ينون» وتفكيك الدول العربية (1982):

تمثل «خطة ينون» التحول الأخطر في الفكر الصهيوني، إذ انتقلت من «القفز فوق العرب» إلى

(1) سامي العريان، الخطة الصهيونية لتفتيت المشرق العربي، الجزيرة نت، سبتمبر 2025، على الرابط: https://2u.pw/2qf-bXh.

(2) Michael Bar-Zohar, Ben-Gurion: A Biography, Delacourt Press, New York, 1978, 1st ed, pp. 260-285, Shlomo Avineri, The Making of Modern Zionism: The Intellectual Origins of the Jewish State, Basic Books, New York, 1981, pp. 3–15.

(3) روفائيل ليفي، الموساد في أفريقيا: اختراق دول الطوق، ترجمة: مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص58-44.

(4) تيودور هرتسل، الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص96-75.

«تفكيك الجغرافيا العربية من الداخل»، نُشرت هذه الخطة في مجلة «كيفونيم» الصادرة عن المنظمة الصهيونية العالمية في فبراير 1982م، تحت عنوان «إستراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات»، صاغها (عوديد ينون)، وهو مستشار سابق في وزارة الخارجية الصهيونية، وتتلخص رؤيته في أن العالم العربي ليس إلا «بيتًا من ورق» مكونًا من فسيفساء عرقية وطائفية قابلة للانفجار[1].

ترى الخطة أن بقاء «إسرائيل» مرهون بتحويل الدول العربية الكبرى إلى «دويلات» طائفية ومذهبية، فالعراق -حسب ينون- يجب أن يُقسم على أسس عرقية ومذهبية (شيعة، سنة، أكراد)، وسوريا يجب أن تفتت إلى دويلات طائفية (علوية، سنية، درزية)، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر ولبنان ودول المغرب العربي، وهذه الرؤية لم تكن مجرد تنظير أكاديمي، بل تقاطعت مع توجهات «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة لاحقاً فيما عُرف بـ«الشرق الأوسط الجديد»[2].

في الواقع الحالي، انتقل الكيان الصهيوني من مرحلة التنظير للتفتيت إلى ممارسة «السيطرة العليا»، إذ تشير التصريحات الإسرائيلية إلى أن الخطوط التاريخية التي رسمها الاستعمار القديم «لا معنى لها»، وبناءً عليه، يمنح الكيان نفسه الحق في انتهاك سيادة الدول الجارة، كما حدث في التوغل في الأراضي السورية عام 2024م، واحتلال أجزاء جديدة منها، والبقاء في جنوب لبنان لإنشاء مناطق عازلة وأحزمة أمنية تخدم أمنه الإستراتيجي على حساب استقرار المنطقة[3].

إن الهيمنة الجيوسياسية الصهيونية لا تكتفي باحتلال الأرض، بل تمتد إلى محاولة تغيير أنماط التفكير الثقافي والسياسي في المنطقة عبر فرض ما يسمى بـ«عقيدة اليوم التالي»، وتشترط هذه العقيدة استسلاماً فلسطينياً وعربياً كاملاً للهيمنة الإسرائيلية، وتتم بالتعاون مع القوى الدولية (لا سيما خلال إدارة ترامب) لإعادة رسم الخريطة الإقليمية بما يضمن تفوق الكيان، باعتباره مركزا للنظام الإقليمي الجديد[4].

(1) عوديد ينون، استراتيجية لإسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين (خطة ينون)، 1 فبراير 1982م، شبكة فولتير، على الرابط: https://www.voltairenet.org/article185957.html. ألفردو خليفة رحمة، سياسة التمدُّد الإسرائيلية وبلقنة بلاد الشام «من «خطة يعنون» إلى «استراتيجية يعلون، شبكة فولتير مكسيكو سيتي (المكسيك) 25 نوفمبر 2014م، https://www.voltairenet.org/article185957.html.

(2) سامي العريان، مرجع سابق.

(3) حسن نافعة، قراءة محدّثة في رؤية صهيونية لتفتيت العالم العربي، الملتقى الفلسطيني، مايو 2025م، على الرابط: https://2u.pw/QNAc2f.

(4) سامي العريان، مرجع سابق.

ثالثاً: إستراتيجية «الكنتونة» والعزل الجغرافي:

تتمثل هذه الإستراتيجية في تحويل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى «أرخبيل» من الجزر المعزولة سياسياً وجغرافياً، وهو ما يُعرف بـ «الفلسطينوستان»؛ إذ عملت السياسات الاستيطانية على تقسيم الضفة الغربية إلى 227 جيباً منفصلاً، وتعزيز ذلك ببناء جدار الفصل العنصري (بطول 730 كم)، الذي يقطع أوصال المدن والقرى ويحولها إلى معازل تسيطر قوات الاحتلال على مداخلها ومخارجها، وتهدف هذه «الكنتونة» إلى منع قيام وحدة جغرافية متصلة تصلح لإقامة دولة ذات سيادة، وتحويل الفلسطينيين إلى تجمعات سكانية مضغوطة ومحاصرة بالمستوطنات والطرق الالتفافية التي تمثل «أحزمة أمنية» تعزل السكان عن أراضيهم وعن بعضهم[1].

رابعاً: إستراتيجية «التطويق العمراني» والحوض المقدس:

تُعد مدينة القدس المختبر الرئيس لإستراتيجيات التفتيت المكاني والديموغرافي، إذ تُطبق المؤسسة الصهيونية مخططات هيكلية (مثل مخطط 2000 و2020) تهدف إلى عزل الأحياء العربية بمستوطنات ضخمة وطرق سريعة، مع التركيز على مشروع «الحوض المقدس»؛ ويسعى هذا المشروع إلى خلق واقع «تحت أرضي» وفوق أرضي يربط المستوطنات بالبلدة القديمة وسلوان، مما يؤدي إلى تمزيق النسيج العمراني العربي، وطمس المعالم التاريخية، وفرض أغلبية يهودية ساحقة (بنسبة 70% يهود مقابل 30% عرب) عبر سياسات هدم المنازل، وسحب الهويات، وعزل الأحياء العربية خلف الجدار كما حدث في قلنديا وكفر عقب[2].

خامساً: متلازمة «الطرد والجذب»:

تقوم هذه الإستراتيجية على مبدأ «إخلاء الأرض من سكانها الأصليين» وجذب شتات اليهود ليحلوا محلهم، وهي عملية تفتيت لوجود الشعب الفلسطيني عبر «الترانسفير الصامت»؛ إذ تُستخدم أدوات الإرهاب النفسي، والمذابح التاريخية (مثل دير ياسين)، والقوانين التمييزية لجعل حياة الفلسطينيين لا تُطاق، ودفعهم للهجرة، وفي المقابل يُفعّل «قانون العودة» لجذب المهاجرين اليهود، وهذا «التفتيت الإحلالي» يهدف إلى تحطيم الذات الفلسطينية، وكسر إرادة المواجهة عبر تمزيق الأسر وتفكيك المؤسسات الوطنية، مما يحول الشعب من وحدة عضوية إلى شظايا مشتتة بين الداخل والمنفى والضفة

(1) بلال عبد الرحيم دويكات، «تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2005م، 278، 284.

(2) منذر محمد الحنفي، «السياسات التخطيطية الصهيونية وأثرها على النسيج العمراني لمدينة القدس»، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2016م، ص46، 52، 106، 131.

وغزة، تعيش كل منها واقعاً قانونياً وأمنياً مختلفا[1].

سادساً: إستراتيجية «القوننة العنصرية»:

يمثل «قانون القومية اليهودية» (2018) الذروة التشريعية لإستراتيجية التفتيت، إذ قنّنَ حصرية حق تقرير المصير لليهود فقط على «أرض إسرائيل» (فلسطين التاريخية)، مما ألغى حقوق المواطنة الكاملة للفلسطينيين وحولهم إلى «أغيار» غريبين في وطنهم؛ ويهدف القانون إلى تحصين سياسة الاستيطان، بوصفه «قيمة وطنية عليا»، وشرعنة التمييز العنصري في السكن واللغة، مما يفتت الموقف السياسي الفلسطيني، ويجعل من أي مشروع وطني تحرري جامع أمراً يصطدم بجدار دستوري وقانوني عنصري يستهدف تصفية القضية الفلسطينية نهائياً عبر «سياسة الأمر الواقع» المدعومة بقوة التشريع[2].

مما سبق يتضح الآتي:

1. أن إستراتيجيات التفتيت الصهيونية تمثل إطاراً شاملاً لإعادة تشكيل المنطقة العربية وفق منطق التجزئة وإعادة الإنتاج الجيوسياسي للضعف، إذ لم يقتصر المشروع الصهيوني على الاحتلال المباشر للأرض الفلسطينية، بل تجاوز ذلك إلى استهداف البنية الداخلية للدول العربية عبر سياسات ممنهجة تقوم على إثارة الانقسامات، وإعادة رسم الخرائط السياسية، وتفكيك النسيج المجتمعي والديموغرافي.
2. أظهرت النماذج التي تمت دراستها، من «عقيدة الأطراف» إلى «خطة ينون»، ومن سياسات العزل الجغرافي إلى التشريعات العنصرية، أن هذه الإستراتيجيات ليست منفصلة أو عشوائية، بل تشكل منظومة متكاملة ذات أهداف بعيدة المدى، تسعى إلى منع تشكل أي قوة إقليمية قادرة على تهديد المشروع الصهيوني أو إعادة إنتاج وحدة عربية فاعلة، وبذلك، فإن هذه الإستراتيجيات تكشف أن جوهر المشروع الصهيوني يقوم على إدارة الصراع عبر تفكيك البيئة المحيطة به، وليس عبر التعايش معها، وهو ما يجعل من فهم هذه المنظومة خطوة أساسية في إدراك طبيعة التهديدات الجيوسياسية الراهنة.
3. ما يتعلق بالتحول في أدوات الصراع، فقد برزت لاحقاً أنماط جديدة تجسدت في الانتقال من

(1) لبيد عماد، «الاستيطان والتوطين الصهيوني في فلسطين: متلازمتي الطرد والجذب»، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2016، العدد 8، ديسمبر 2016م، ص18، 28.

(2) نزار سمير التميمي، «قانون القومية اليهودية وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص384-380.

«الإضعاف بالقوة» إلى «الاختراق بالدبلوماسية»، وهو ما يظهر بوضوح في مسار «التطبيع» ولا سيما «اتفاقيات أبراهام»، باعتبارها الأداة الأحدث لإعادة تشكيل الإقليم، وهو ما سيكون محل تفصيل في المطلب القادم.

المطلب الثاني: التطبيع العربي، وإعادة هندسة المنطقة

يمثل التطبيع العربي في نسخته المعاصرة، وتحديداً منذ توقيع «اتفاقيات أبراهام» عام 2020م، منعطفاً بنيوياً في إدارة الصراع العربي - الصهيوني؛ إذ انتقل إلى كونه «تحالفاً إستراتيجياً استباقياً» يسعى لإعادة تعريف المنطقة وفق رؤية «إسرائيلية - أمريكية» مشتركة، وهذا التحول يهدف إلى إعادة هندسة «الأمن الإقليمي» بعيداً عن مركزية القضية الفلسطينية، ودمج الكيان الصهيوني، باعتباره عنصرًا بنيويًّا وأساسيًّا في المنظومة الأمنية والسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط، مقابل تحويل الحقوق الفلسطينية المشروعة إلى ملفات ثانوية يمكن إدارتها عبر ما يسمى بـ «السلام الاقتصادي»، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: اتفاقيات أبراهام والانزياح عن «الإجماع العربي»:

يمثل التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، ولا سيما في موجته الأخيرة التي تجسدت في «اتفاقيات أبراهام» عام 2020م، تحولاً جيوسياسياً عميقاً أخرج مسار العلاقات العربية - الإسرائيلية من إطاره التقليدي إلى مسار جديد يستهدف إعادة تشكيل بنية النظام الإقليمي، ولم يعد التطبيع مجرد تبادل دبلوماسي أو اتفاقيات شكلية، بل غدا عملية هندسة شاملة تهدف إلى دمج الكيان الصهيوني كعنصر بنيوي في المنظومة الأمنية والسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط،، مقابل إزاحة القضية الفلسطينية من موقعها المركزي، وتحويلها إلى ملفات ثانوية تُدار عبر «السلام الاقتصادي»[1].

وفي هذا السياق، شكلت هذه الاتفاقيات نجاحاً للكيان الصهيوني في فرض معادلة السلام وفق رؤيته بما أدى إلى عزل المسار الفلسطيني عن عمقه العربي، وتحويل القضية من «شرط أساسي للاستقرار» إلى ما يُصوَّر باعتباره «عقبة» أمام الازدهار الإقليمي، وتتجلى خطورة هذا التحول في آثاره على «البعد النفسي الجماعي» للشعوب العربية، إذ يجري العمل على تفكيك الحاجز النفسي الرافض للاحتلال، وإعادة تعريف الصراع من قضية وجود وتحرر وطني إلى مجرد «نزاع تقني» أو «خلاف حدودي» قابل للتسوية عبر المصالح الاقتصادية، وقد أضعف ذلك من الموقف الفلسطيني الرسمي

(1) رشيد الخالدي، حرب المائة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2020م، ص325-312.

والشعبي، ومنح سلطات الاحتلال هامشاً أوسع للاستمرار في سياساتها الاستيطانية دون خشية من رد فعل عربي موحد[1].

وعلى المستوى الإستراتيجي، فقد أتاح هذا المسار توسيع نطاق الاختراق الصهيوني للمنطقة تحت مسمى «الشراكة الأمنية»، إذ ينسجم ذلك مع ما تطرحه نظرية باري بوزان حول «المركب الأمني»، من إعادة تشكيل التهديدات والتحالفات داخل الإقليم؛ ونتيجة لذلك، تراجعت فكرة الأمن القومي العربي الجماعي، مقابل بروز أنماط جديدة من العلاقات التي يُعاد فيها تقديم الكيان من عدو تاريخي إلى شريك أمني لبعض الأنظمة، كما أدى هذا التحول إلى بروز تيارات عربية من بعض النخب الاقتصادية والثقافية تتبنى خطاب التطبيع وتروج لفكرة «السلام» مع الاحتلال، الأمر الذي أحدث حالة من الالتباس لدى قطاعات من الرأي العام العربي، وأثر في وضوح الموقف تجاه القضية الفلسطينية، وبالتوازي، واجهت حركات المواجهة ضغوطاً متزايدة، تمثلت في تضييق المساحات المتاحة لها داخل بعض الدول، بما انعكس سلباً على قدرتها في الاستمرار والتأثير، وبذلك، تواجه القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة تحديات متصاعدة تهدد بتهميشها، في ظل تنامي موجة التطبيع وتكاملها مع ضغوط دولية تسعى إلى إعادة صياغة أولويات الإقليم، بما يؤدي إلى طمس القضية، وتقليص حضورها في الوعي السياسي العربي والإسلامي[2].

ثانياً: إعادة هندسة المنطقة أمنياً وتكنولوجياً:

تجاوزت موجة التطبيع الأخيرة حدود العلاقات الدبلوماسية التقليدية، لتتجه نحو ما يمكن وصفه بـ«التكامل البنيوي» في مجالات الدفاع والأمن، ولا سيما الأمن السيبراني، فقد تحولت هذه الاتفاقيات إلى أداة لدمج بعض المنظومات الدفاعية العربية مع التكنولوجيا العسكرية الصهيونية، في إطار ترتيبات أوسع تجري تحت مظلة القيادة المركزية الأمريكية، ونتيجة لذلك، يُعاد تشكيل البنية الأمنية للإقليم، فيغدو الكيان الصهيوني مركزاً تكنولوجياً وأمنياً، في مقابل تحوّل عدد من الدول العربية إلى أطراف مستهلكة لهذه التقنيات، الأمر الذي يقوض مفهوم «الأمن القومي العربي الجماعي» ويجعل السيادة مرتهنة للتفوق التقني الصهيوني[3].

---

(1) بومدين وسيلة، مخاطر التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني على الأمن القومي: تحليل سياسي وأمني، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، 2025، ص407، 414.

(2) عماد الدين العشماوي، إستراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها، مجلة مدد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، المجلد 2، العدد 13، 2019، ص874؛ بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص406-405.

(3) Yoel Guzansky, The Abraham Accords at One Year: Achievements and Challenges, Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2021, pp. 5-12.

وفي السياق ذاته، لم يعد التطبيع مقتصراً على التبادل التجاري أو التنسيق السياسي، بل امتد ليشمل دمجاً فعلياً للأنظمة الأمنية عبر ما يُعرف بـ«دبلوماسية التكنولوجيا الأمنية»، ويتجلى ذلك في تصدير أدوات التجسس (مثل بيغاسوس) وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يمنح الكيان الصهيوني قدرة متقدمة على النفاذ إلى البنى الأمنية للدول المتلقية، والاطلاع على توجهاتها السياسية والاجتماعية، ويؤدي هذا النمط من «التبعية التكنولوجية» إلى إفراغ مفهوم «الأمن القومي العربي الجماعي» من مضمونه، وتحويل الإقليم إلى ساحة مفتوحة للاختراق الاستخباراتي[1].

وقد تجسد هذا الاختراق بصورة عملية في تصاعد مستويات التعاون الاستخباراتي والتكنولوجي، وصولاً إلى استخدام أدوات متطورة في أنظمة المراقبة داخل بعض دول المنطقة، ويعكس ذلك تحولاً عميقاً، إذ يُعاد تعريف هذا التغلغل تحت مسمى «التعاون الأمني المشترك»، بينما يفضي فعلياً إلى إضعاف قدرة الدول على صون سيادتها واستقلال قرارها الأمني، وربط أمن بعض الأنظمة عضوياً بالتفوق التكنولوجي والعسكري الصهيوني[2].

وبالاستناد إلى الأطر النظرية في العلوم السياسية، وتحديداً نظرية (باري بوزان) حول «المركب الأمني»، يمكن فهم هذا المسار بوصفه إعادة تشكيل لبنية التهديدات والتحالفات داخل الإقليم؛ فبدلاً من بقاء الكيان الصهيوني في موقع العدو التاريخي، جرى إدماجه ضمن «مركب أمني» جديد، بوصفه «شريكًا أمنيًّا» لبعض الأنظمة[3]، وهو ما يسهم في تفكيك مفهوم الأمن القومي الجماعي، ويحول الالتزام بالقضية الفلسطينية من مسألة مصيرية إلى خيار سياسي قابل للتبدل[4].

وفي موازاة ذلك، أسهم هذا التحول في ترسيخ مقاربة «إدارة الصراع» بدلاً من «حل الصراع»، إذ يُعاد التعامل مع الفلسطينيين عبر «تسهيلات اقتصادية» وتنسيق أمني، في حين يستمر التوسع الاستيطاني، ويؤدي تحويل الصراع إلى «ملف أمني» إلى نزع طابعه السياسي في المحافل الدولية، وإعادة تقديم المواجهة الفلسطينية باعتبارها «تهديداً للأمن الإقليمي المشترك»، بما يعكس ذروة إعادة هندسة الأولويات والولاءات الجيوسياسية في المنطقة[5].

(1) إدوارد سعيد، غزة-أريحا: سلام بلا أرض، دار الآداب، بيروت، ط3، 2022، ص195-180.

(2) بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص416–417.

(3) Barry Buzan, Regions and Powers :The Structure of International Security, Cambridge University Press, New York, 2003, pp. 45–60.

(4) محمد عباس الزيدي، البعد الديني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، 2012، ص212؛ حمود عبدالله الأهنومي، الأبعاد الحضارية والدينية والثقافية لمعركة الفتح الموعود والجهاد المقدس، المؤتمر الثالث للقضية الفلسطينية، صنعاء، مارس 2025م، ص96.

(5) Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World, W. W. Norton & Company, New York, Updated Edition, 2014, pp. 640-665.

ثالثاً: «السلام الاقتصادي» أداة للتحييد السياسي:

تستند الرؤية الصهيونية للتطبيع إلى مفهوم «السلام الاقتصادي»، الذي روّج له «بنيامين نتنياهو»، بوصفه مدخلاً لإعادة تعريف طبيعة الصراع، إذ يقوم هذا التصور على اختزال الحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني في حدود «تحسين الظروف المعيشية»، و"مشاريع البنية التحتية المشتركة"، بما يؤدي عملياً إلى تهميش المطالب الجوهرية مثل: تقرير المصير والقدس والعودة، وفي هذا الإطار، تُوظَّف مشاريع إقليمية كبرى، مثل "ممر الربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا"؛ لدمج الكيان الصهيوني في قلب المنظومة الاقتصادية الإقليمية، بما يجعل أي موقف معارض للاحتلال مكلفاً اقتصادياً للدول المنخرطة في هذه الشبكات، وهو ما يسهم في إزاحة القضية الفلسطينية من موقعها، باعتبارها قضيةً سياسيةً دوليةً[1].

وفي السياق ذاته، تجسدت هذه المقاربة بشكل عملي في «ورشة المنامة» (2019م) التي رُوّج لها تحت شعار "من السلام إلى الازدهار"، إذ قامت على استبدال الحقوق السياسية الثابتة بوعود اقتصادية واستثمارات مشتركة، وبربط مصالح الدول العربية المطبعة بالبنية الاقتصادية والتكنولوجية الصهيونية، يجري تحييد هذه الدول تدريجياً عن اتخاذ مواقف ضاغطة تجاه الاحتلال، بل وقد تتحول مع مرور الوقت إلى أطراف حريصة على استقرار الكيان، حفاظاً على مصالحها واستثماراتها المرتبطة به[2].

أما على الصعيد الاقتصادي الأوسع، فقد برز التطبيع، بوصفه أداةً لإضعاف المواجهة الاقتصادية، ولا سيما حركات المقاطعة الدولية (BDS)، عبر فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصهيونية، بما في ذلك منتجات المستوطنات، وقد انخرطت بعض الشركات من دول مطبعة في استيراد سلع منتجة داخل مستوطنات الضفة الغربية (مثل مستوطنات رحاليم وحرميش)، الأمر الذي ينعكس سلباً على الجهود الفلسطينية، ويسهم في دعم النشاط الاستيطاني، وتعزيز موارده المالية من داخل البيئة العربية نفسها، بما يزيد من كلفة صمود الشعب الفلسطيني[3].

---

(1) World Economic Forum, Impact of the Abraham Accords on Regional Trade and Investment, Briefing Paper, Geneva, 2022, pp. 18-24.

(2) Report of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, Official Records, Seventy-sixth Session, Supplement No. 35 (A/76/35), United Nations, New York, 2021, pp. 14-22. (https://bit.ly/4eR7XwZ)

(3) عبد الله عادل علي عودة، أثر حركة المقاطعة الدولية «BDS» على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2021، ص372–373.

رابعاً: محاولات الإبادة المعرفية للهوية الوطنية:

يُعدّ البعد الثقافي والمعرفي من أخطر مسارات إعادة هندسة المنطقة في سياق التطبيع، إذ لم يعد الأمر مقتصراً على السياسة والاقتصاد، بل امتد إلى «إعادة تشكيل الوعي العربي" ذاته، وفي هذا الإطار، جرى الترويج لمفهوم «الإبراهمية»، باعتبارها غطاءً أيديولوجيا يمنح التطبيع مشروعية ظاهرية، عبر طرح خطاب «إخاء ديني» يتجاهل واقع الاحتلال والفصل العنصري، ويعمل على تذويب الخصوصية الوطنية للقضية الفلسطينية داخل هذا الإطار الرمزي[1].

ويتجلى هذا المسار بشكل أوضح في محاولات إعادة صياغة المناهج التعليمية والبرامج الثقافية في بعض الدول العربية، بحذف أو تهميش المضامين التي تؤصل للحق الفلسطيني، واستبدالها بخطابات تدعو إلى «التعايش» و«الازدهار المشترك»، ويقود ذلك إلى ما يمكن وصفه بـ«الإبادة المعرفية»، إذ يُعاد تشكيل وعي الأجيال الجديدة على نحو يجعل تقبّل الصهيونية أمراً طبيعياً ضمن نسيج المنطقة، بما يؤدي إلى تفريغ الصراع من مضمونه التاريخي والحقوقي في الوعي الجمعي[2].

وفي سياق موازٍ، يرتبط هذا التحول الثقافي بمشاريع إقليمية أوسع، مثل «ممر السلام»، التي تسعى إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية عبر دمج الكيان الصهيوني في البنية الاقتصادية واللوجستية للمنطقة، ويترتب على ذلك تهميش القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية سياسية مركزية إلى ملف اقتصادي تقني، بما يخدم فرض «السيادة الجيوسياسية العليا» للكيان، ويمنحه هامشاً أوسع للتأثير في محيطه الإقليمي، وصولاً إلى إعادة تشكيل الحدود وأنماط السيطرة بما يتجاوز إرث «سايكس بيكو»[3].

كما وُظفت جملة من الذرائع الإقليمية، مثل «الخطر الإيراني» و«مكافحة الإرهاب»؛ لتسريع مسار التطبيع وتبريره، عبر الإيحاء بوجود مصالح إستراتيجية مشتركة مع الاحتلال، غير أن ممارسات الكيان الصهيوني تكشف أن إستراتيجيته الثابتة تقوم على الحفاظ على «التفوق النوعي»، وإضعاف محيطه الإقليمي دون استثناء، وهو ما يعني أن التطبيع، في مآلاته، لا يحقق مكاسب حقيقية على مستوى السيادة أو التنمية للدول العربية، بقدر ما يكرّس حالة من التبعية ضمن نظام إقليمي يتخذ من الكيان مركزاً له[4].

(1) وليد الخالدي، فلسطين: خمسون عاماً على النكبة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998م، ص455-440.

(2) نصير عاروري، فلسطين والفلسطينيون: من الانتداب إلى مبادرة السلام، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2021، ص360-345.

(3) سامي العريان، مرجع سابق.

(4) بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص410–411.

وخلاصة لما سبق، يتضح الآتي:

1. يمكن فهم موجات التطبيع بوصفها أحد أبرز تجليات التحول في بنية النظام الإقليمي العربي، إذ لم يقتصر أثرها على إعادة ترتيب العلاقات السياسية، بل امتد ليُحدث انكشافاً في الموقف العربي الرسمي، الذي انعكس مباشرة على موقع القضية الفلسطينية.
2. لم يُترك الفلسطينيون في مواجهة الاحتلال فحسب، بل وجدوا أنفسهم في مواجهة «نظام إقليمي جديد» يُعاد تشكيله على حساب حقوقهم التاريخية، في ظل تراجع الدعم العربي وتفكك مواقفه.
3. أن التطبيع لم يعد مجرد خيار سياسي، بل صار تحولاً إلى مسار إستراتيجي ينطوي على تهديد وجودي يتجاوز فلسطين؛ ليطال بنية الأمن القومي العربي، والهوية المشتركة.
5. عمل التواطؤ الدولي على «شرعنة» الاحتلال وتحصينه من المساءلة، مما أفضى إلى تكريس واقع قائم على ازدواجية المعايير، إذ يُمنح الاحتلال حصانة شبه مطلقة رغم استمرار جرائم الإبادة المادية والمعرفية بحق الشعب الفلسطيني، وهذا ما سيتناوله المطلب الآتي لمسألة التواطؤ الدولي، وازدواجية المعايير بوصفهما ركيزتين أساسيتين في ترسيخ هذا الواقع.

المطلب الثالث: التواطؤ الدولي وازدواجية المعايير:

تكشف القضية الفلسطينية عن اختلال عميق في بنية النظام الدولي، إذ تتجلى ازدواجية المعايير في الفجوة بين النصوص القانونية وآليات تطبيقها، فبينما تُفعّل أدوات العدالة الدولية في أزمات أخرى، تُعطَّل القرارات الأممية المرتبطة بفلسطين بصورة ممنهجة.

ولا يقتصر هذا التواطؤ على الصمت، بل يمتد إلى دعم سياسي ودبلوماسي وعسكري يكرّس استمرارية المشروع الصهيوني، ويُعيد تشكيل الشرعية الدولية وفق مصالح القوى الكبرى، ومن هنا، يهدف هذا المطلب إلى تحليل مظاهر هذا التواطؤ وآثاره على تآكل النظام الدولي، وصعود منطق القوة على حساب القانون:

أولاً: ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي:

كشفت التطورات الدولية الأخيرة، ولا سيما سرعة وحسم تفاعل المجتمع الدولي مع الأزمة الأوكرانية، عن فجوة أخلاقية عميقة في تطبيق القانون الدولي، ففي الوقت الذي فُعّلت فيه العقوبات الاقتصادية وآليات الملاحقة القضائية خلال فترة وجيزة، ما تزال القضايا الفلسطينية في

محكمة الجنايات الدولية تواجه تعقيدات إجرائية وضغوطاً سياسية مكثفة تعرقل محاسبة قادة الاحتلال.

هذا التباين يعكس نمطاً انتقائياً في تطبيق العدالة، ويكرّس ما يُعرف بـ «الاستثناء الصهيوني»، إذ يُسمح للاحتلال بانتهاك اتفاقيات جنيف الرابعة، والقانون الدولي الإنساني دون رادع فعلي، بما يحوّل الشرعية الدولية إلى أداة تخدم مصالح القوى المهيمنة[1].

وفي هذا السياق، لا يقتصر التواطؤ الدولي على الصمت، بل يتجاوز ذلك إلى توفير غطاء سياسي وعسكري مباشر، يضمن استمرار سياسات التوسع ويؤمّن «الإفلات من العقاب»، ويُفهم «التآمر الدولي» هنا بوصفه تلاقياً ممنهجاً بين مصالح القوى الكبرى وأهداف المشروع الصهيوني، وهو ما أدى تاريخياً إلى ترجيح المصالح الاستعمارية على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإفراغ المؤسسات الدولية من دورها الحامي؛ لتصبح أدوات تعيد إنتاج موازين القوى القائمة[2].

ثانياً: الدعم الأمريكي المطلق (سلاح «الفيتو» والحصانة الدبلوماسية):

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الركيزة الأساسية في استمرارية المشروع الصهيوني، بتوفير «مظلة إستراتيجية» داخل مجلس الأمن، ويتجلى ذلك بوضوح في الاستخدام المتكرر لحق النقض (الفيتو)؛ لإفشال أي قرار يدين الاستيطان أو يطالب بوقف المجازر، الأمر الذي ينقلها من موقع «الوسيط» إلى موقع «الشريك المباشر"، ولا يقتصر هذا الدعم على الجانب السياسي، بل يمتد إلى تمويل عسكري ضخم يضمن «التفوق النوعي» للكيان، بما يجعل الدعم الأمريكي جزءاً بنيوياً من تكلفة استمرار الاحتلال وعدوانه[3].

كما يشمل هذا الانحياز تجريم أدوات المواجهة السلمية، مثل حركة المقاطعة الدولية (BDS)، ومحاولة وسمها بـ "معاداة السامية"، في خلط مقصود بين نقد الصهيونية، بوصفها حركة استعمارية وبين الكراهية العرقية، بهدف حرمان الفلسطينيين من أدوات التأثير في الرأي العام العالمي[4].

(1) ريتشارد فالك، فلسطين: أفق التحرر من الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني، ترجمة: عبد الإله النعيمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2022، ص130-115.

(2) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1990م، ص420–435.

(3) جيفري أرونسون، الاستيطان والسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991م، ص225-210.

(4) Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood, Beacon Press, Boston, 2006, pp. 32–48.

وفي المحصلة، يسهم هذا الدعم، ضمن منظومة التواطؤ الدولي، في تكريس واقع «شريعة الغاب»، إذ تُستخدم القوة الدبلوماسية (الفيتو) لإجهاض أي مسار جاد نحو المحاسبة الدولية، بما يسمح باستمرار الانتهاكات دون مساءلة[1].

ثالثاً: الصمت الدولي أمام «الإبادة المعرفية»:

تمثل «الإبادة المعرفية» واحدة من أخطر الجرائم التي تُرتكب في ظل صمت دولي واضح، إذ تستهدف تدمير البنية التعليمية والثقافية للشعب الفلسطيني، بضرب المدارس والجامعات والمكتبات، واستهداف النخب العلمية والثقافية، ولا يقتصر الأمر على التدمير المادي، بل يتجاوزه إلى محاولات ممنهجة لقطع الصلة بين الشعب الفلسطيني وتاريخه وهويته، لا سيما في القدس، عبر المناهج التعليمية والتحكم في المؤسسات التربوية[2].

وعلى الرغم من خطورة هذه الممارسات، تكتفي المؤسسات الدولية المعنية (مثل اليونسكو) بإصدار بيانات خجولة، الأمر الذي يجعل هذا الصمت بمثابة «موافقة ضمنية» على محو الهوية الفلسطينية، ليس فقط مادياً، بل حضارياً ومعرفياً أيضًا، كما تتجلى هذه الجريمة في استهداف الكفاءات العلمية والبنية المعرفية، في محاولة لتفريغ المجتمع الفلسطيني من قدرته على إنتاج المعرفة، وصون ذاكرته الوطنية، وهو ما يهدد مستقبل الأجيال القادمة، ويعمّق حالة التجهيل القسري[3].

رابعاً: تآكل المؤسسات الدولية وفرض «شريعة الغاب»:

أدى العجز الدولي المتعمد عن تنفيذ القرارات الأممية (مثل القرار 194 الصادر عام 1948م بشأن حق عودة اللاجئين وتعويضهم، والقرار 242 لعام 1967م القائم على مبدأ الانسحاب مقابل السلام، والقرار 338 لعام 1973م الذي أكد ضرورة تنفيذ القرار 242 والدخول في مفاوضات سلام، والقرار 2334 لعام 2016م الذي أدان الاستيطان واعتبره انتهاكاً للقانون الدولي) إلى تآكل الثقة في المنظومة الدولية، وتحويل هذه القرارات إلى نصوص شكلية تفتقر إلى آليات إلزامية للتنفيذ، وفي مقابل هذا التعطيل، تُفرض إجراءات صارمة وفورية في نزاعات دولية أخرى، بما يعكس ازدواجية واضحة في تطبيق المعايير الدولية.

كما أن تجاهل الاحتلال لقرارات محكمة العدل الدولية، ورفضه الامتثال لقواعد القانون الدولي،

(1) هاني رمضان، مسار الشرعية الدولية لمواجهة مشروع الاحتلال والاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة: مقاربة تحليلية، مركز الأبحاث الفلسطيني، 2023، ص586، 594.

(2) نور مصالحة، نكبة فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمواجهة، دار الفيل، القدس، 2020، ص395-380.

(3) أحمد عبد الحليم، أمة تتعلم لعيش: التعليم الفلسطيني كسلاح ضد المحو، نون بوست، أكتوبر 2025، ص501، 503، 507.

يساعدان في إعادة تشكيل النظام الدولي وفق منطق القوة، إذ تغدو الهيمنة العسكرية والسياسية هي المحدد الفعلي لمفهوم الشرعية[1].

ولا يقتصر أثر هذا التحول على تقويض الحقوق الفلسطينية، بل يمتد ليهدد بنية السلم والأمن الدوليين، إذ يفتح المجال أمام قوى أخرى لتجاوز القانون الدولي والالتفاف على قواعده، مستندة إلى الحماية السياسية التي توفرها القوى الكبرى، وفي هذا السياق، يعزز هذا الواقع تصور الكيان الصهيوني لنفسه ككيان فوق المساءلة القانونية، مستنداً إلى اختلال موازين القوى الدولية، وما يرافقه من عجز ممنهج في تفعيل أدوات المحاسبة الدولية، الأمر الذي يكرس منطق الإفلات من العقاب، ويقوض الأسس الأخلاقية للنظام الدولي[2].

خامساً: المشاركة في «الإبادة المادية» وتجويع الشعب الفلسطيني:

لا يقتصر التواطؤ الدولي على الدعم المباشر، بل يشمل أيضاً «التواطؤ بالامتناع»، من خلال الصمت على سياسات الحصار والتجويع، لا سيما في قطاع غزة، فقد أصبح «التجويع» أداة سياسية تُستخدم بشكل ممنهج، في ظل استمرار الحصار واستهداف المنظمات الإغاثية، ويبرز ذلك في الضغوط الرامية إلى وقف تمويل المؤسسات الإنسانية (مثل الأونروا)، في محاولة لتصفية «قضية اللاجئين»، وإنهاء الشاهد الدولي على جريمة (النكبة)، وهو ما يمثل انتهاكاً قانونياً وأخلاقياً يهدف إلى تجريد الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في الحياة والغذاء[3].

وفي سياق أوسع، نجح المشروع الصهيوني في توظيف هذه البيئة الدولية عبر تقديم نفسه كـ«شريك أمني وإستراتيجي" للقوى الكبرى في الشرق الأوسط، ما جعل استمراره مرتبطاً بالمصالح الإمبريالية، وقد أدى ذلك إلى اختزال القضية الفلسطينية في الخطاب الدولي إلى "ملف إنساني"، بدلاً من كونها قضية "تحرر وطني"، وهو تحول يخدم إستراتيجيات «الهيمنة المركبة» التي تجمع بين السيطرة العسكرية والتأثير السياسي والإعلامي، وأمام هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات جديدة، مثل «الدبلوماسية الرقمية» والعمل الشعبي العابر للحدود، لكسر الحصار السياسي والمعرفي، وإيصال الرواية الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي بفاعلية أكبر[4].

---

(1) جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص175-150.

(2) هاني رمضان، مرجع سابق، ص586، 594، 604.

(3) منظمة العفو الدولية، تقرير: نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظامٌ قسري من الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية، فبراير 2022. (https://bit.ly/3B7VwP5)، هاني رمضان، مرجع سابق، ص605، 610.

(4) Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967, University of William B. Quandt, Peace Process: American

ونخلص مما سبق، إلى الآتي:

1. أن «التواطؤ الدولي وازدواجية المعايير» لا يمثلان مجرد انحراف ظرفي في سلوك النظام الدولي، بل يشكلان بُعداً بنيوياً يفسر عجز المنظومة الدولية عن فرض قواعدها على الحالة الفلسطينية، ويمنح المشروع الصهيوني هامش حركة واسعاً يتجاوز القيود القانونية والأخلاقية.

2. أن التحديات الجيوسياسية التي جرى تحليلها لم تكن متفرقة، بل جاءت مترابطة ضمن نسق إستراتيجي متكامل؛ إذ كشفت إستراتيجيات التفتيت الصهيونية في المطلب الأول عن البنية العميقة للمشروع التوسعي القائم على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، بينما أظهر المطلب الثاني كيف أسهمت مسارات التطبيع العربي في إعادة هندسة البيئة الإقليمية بما يخدم هذا المشروع، ويخفف من كلفة مواجهته، ثم جاء المطلب الثالث ليبرز الدور الحاسم للتواطؤ الدولي في توفير الغطاء السياسي والقانوني، بما يَحُول دون أي مسار فعلي للمساءلة أو الردع.

3. أن هذا الترابط بين التفتيت، والتطبيع، والتواطؤ الدولي، قد أفضى إلى إنتاج بيئة جيوسياسية «مواتية» سمحت بانتقال المشروع الصهيوني من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التمكين والتوسع، مستنداً إلى اختلال موازين القوى الإقليمية والدولية، وإلى تراجع فاعلية النظام القانوني الدولي، وبهذا المعنى، فإن المبحث الأول لا يكتفي بوصف التحديات، بل يكشف عن منظومة متكاملة من الأدوات والآليات التي تُعيد تشكيل الصراع وتعيد تعريف أولوياته.

وانطلاقاً من هذا التأطير، ينتقل البحث في المبحث التالي من تحليل «البيئة والسياقات» إلى تقييم «جوهر التهديد» ذاته، إذ سيتناول التهديد الصهيوني في أبعاده الوجودية على فلسطين، والقومية على المنطقة العربية، والقانونية على النظام الدولي، بما يتيح فهماً أعمق لكيفية اشتغال هذا المشروع كقوة مهيمنة تتجاوز حدود الجغرافيا إلى التأثير في بنية النظام العالمي.

.Press, Berkeley, 2005, pp. 25–41 California

المبحث الثاني:
تقييم التهديد الصهيوني

ينطلق هذا المبحث من اعتبار الصهيونية مشروعاً استعمارياً استيطانياً إحلالياً، يتجاوز السيطرة العسكرية إلى استهداف وجود «الآخر» الفلسطيني تاريخياً وجغرافياً وثقافيا، ولا يقتصر هذا التهديد على فلسطين، بل يمتد ليطال الأمن القومي العربي ويؤثر في بنية النظام الدولي عبر تقويض قواعد القانون الدولي.

وعليه، يتناول هذا المبحث التهديد الصهيوني في ثلاثة مستويات مترابطة: التهديد الوجودي على فلسطين، وانعكاساته على المنطقة العربية، ثم تأثيره على النظام الدولي، بما يتيح فهماً شاملاً لطبيعته وأبعاده، وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: التهديد الصهيوني على المستوى الفلسطيني

يتخذ التهديد الصهيوني على فلسطين طابعاً مركباً يتجاوز السيطرة العسكرية المباشرة؛ ليتجلى في مستويين متوازيين: مستوى مادي يستهدف الأرض عبر الاستيطان والتهويد، ومستوى معرفي يستهدف الإنسان عبر تجريف الوعي والذاكرة الوطنية، ويعكس هذا التداخل طبيعة الصراع بوصفه صراعاً وجودياً على الأرض والهوية، حيث تسعى فيه الصهيونية إلى إحلال كيان استيطاني محل الشعب الفلسطيني، ونفي وجوده التاريخي والجغرافي، وسيكون الحديث عن ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستيطان أداة للإحلال المكاني والتمزيق الجغرافي:

لا يمكن اختزال الاستيطان في كونه نشاطاً عمرانياً، بل يمثل إستراتيجية ديموغرافية - عسكرية تهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية ومنع قيام دولة متصلة، تقوم هذه السياسة على زرع كتل استيطانية كبرى (مثل معاليه أدوميم وأرئيل) في عمق الضفة الغربية، بما يؤدي إلى تقطيع أوصال المدن الفلسطينية وتحويلها إلى «بانتوستانات" معزولة، ويتعزز هذا التوجه عبر تشريعات "شرعنة البؤر"، التي تفرض واقعاً ديموغرافياً يجعل من أي انسحاب مستقبلي أمراً بالغ الصعوبة، بما يحوّل الاحتلال من وضع مؤقت إلى استعمار استيطاني دائم قائم على السيطرة[1].

(1) إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2024م، ص-240 255.

وفي هذا السياق، يبرز التمدد الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، بوصفه أخطر مظاهر التهديد المادي، إذ يستهدف السيطرة على «المنطقة ج» التي تشكل نحو 60% من مساحة الضفة، وتشير المعطيات إلى أن الاحتلال حجز أكثر من 68% من هذه المنطقة لصالح المستوطنات والقواعد العسكرية، مقابل حرمان الفلسطينيين من استخدام أكثر من 1% منها، الأمر الذي أدى إلى خنق الاقتصاد الوطني، وتجريد السكان من مواردهم، لا سيما في غور الأردن وشمال البحر الميت[1].

كما ترتبط هذه السياسات بمسار تاريخي ممنهج بدأ بالاستيلاء التدريجي على الأراضي، وتكثف بعد عام 1948م بهدف إحداث تغيير جذري في البنية الديموغرافية والجغرافية، بما يجعل الأرض محور الصراع، وركيزة بقاء المشروع الاستيطاني[2].

ثانياً: التهويد الممنهج (القدس والمقدسات نموذجاً):

يمثل التهويد أحد أبرز تجليات التهديد المركب، إذ تتعرض مدينة القدس لعملية إعادة تشكيل ديمغرافي ومعماري تستهدف طمس هويتها العربية والإسلامية والمسيحية، وتشمل هذه السياسات سحب هويات السكان، وهدم المنازل بذريعة عدم الترخيص، في مقابل التوسع في بناء أحياء استيطانية تحيط بالمدينة وتفصلها عن محيطها الفلسطيني، ولا يقتصر التهويد على البعد المادي، بل يمتد إلى إعادة صياغة الرواية التاريخية، بالحفريات أسفل المسجد الأقصى، والترويج لأسطورة «الهيكل» المزعوم، بما يمنح بعداً أيديولوجياً للسيطرة الاستعمارية[3].

كما تتكامل هذه السياسات مع ممارسات التهجير القسري، وهدم المنازل في مناطق متعددة، لا سيما في النقب والجليل والقدس، بهدف فرض أغلبية يهودية وترسيخ نظام «الأبارتهايد» (الفصل العنصري)، الذي يفرضه الاحتلال عبر أكثر من 50 قانوناً أساسياً تتحكم في تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين[4]، وبهذا، يتحول الصراع إلى معركة وجود وهوية، تستهدف اقتلاع الإنسان من أرضه، وإحلال بنية استيطانية بديلة[5].

(1) نور عرفة وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مجلة شبكة السياسات الفلسطينية، 2020، ص42-43.

(2) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، 1/112.

(3) وليد الخالدي، مرجع سابق، ص162-180.

(4) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، دار الجليل، دمشق، ط2، 1995م، 2/45.

(5) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1996م، 2/132.

ثالثاً: سياسة «التهويد» في التعليم كإبادة معرفية:

إلى جانب السيطرة المادية، تمارس الصهيونية نمطاً أكثر عمقاً من التهديد، يتمثل في «الإبادة المعرفية»، عبر استهداف منظومة التعليم والوعي الجمعي، وتبرز سياسة «التهويد"، بوصفها أداةً رئيسة في هذا السياق، إذ تُفرَض المناهجُ الإسرائيليةُ في المدارس الفلسطينية، لا سيما في القدس والداخل المحتل (1948م)، مع حذف المفاهيم الوطنية (مثل النكبة، المواجهة، حق العودة)، واستبدالها بسردية تعزز «يهودية الدولة»، وتهمش الوجود العربي[1].

وتهدف هذه السياسة إلى إعادة تشكيل وعي الأجيال الفلسطينية، بما يفصلها عن تاريخها وهويتها، ويُضعف قدرتها على تبني مشروع وطني تحرري، كما يتعزز هذا التوجه عبر استهداف المؤسسات التعليمية والكفاءات العلمية بالاعتقال أو التصفية، إضافة إلى التحكم في تراخيص المدارس، بما يفرض بيئة تعليمية خاضعة للهيمنة، وبذلك لا يقتصر التهديد على الحاضر، بل يمتد إلى المستقبل، بمحاولة تفريغ المجتمع الفلسطيني من قدرته على إنتاج المعرفة، وحفظ الذاكرة، وهذا يُعَدّ شكلاً متقدماً من أشكال محو الهوية الذي يتجاوز الإبادة المادية إلى التدمير الحضاري الشامل[2].

ومما سبق، يتضح الآتي:

1. أن التهديد الصهيوني على فلسطين لا يقوم على ممارسات متفرقة، بل يتشكل ضمن منظومة متكاملة، تتداخل فيها الأبعاد: المادية، والمعرفية، والديموغرافية؛ فالاستيطان يعيد تشكيل الجغرافيا، ويفرض وقائع يصعب التراجع عنها، بينما يعمل التهويد على طمس الهوية، وإعادة صياغة الفضاء الرمزي، في حين تستهدف سياسات «التهويد" البنية العميقة للوعي عبر تفكيك الذاكرة الجمعية، وإعادة إنتاجها وفق سردية مغايرة، ويكشف هذا التداخل عن طبيعة المشروع الصهيوني بوصفه مشروعاً إحلالياً شاملاً لا يكتفي بالسيطرة على الأرض، بل يسعى إلى إعادة تشكيل الإنسان والهوية بما يضمن استمراريته.
2. أن نجاح هذه السياسات لم يكن نتاج عوامل داخلية فحسب، بل ارتبط ببيئة إقليمية ودولية سمحت بتكريسها وتوسيع نطاقها، الأمر الذي يجعل فلسطين بمثابة «المركز» الذي تنطلق منه ديناميات المشروع، في حين يظل تثبيت هذا المركز مرهوناً بإضعاف «الأطراف» العربية، ومنع تشكل أي منظومة إسناد قادرة على موازنته، وبذلك فإن سياسات الاستيطان والتهويد لا تمثل غاية في ذاتها، بل تمهيدًا لمشروع أوسع يستهدف إعادة تشكيل المجال الإقليمي برمته.

(1) نصير عاروري، مرجع سابق، ص425-410.

(2) أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص501، 503، 507.

3. أن التهديد الصهيوني على فلسطين هو تهديد مركب يجمع بين مصادرة الأرض، والمحو الثقافي، والتغيير الديموغرافي، في إطار سعي ممنهج لتصفية القضية الفلسطينية من جذورها.

ومن هذا المنطلق، ينتقل البحث في المطلب التالي إلى تحليل امتدادات هذا التهديد خارج فلسطين، وكيف تحول إلى خطر مباشر يطال عمق الأمن القومي العربي عبر آليات الاختراق والتفكيك وإعادة هندسة المنطقة.

المطلب الثاني: التهديد الصهيوني على المنطقة العربية

لم يعد التهديد الصهيوني للمنطقة العربية محصوراً في الأبعاد العسكرية التقليدية، بل انتقل إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على «الاختراق الناعم» والسيطرة البنيوية على مفاصل الدولة، بما يعيد تعريف مفهوم السيادة؛ ليغدو شكلياً وخاضعاً لأنماط هيمنة غير مباشرة، ويعكس هذا التحول انتقال المشروع الصهيوني من منطق المواجهة إلى منطق الاختراق، مستفيداً من التحولات الإقليمية والتباينات بين الدول العربية؛ لتوسيع نفوذه، وترسيخ موقعه كقوة إقليمية مهيمنة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: اختراق الأنظمة الأمنية والسيادية:

يمثل اختراق البنى الأمنية والسيادية للدول العربية أحد أخطر تجليات هذا التهديد، إذ تجاوزت الممارسات حدود التجسس التقليدي إلى «توطين» أدوات المراقبة داخل المؤسسات نفسها، فبتصدير تقنيات التجسس المتقدمة، مثل («بيغاسوس» من إنتاج شركة NSO)، أصبحت هذه الأدوات وسائل لمراقبة النخب السياسية والمعارضين، بل وحتى دوائر صنع القرار، في الدول المطبعة وغير المطبعة على حد سواء[1].

ولا يقتصر أثر هذا الاختراق على انتهاك الخصوصية، بل يمتد إلى كشف الأسرار السيادية، وإضعاف القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، مما يجعل الأمن الوطني العربي عرضة للتوجيه الخارجي، وفي هذا السياق، يتقاطع هذا المسار مع مفهوم «المركب الأمني» الذي يفسر كيفية تغلغل الكيان الصهيوني في البيئة الإقليمية، وتحوله تدريجياً من «خصم» إلى «شريك أمني»، الأمر الذي يفضي إلى تفكيك مفهوم الأمن القومي العربي لصالح ترتيبات أمنية تخدم مصالحه[2].

(1) رونين بيرغمان، انهض واقتل أولًا: التاريخ السري للاغتيالات المستهدفة في إسرائيل، ترجمة: إسماعيل فوزي، دار الساقي، بيروت، 2019، ص605-580.

(2) Barry Buzan, op.cit, pp. 45–60.

ثانياً: تفكيك منظومة الأمن القومي الجماعي:

سعى المشروع الصهيوني إلى تقويض أي إطار عربي جامع للأمن المشترك، مستفيداً من إستراتيجية «الاتفاقيات الثنائية» التي أعادت تشكيل العلاقات الإقليمية خارج الإطار الجماعي؛ فاستُبدل مفهوم «الأمن القومي العربي» بترتيبات أمنية مجزأة تكون فيها «إسرائيل» محوراً رئيساً.

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف العدو والصديق، فغدا الكيان شريكاً في مواجهة تهديدات ثانوية أو مصطنعة، الأمر الذي أفرغ مؤسسات العمل العربي المشترك من مضمونها، وأدخل الدول العربية في حالة انكشاف إستراتيجي، سواء على المستوى الأمني أم الاقتصادي، بما يعزز قابلية الهيمنة الصهيونية على المدى الطويل[1].

ثالثاً: التبعية التكنولوجية والهيمنة الرقمية:

تشكل التبعية التكنولوجية أحد أخطر أوجه الهيمنة الحديثة، إذ تُربط أنظمة الدفاع والاتصالات والخدمات الحيوية في بعض الدول العربية بالخبرة والتقنيات الصهيونية، ويؤدي هذا الارتباط إلى خلق حالة من الارتهان الدائم، إذ تصبح هذه الأنظمة غير قادرة على العمل أو التطوير دون موافقة ضمنية من الطرف المزود[2].

كما أن اعتماد «التكنولوجيا الأمنية» الإسرائيلية، لا سيما في مجالات المراقبة وحماية الحدود، يحول المجتمعات العربية إلى بيئات مفتوحة لاختبار أدوات الضبط والسيطرة، وهي تقنيات طُوّرت أساساً في سياق السيطرة على الفلسطينيين، ويترتب على ذلك تقويض الاستقلال التقني والسياسي، وربط الأمن الداخلي للدول العربية بالتفوق التكنولوجي الصهيوني، بما يسلبها هامش القرار السيادي[3].

رابعاً: تهديد الموارد وإعادة هندسة المنطقة:

يمتد التهديد الصهيوني إلى مجال السيطرة غير المباشرة على الموارد الحيوية، لا سيما في مجالي المياه والغذاء، عبر ما يُعرف بـ«دبلوماسية التكنولوجيا»، فبالتغلغل في المشاريع الزراعية والمائية، يسعى الكيان إلى جعل الأمن الغذائي والمائي العربي رهينة للتعاون معه، بما يمنحه أدوات ضغط إستراتيجية[4]،

(1) يائير إيفرون، إسرائيل والجوار العربي: استراتيجيات الردع والتحالف، ترجمة: مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1995 (مع تحديثات حول أثر اتفاقيات أبراهام 2021)، ص160-142.

(2) جوناثان كوك، إسرائيل وفلسطين: انحسار الأمل وتصاعد العنصرية، دار الفيل، القدس، 2018م، ص230-215.

(3) بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص417-416.

(4) يوسف الصايغ، الاقتصاد الإسرائيلي: القوة والضعف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982 (محدث بدراسات المركز العربي للأبحاث 2022)، ص335-310.

ويتكامل هذا المسار مع مشاريع اقتصادية وإقليمية كبرى، مثل: «ممر السلام»، و"اتفاقيات أبراهام"، التي تهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، وتحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى ملف تقني – اقتصادي.

كما يفتح هذا التوجه المجال لفرض واقع جديد قائم على «السيولة الحدودية»، وإضعاف الدولة الوطنية، بما يسمح بتوسيع النفوذ الصهيوني، وفرض ترتيبات أمنية عابرة للحدود[1].

مما سبق، يتضح الآتي:

1. أن التهديد الصهيوني على المنطقة العربية لم يعد تهديداً خارجياً تقليدياً، بل تحول إلى عملية اختراق بنيوي، يستهدف تفكيك منظومة الأمن القومي، وإعادة تشكيلها من الداخل، فاختراق الأنظمة الأمنية، وتفكيك العمل العربي المشترك، وفرض التبعية التكنولوجية، والسيطرة على الموارد، كلها أدوات تعمل ضمن رؤية إستراتيجية تهدف إلى إعادة إنتاج المنطقة كفضاء خاضع للهيمنة الصهيونية.
2. أن نجاح هذا الاختراق لم يكن ليتم لولا استثمار الأزمات الداخلية العربية، وتوظيف خطاب «التهديدات البديلة» لإعادة تعريف أولويات الأمن الإقليمي، بما يسمح بدمج الكيان، باعتباره فاعلا مركزيا، وفي هذا السياق، يصبح تفكيك النظام العربي هدفاً بحد ذاته، بما يضمن منع تشكل أي تكتل قادر على موازنته أو مواجهته.
3. أن استباحة الأمن القومي العربي لا تنفصل عن استباحة النظام الدولي ذاته، إذ يشكل غياب المساءلة الدولية الغطاء الذي يتيح استمرار هذه السياسات، ومن هنا، ينتقل البحث في المطلب التالي إلى تحليل التهديد الصهيوني على النظام الدولي، وكيف أسهمت ازدواجية المعايير وتجاهل القرارات الأممية في ترسيخ منطق «شريعة الغاب» وتقويض أسس القانون الدولي.

المطلب الثالث: التهديد الصهيوني على النظام الدولي

يمثل التهديد الصهيوني في ممارساته المعاصرة تحدياً بنيوياً عميقاً للنظام الدولي الذي تشكّل عقب الحرب العالمية الثانية، إذ لا يقتصر تأثيره على الجغرافيا الفلسطينية، بل يمتد ليطال الأسس الفلسفية والقانونية التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة، فتكريس حالة «الاستثناء الصهيوني» من المحاسبة الدولية لا يؤدي فقط إلى إضعاف آليات العدالة، بل يسهم في إعادة تشكيل النظام العالمي وفق منطق القوة، بما يحوّل القانون الدولي من أداة لتنظيم العلاقات إلى إطار شكلي يخضع لموازين الهيمنة، وذلك على النحو الآتي:

(1) سامي العريان، مرجع سابق.

أولاً: تقويض المبادئ الآمرة في القانون الدولي:

أدى استمرار الاحتلال الصهيوني، وما يرافقه من سياسات الاستيطان الإحلالي والفصل العنصري، إلى انتهاك صارخ للقواعد الآمرة في القانون الدولي، وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهذه الانتهاكات لا تمثل مجرد خرق قانوني عابر، بل تعكس توجهاً ممنهجاً لإعادة تعريف هذه القواعد بما يخدم واقع الهيمنة[1].

وقد أدى عجز المنظومة الدولية عن إلزام الكيان الصهيوني بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في خلق سابقة قانونية خطيرة، تُعيد شرعنة الاستعمار الاستيطاني في القرن الحادي والعشرين، وتقوّض إرث «تصفية الاستعمار» الذي شكّل أحد أهم منجزات القانون الدولي الحديث[2].

كما أن تجاهل قرارات الشرعية الدولية (مثل القرار 194 والقرار 242)، في ظل دعم سياسي يوفر حالة مستمرة من «الإفلات من العقاب»، أدى إلى إضعاف مصداقية المنظمات الدولية، وتحويل القانون الدولي إلى نصوص شكلية غير قادرة على حماية الشعوب أو صون السلم العالمي[3].

ثانياً: شلل الأمم المتحدة وتجاهل القرارات الدولية:

يُعد الكيان الصهيوني من أكثر الكيانات انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وهو ما انعكس في حالة «شلل وظيفي» داخل المؤسسة الأممية، فقد أدى تجاهل قرارات (مثل القرار 194 بشأن عودة اللاجئين، والقرار 2334 بشأن عدم شرعية الاستيطان) إلى تقويض فاعلية الأمم المتحدة، باعتبارها آلية لضبط السلوك الدولي[4].

ويتعزز هذا الشلل بالاستخدام المتكرر لأداة «الفيتو»، بما يعطل الإرادة الدولية الجماعية ويحول دون اتخاذ إجراءات رادعة، ولا يقتصر أثر هذا الواقع على القضية الفلسطينية، بل يمتد ليشجع دولاً أخرى على انتهاك القواعد الدولية، مستندة إلى مبدأ «الإفلات من العقاب". كما أن استمرار سياسات الضم الفعلي والاستيطان في الضفة الغربية والقدس يمثل تحدياً مباشراً لميثاق الأمم المتحدة، ويهدد بإعادة فتح باب تغيير الحدود بالقوة، الأمر الذي يضع استقرار النظام الدولي في دائرة الخطر، ويكرّس تصور الكيان لنفسه، بوصفه كيانا فوق القانون، بما يفرغ مفهوم العدالة الدولية من مضمونه الأخلاقي والقانوني[5].

(1) ريتشارد فالك، فلسطين: مرجع سابق، ص102-85.

(2) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، ط1، 2007م، ص315-310.

(3) هاني رمضان، مرجع سابق، ص586، 594.

(4) Noam Chomsky, World Orders Old and New ,Columbia University Press, New York, 1996, pp. 201-225.

(5) هاني رمضان، مرجع سابق، ص586، 594، 601، 604.

ثالثاً: فرض «شريعة الغاب» وتقنين العنف البنيوي:

في ظل هذه التحولات، يشهد النظام الدولي انتقالاً تدريجياً من «سيادة القانون» إلى «شريعة الغاب»، إذ تُستبدل قواعد الدبلوماسية بآليات القوة، مثل الاغتيالات العابرة للحدود، والحروب الاستباقية، والعقوبات الجماعية (مثل حصار غزة)، إن قبول المجتمع الدولي بهذه الممارسات تحت ذرائع «الأمن»، بحيث يسهم في تقنين العنف البنيوي، ويجعله أداة مشروعة في إدارة العلاقات الدولية[1].

ولا يقف الأمر عند حدود الممارسات، بل يمتد ليؤثر في بنية الاستقرار العالمي، إذ يؤدي استمرار الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني دون حل عادل إلى إنتاج توترات أمنية وسياسية تتجاوز حدود المنطقة، كما يعزز غياب العدالة الدولية من مشاعر الظلم والإحباط لدى الشعوب، بما قد يؤدي إلى تصاعد العنف والتطرف، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين[2].

ويُستخدم هذا الصراع أيضاً، باعتباره ذريعةً لتبرير تدخلات خارجية في شؤون المنطقة، مما يعمّق الأزمات الدولية، ويقوض أسس التعاون بين الدول، ويعيد تشكيل العلاقات الدولية وفق منطق القوة بدلاً من قواعد السيادة المتساوية[3].

رابعاً: تهديد منظومة حقوق الإنسان العالمية:

أدى الصمت الدولي تجاه «جرائم الإبادة المادية والمعرفية» في فلسطين إلى تقويض الطابع «العالمي» لمنظومة حقوق الإنسان، إذ بات تطبيق هذه الحقوق انتقائياً، يخضع للاعتبارات السياسية أكثر من كونه التزاماً قانونياً وأخلاقيا، وعندما تُستثنى حالة بعينها من الحماية، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار مصداقية هذه المنظومة، وتحويلها إلى أداة تُستخدم ضد الخصوم دون غيرهم[4].

كما أسهم هذا الواقع في بروز حالة من الاستقطاب الدولي غير المتكافئ، إذ تُستخدم أدوات القوة الدبلوماسية (مثل حق النقض/الفيتو) بدلاً من دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد أدى هذا الانحياز إلى تعطيل فاعلية مجلس الأمن، وتحويله من أداة لحفظ السلم الدولي إلى أداة لتكريس الاختلال في موازين القوى.

---

(1) weN ,xuoriG dna suartS ,rarraF ,yciloP ngieroF .S.U dna ybboL learsI ehT ,tlaW nehpetS dna remiehsraeM nhoJ .5PwV7B3/yl.tib//:sptth) 871-151.pp ,7002 ,kroY.

(2) هاني رمضان، مرجع سابق، ص605، 610.

(3) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص310، 315.

(4) منظمة هيومن رايتس ووتش، تجاوز الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد، تقرير رسمي، نيويورك، أبريل، 2021، (https://bit.ly/4eR7XwZ).

ويضع هذا الواقع المجتمع الدولي أمام اختبار قيمي حقيقي، يتمثل في الاختيار بين الالتزام بمبادئ العدالة والشرعية الدولية، أو الخضوع لمنطق المصالح الضيقة، والأيديولوجيات المهيمنة، وهو ما ينذر بإعادة تشكيل النظام الدولي على أسس غير عادلة، ويهدد باندلاع أزمات عالمية أعمق[1].

ومما سبق، يتضح الآتي:

1. أن التهديد الصهيوني لم يعد مقتصراً على نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تحول إلى عامل بنيوي يعيد تشكيل طبيعة النظام الدولي ذاته، بتقويض القواعد الآمرة في القانون الدولي، وتعطيل فاعلية المؤسسات الأممية، وفرض منطق القوة بديلاً عن الشرعية القانونية، فاستمرار حالة «الإفلات من العقاب»، وتكريس «الاستثناء الصهيوني»، أسهما في إضعاف الثقة بالعدالة الدولية، وتحويل القانون الدولي إلى إطار شكلي يخضع لاعتبارات الهيمنة السياسية.

2. أن شلل الأمم المتحدة، الناتج عن تعطيل القرارات الدولية باستخدام أدوات مثل «الفيتو»، لم يؤدِ فقط إلى إضعاف القضية الفلسطينية، بل فتح المجال أمام أنماط مشابهة من الانتهاكات في مناطق أخرى، مما يهدد بتفكك منظومة الضبط الدولي برمتها، ويتكامل ذلك مع التحول نحو «شريعة الغاب»، إذ أصبح العنف البنيوي، والعمليات العسكرية غير المقيدة، والعقوبات الجماعية أدوات مقبولة ضمنياً في إدارة العلاقات الدولية، بما يقوض أسس السلم والأمن العالميين.

3. أدى التآكل المتسارع في منظومة حقوق الإنسان إلى فقدانها طابعها العالمي، نتيجة التطبيق الانتقائي الذي أفرغها من مضمونها الأخلاقي، وحولها إلى أداة سياسية تخدم مصالح القوى الكبرى، وبهذا لم يعد التهديد الصهيوني موجهاً ضد فلسطين أو المنطقة العربية فحسب، بل بات يمثل تحدياً شاملاً يطال بنية النظام الدولي، ويضعه أمام أزمة وجودية تتعلق بقدرته على الاستمرار كمنظومة قائمة على القانون.

4. أن التهديد الصهيوني لم يعد احتلالاً عسكرياً تقليدياً، بل تحول إلى منظومة شاملة تستهدف الوجود المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني عبر «الإبادة المعرفية»، ومصادرة الجغرافيا، لا سيما في «المنطقة ج». كما يتجاوز هذا التهديد فلسطين ليطال المنطقة العربية باختراق «المركب الأمني»، وتفكيك منظومة الأمن القومي، مستفيداً من مسارات التطبيع لإعادة تشكيل الإقليم.

5. يبرز المشروع الصهيوني، باعتباره عامل تقويض للنظام العالمي عبر إضعاف القانون الدولي،

(1) Mailliw B. Quanud, Doc. , pp. 52–14.

وتعطيل قرارات الأمم المتحدة، وفرض منطق «شريعة الغاب»، بما يهدد مصداقية منظومة العدالة الدولية واستقرارها.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، ينتقل البحث في المبحث الثالث من تحليل التهديد إلى بناء «إستراتيجيات المواجهة الشاملة»، بتفعيل مسارات الشرعية الدولية، وتعزيز أدوات الضغط، وحماية الهوية الوطنية، بما يمثل تحولاً من رصد المخاطر إلى الفعل الإستراتيجي لمواجهة مشروع الهيمنة الصهيونية.

المبحث الثالث: إستراتيجيات المواجهة الشاملة

إن التغول الصهيوني في تقويض النظام الدولي الذي حلله المطلب السابق، وما نتج عنه من فرض «شريعة الغاب» وتكريس الاستثناء القانوني، وضع القضية الفلسطينية أمام خيار وجودي يحتم الانتقال من «إدارة المظلومية» إلى «إدارة المواجهة الشاملة»، فبينما سعى الاحتلال لتصفية القضية عبر التفتيت والتطبيع والتهديد الدولي، تنبثق إستراتيجيات مواجهة تعيد تعريف الصراع كمعركة تحرر شاملة مدعومة بالشرعية والقوة الناعمة، ومن هنا، يفتتح هذا المبحث مسارات المواجهة الشاملة، بدءاً بالاشتباك السياسي والدبلوماسي الذي يسعى لنقل المعركة إلى أروقة العدالة الدولية، وتوظيف الفضاء الرقمي لكسر الهيمنة السردية الصهيونية.

تستند إستراتيجية المواجهة الشاملة إلى تكامل الأدوار بين الداخل الفلسطيني والعمق الدولي، وهي إستراتيجية تهدف إلى رفع كلفة الاحتلال: سياسياً، واقتصادياً، ومعرفياً، وميدانياً، حيث يركز هذا المبحث على الأدوات التي تمكن الشعب الفلسطيني من استعادة زمام المبادرة، وإفشال مخططات «المحو»، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: المرجعية القرآنية في سنن الصراع:

تُعد المرجعية القرآنية الركيزة الأساسية في صياغة إستراتيجية المواجهة الشاملة، إذ تنطلق الرؤية القرآنية من أن الصراع بين الحق والباطل ليس صراعاً عشوائياً، بل تحكمه «السنن الإلهية» الثابتة التي لا تتبدل، وفهم هذه السنن يمنح الفاعل المواجه قدرة على قراءة الواقع بعيداً عن الهزيمة النفسية، ويوفر أساساً لاستشراف المستقبل وفق الوعد الإلهي بنصرة الحق، كما يحوّل الصراع من حالة رد فعل إلى مسار إستراتيجي واعٍ وممتد تاريخيًّا:

أولاً: السنن الإلهية كإطار حاكم للصراع:

تمثل السنن الإلهية قوانين مطردة تحكم حركة المجتمعات والتاريخ، وهي الأساس في بناء وعي إستراتيجي يتجاوز العشوائية؛ فالصراع مع المشروع الصهيوني ليس مجرد صراع حدود، بل هو تمثل لصراع قيمي عميق، ما يجعل هذه السنن بمثابة «خارطة طريق» ثابتة، وفي هذا السياق، تبرز «سنة التداول» التي تؤكد أن القوة ليست قدراً دائماً لأي طرف، بل هي حالة متغيرة يداولها الله سبحانه وتعالى بين الناس، وهو ما يعني أن العلو الصهيوني الراهن، على الرغم من دعمه الدولي، هو علو مؤقت، كما أن هذه السنة تمنع الهزيمة النفسية، وتؤسس لإستراتيجيات «نفس طويل» ترى في الانتكاسات مراحل لإعادة البناء لا نهاية للصراع[1].

ثانياً: سنة التدافع ووجوب الإعداد الشامل كمنطلق للمواجهة:

يؤصل القرآن الكريم لمبدأ «التدافع» بوصفه ضرورة لحفظ التوازن ومنع الفساد، إذ لا يمكن رفع الظلم إلا بمواجهة أهل الحق لأهل الباطل، ومن ثَمَّ، فإن الاستسلام للواقع أو القبول بـ«الأمر الواقع» يتناقض مع هذه السنة، التي تجعل المواجهة أشكالها بكافة: عسكرية، واقتصادية، وفكرية، ضرورة شرعية وإستراتيجية، وفي مواجهة المشروع الصهيوني، يعني التدافع: ضرورة بناء قوة موازية تشمل كافة المجالات لمنع السيطرة على المنطقة، ويرتبط ذلك بسنة «الأخذ بالأسباب» المتمثلة في الأمر الإلهي بقوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ [الأنفال: 60]، إذ تشمل القوة جميع الأبعاد: العسكرية، والاقتصادية، والإعلامية، والعلمية، بما يفرض على الأمة الابتكار المستمر في أدوات المواجهة، وعدم الاكتفاء بالحد الأدنى من الفعل[2].

ثالثاً: الابتلاء والتمحيص والاستبدال كقوانين لإعداد التمكين

يربط القرآنُ الكريمُ النصرَ بمرحلة حتمية من الابتلاء والتمحيص، إذ يتم صقل المجتمعات المؤمنة واختبار قدرتها على الثبات، وعليه فإن التضحيات التي يشهدها الشعب الفلسطيني لا تمثل حالة عبثية، بل هي جزء من عملية إعداد تاريخي للتمكين، إذ يتحول الألم إلى وقود للاستمرار في المواجهة، وفي المقابل، تحذر «سنة الاستبدال» من خطورة القعود، إذ إن التخلي عن واجب الجهاد والمواجهة يؤدي إلى استبدال الأمة بغيرها، وهذا يجعل الصراع ذا بعد وجودي يرتبط بحفظ الهوية

(1) عبد الكريم زيدان، سنن الله في الأمم والجماعات والأفراد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م، ص18-15 و78؛ سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط33، 2003م، 1/478.

(2) وهبة الزحيلي، التفسير المنير، دار الفكر، دمشق، 1991م، 2/412؛ محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، القاهرة، 1947م، 2/482.

والدور الحضاري، ومن هنا، فإن الإستراتيجية الناجحة هي التي تستثمر في بناء الإنسان القادر على الصمود وتحمل أعباء المواجهة والتحرير[1].

رابعاً: طبيعة الباطل، وخصائص العدو في المنظور القرآني:

يقدم القرآن الكريم رؤية دقيقة لطبيعة الباطل، فهو «زهوق» بطبعه مهما بلغ من قوة، وهو كـ«الزبد» الذي يعلو ثم يذهب جفاءً، ما يكشف هشاشته البنيوية على الرغم من انتفاخه الظاهري، وفي سياق المشروع الصهيوني، تعكس هذه الرؤية أن قوته المادية تفتقر إلى الأسس القيمية والأخلاقية، ما يجعلها قابلة للتآكل الذاتي، كما يقدم القرآن الكريم خصائص سلوكية للعدو، مثل: نقض العهود، والخوف من المواجهة المباشرة، والحرص على الحياة، وهي سمات يمكن توظيفها إستراتيجياً في بناء خطط المواجهة العسكرية والسياسية، وفهم هذه الخصائص يُمَكِّنُ من استثمار نقاط ضعف العدو، وكشف تناقضاته الداخلية[2].

خامساً: حتمية زوال الباطل والوعد بالنصر كدافع إستراتيجي:

تُختتم السنن القرآنية بحقيقة مركزية تتمثل في حتمية زوال الباطل، قال تعالى: ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً﴾ [الإسراء: 81]، وهي ليست دعوة للركون، بل حافزًا للعمل المستمر، فاليقين بزوال «الباطل الصهيوني» يدفع إلى تطوير أدوات المواجهة بالإمكانات المتاحة، ويعزز القدرة على الصمود رغم اختلال موازين القوى، وهذا الوعد يشكل «محركاً إستراتيجياً» يربط الإيمان بالفعل، ويجعل من الصراع مساراً تصاعدياً ينتهي بتمكين الحق، استناداً إلى أن الباطل يحمل في داخله بذور فنائه المتمثلة في الظلم والتناقض مع القيم الإنسانية[3].

سادسا: ترسيخ مسؤولية الأمة في الفكر والثقافة العربية:

تُعدّ المواجهة مع المشروع الصهيوني في الوعي المعاصر مسؤولية حضارية ذات طابع وجودي، تتجاوز الإطار الجغرافي لفلسطين لتشمل الفضاء العربي والإسلامي بأكمله؛ ذلك أن القضية الفلسطينية تمثل

(1) أبو الأعلى المودودي، تفهيم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، 1/245-247؛ محمد الغزالي، نظرات في القرآن، نهضة مصر، القاهرة، 2005م، ص188.

(2) محمد الطاهر عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، 1997م، 15/164-165؛ محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، القاهرة، 1991م، 4/2120.

(3) محمد الطاهر عاشور، مرجع سابق، 15/164؛ الطنطاوي، بنو إسرائيل في الكتاب والسنة، دار الشروق، القاهرة، 1998م، ص340-342.

«حجر الزاوية» في معادلة الاستقرار الإقليمي، والمرتكز المركزي لهوية الأمة، وينبع هذا التحول من نطاق المسؤولية المحلية إلى الأفق القومي والديني من إدراكٍ لطبيعة المشروع الصهيوني، الذي لا يقتصر على احتلال الأرض، بل يسعى إلى فرض سيادة جيوسياسية عليا تعيد تشكيل الإقليم، وتفرغ السيادة العربية من مضمونها عبر تكريس أنماط التبعية التكنولوجية والأمنية، وعليه، فإن الدفاع عن القدس لا ينحصر في بعده الجغرافي، بل يمثل دفاعاً عن الذات العربية ومستقبلها، في مواجهة مشاريع التفتيت التي عبّرت عنها أطروحات مثل "خطة ينون" و"عقيدة الأطراف"، والتي ترى في وحدة الأمة وتماسكها خطراً وجودياً يجب تفكيكه إلى كيانات طائفية وعرقية هشة[1].

ويستند ترسيخ هذه المسؤولية في الوعي الجمعي إلى المرجعية القرآنية التي تؤصل لسنن الصراع، وعلى رأسها «سنة التدافع" بوصفها قانوناً يحكم حركة التاريخ، ويجعل من مواجهة الظلم ضرورة لحفظ التوازن ومنع الفساد، كما يشكل الالتزام بهذه المسؤولية سداً أمام «سنة الاستبدال"، إذ إن تراجع الأمة عن دورها في حماية مقدساتها وتاريخها، مما يفضي إلى فقدانها موقعها في الفعل الحضاري، ومن هذا المنطلق، تبرز «وحدة الساحات"، باعتبارها خيارا إستراتيجيا يتجاوز البعد التكتيكي؛ ليعكس وعياً بترابط مصير الأمة؛ فاستفراد العدو بساحة معينة يمهد لتفكيك بقية الساحات في ظل نظام دولي تحكمه اختلالات القوة وازدواجية المعايير[2].

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التصدي لمحاولات «الإبادة المعرفية» التي تستهدف الوعي العربي وإعادة تشكيل الهوية ضمن أطر مصطنعة، ويستدعي ذلك بناء رواية معرفية متماسكة تُغرس في المؤسسات التعليمية والثقافية، تعيد تعريف الصراع بوصفه مواجهة بين مشروع تحرر إنساني ومنظومة استعمارية إحلالية.

إن تحويل المعرفة إلى أداة إستراتيجية يعزز مناعة المجتمع، ويحمي الذاكرة الوطنية من التآكل، ويحدّ من تأثيرات التطبيع التي تسعى إلى تقزيم القضية وتحويلها إلى ملف ثانوي، وبذلك، يصبح الوعي ركيزة أساسية لضمان استمرارية الفعل المواجه بوصفه خياراً وجودياً يحفظ للأمة تماسكها واستقلالها الحضاري[3].

ومما سبق، يتضح الآتي:

1. أن المرجعية القرآنية لا تمثل مجرد إطار وعظي أو أخلاقي، بل تشكل منظومة تحليلية وإستراتيجية متكاملة لفهم طبيعة الصراع وإدارته، فهي تقدم قراءة عميقة لسنن التاريخ

(1) رشيد الخالدي، مرجع سابق، ص155-152.

(2) عماد الدين خليل، التفسير الإسلامي للتاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1981م، ص210.

(3) منير شفيق، استراتيجية التحرير: دراسة استراتيجية في الصراع العربي الصهيوني، دار الناشر، عمان، ط1، 1988م، ص198.

وحركة المجتمعات، وتؤسس لوعي إستراتيجي يدرك أن الصراع بين الحق والباطل محكوم بقوانين ثابتة، تقوم على التداول، والتدافع، والابتلاء، والأخذ بالأسباب، وصولاً إلى حتمية انتصار الحق في نهاية المطاف.

2. أن استيعاب هذه السنن لا يقتصر على البعد النظري، بل ينعكس مباشرة في بناء الإنسان المواجه القادر على الثبات، وفي صياغة إستراتيجيات مواجهة طويلة النفس تتجاوز ردود الفعل الآنية إلى التخطيط الواعي والممنهج.

3. تكشف الرؤية القرآنية أن النصر ليس حدثاً عارضاً، بل نتيجة تفاعل مركب بين الإيمان والعمل، وبين الوعي والقدرة، وهو ما يفرض على الأمة الانتقال من حالة التلقي إلى حالة الفعل، ومن انتظار التحولات إلى صناعتها ضمن إطار السنن الإلهية التي لا تحابي أحدا، وفي هذا السياق، تصبح المرجعية القرآنية أداة لتحرير الوعي من الهزيمة النفسية، وإعادة توجهه نحو المبادرة، بما يضمن استمرارية الصراع وفق منطق التراكم الإستراتيجي لا الانقطاع أو الارتداد.

وانطلاقاً من هذا الأساس النظري الذي يؤطر طبيعة الصراع، ويحدد قواعده، ينتقل البحث في المطلب التالي إلى تجسيد هذه السنن على أرض الواقع، بتحليل المواجهة الشعبية الميدانية بوصفها التعبير العملي عن «سنة التدافع»، والأداة الحية التي تحول الوعي إلى فعل، وتمنع استفراد الباطل بمقدرات الأرض والإنسان.

المطلب الثاني: المواجهة الشعبية الميدانية

تمثل المواجهة الشعبية الميدانية أحد أبرز تجليات الفعل الإستراتيجي في مواجهة المشروع الصهيوني، إذ تنتقل من كونها ردود أفعال متفرقة إلى منظومة نضالية واعية قادرة على إحداث تحولات حقيقية في موازين القوى، وقد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة أن هذا النمط من المواجهة، حين يتكامل مع الوعي المجتمعي والابتكار الميداني، يمكنه أن يفرض تراجعات إستراتيجية على الاحتلال، ويكسر فرضية تفوقه المطلق، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: منطق الاستنزاف كمدخل لإجبار الاحتلال على التراجع:

تُظهر التجارب الميدانية أن الاستنزاف طويل الأمد يمثل أحد أكثر الأدوات فعالية في مواجهة الاحتلال، إذ يقوم على رفع كلفة البقاء إلى مستوى يفوق المكاسب المتوقعة، وقد تجسد ذلك بوضوح

في قطاع غزة، الذي شكل على مدى سنوات ساحة استنزاف مستمرة، انتهت بإجبار الاحتلال على الانسحاب عام 2005م، ولم يكن هذا الانسحاب نتيجة قرار سياسي طوعي، بل جاء تحت ضغط العمليات المواجهة التي استهدفت المستوطنات وخطوط الإمداد، مما جعل الوجود العسكري عبئاً لا يمكن تحمله[1].

كما تعزز هذا المنطق لاحقاً بتطور منظومة الردع في غزة، إذ تمكنت المواجهة من نقل المعركة إلى عمق الكيان، وفرض معادلة جديدة جعلت الجبهة الداخلية هدفاً مباشراً، ففي الحروب المتتالية، فشل الاحتلال في تحقيق أهدافه الإستراتيجية، الأمر الذي أكد أن الاستنزاف لا يقتصر على البعد العسكري، بل يمتد إلى التأثير النفسي والسياسي، ويحول الصراع إلى معركة إرادات طويلة الأمد[2].

ثانياً: الدلالات الإستراتيجية للمواجهة الشعبية الميدانية:

تكشف هذه النماذج مجتمعة أن المواجهة الشعبية ليست مجرد وسيلة احتجاج، بل هي إستراتيجية متكاملة تقوم على الاستنزاف، والوحدة، والابتكار، والتراكم، فهي قادرة على تحويل الأرض من مساحة خاضعة إلى مجال اشتباك دائم، وفرض معادلات جديدة تُقيد حركة الاحتلال وتحد من قدرته على التوسع[3].

كما تؤكد أن الفعل الشعبي المنظم يمثل نقطة الانطلاق لأي تحول إستراتيجي، إذ يوفر الأساس المادي والمعنوي لبقية أدوات المواجهة، ويمنحها الشرعية والفاعلية، وفي هذا السياق، يصبح الصمود ليس مجرد حالة دفاعية، بل إستراتيجية هجومية تسعى إلى تقويض المشروع الصهيوني من الداخل عبر استنزافه المستمر[4].

ومما سبق، يتضح الآتي:

1. أثبتت التجارب الميدانية، في غزة أن المقاومة والمواجهة قادرة على تحقيق إنجازات ملموسة رغم اختلال موازين القوى، وأن الإرادة الشعبية حين تُنظم ضمن رؤية إستراتيجية تتحول إلى قوة قادرة على فرض التغيير.
2. كشفت التجارب أن الجمع بين الأبعاد الميدانية والاجتماعية والإعلامية يُنتج نموذجاً شاملاً

(1) محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص194-185.

(2) أنيس فوزي القاسم، قطاع غزة: المواجهة والقانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2015، ص85-77.

(3) مصلح كنعانة، سيكولوجية المواجهة والصمود في فلسطين: دراسة حالة ميدانية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2022، ص205-180.

(4) مازن قمصية، مرجع سابق، ص240-215.

للمواجهة، يربط بين حماية الأرض وصون الهوية واستمرار الفعل المقاوم والجهادي، وأن المواجهة الشعبية الميدانية تمثل الركيزة العملية التي تُجسد سنن الصراع على أرض الواقع، إذ تتحول «سنة التدافع» إلى فعل يومي يعيد التوازن ويمنع استفراد الاحتلال بالجغرافيا والإنسان.

3. تؤكد التجارب أن الاستنزاف والتراكم والوحدة المجتمعية تشكل مفاتيح أساسية لإفشال المشروع الصهيوني، وفرض معادلات جديدة تتجاوز حدود التفوق العسكري التقليدي.

غير أن هذا الفعل، على الرغم من قدرته على إحداث تحولات ميدانية مهمة، يظل بحاجة إلى أطر سياسية وقانونية تنقل أثره إلى المستوى الدولي، وتُحوّله إلى مكاسب إستراتيجية مستدامة، ومن هنا، ينتقل البحث في المطلب التالي إلى دراسة المواجهة السياسية والدبلوماسية بوصفها الامتداد الطبيعي للمواجهة الميدانية، والأداة التي تعمل على تدويل الإنجاز الشعبي وتحويله إلى قوة ضغط قانونية وأخلاقية على الاحتلال.

المطلب الثالث: المواجهة السياسية والدبلوماسية

تمثل المواجهة السياسية والدبلوماسية في المرحلة الراهنة إحدى أهم جبهات الاشتباك مع المشروع الصهيوني، إذ لم يعد الصراع محصوراً في الإطار العسكري، بل انتقل إلى فضاءات القانون الدولي، والمؤسسات الأممية، والإعلام العالمي، والفضاء الرقمي، وتستهدف هذه المواجهة نزع الشرعية عن الاحتلال، وتحويله إلى كيان معزول دولياً، عبر توظيف أدوات «الشرعية الدولية» وإعادة صياغة السردية العالمية للصراع بما يعكس طبيعته، باعتباره قضيةَ تحرر وطني، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تفعيل مسار محكمة العدل الدولية، وتدويل الصراع قانونياً:

يمثل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أحد أهم التحولات الإستراتيجية في مسار المواجهة، إذ يعكس انتقالاً واعياً من منطق التوازنات السياسية إلى منطق المساءلة القانونية الدولية، وتبرز أهمية هذا المسار بشكل خاص في القضايا المرفوعة ضد الكيان الصهيوني، ولا سيما تلك المتعلقة باتهامه بارتكاب «إبادة جماعية»، التي تستند إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948م، ويتميز هذا المسار بقدرته على تجاوز القيود السياسية التي يفرضها «الفيتو» الأمريكي داخل مجلس الأمن، بنقل المواجهة إلى فضاء قانوني أكثر استقلالية[1].

(1) lanoisivorp fo noitacidni eht rof tseuqer dna sgnideecorp gnitutitsni noitacilppA ,ecitsuJ fo truoC lanoitanretnI (O1M8Zz3/yl.tib//:sptth) .3202 rebmeceD 92 ,(learsI .v acirfA htuoS) serusaem

ولا يقتصر الهدف من هذا التحرك على استصدار أحكام أو تدابير احترازية، بل يتعداه إلى بناء ملف قانوني تراكمي يوثق الجرائم الصهيونية بشكل منهجي، ويعيد تعريف المشروع الصهيوني بوصفه منظومة استعمارية إحلالية تمارس التطهير العرقي، كما يفتح هذا المسار الباب أمام ملاحقة القادة الصهاينة أمام المحاكم الوطنية والدولية، ويؤسس لمرحلة جديدة يحول الاحتلال إلى عبء قانوني وأخلاقي على النظام الدولي، وفي هذا السياق، يعكس تفعيل هذا المسار تطوراً في الفكر السياسي الفلسطيني، الذي انتقل من الاعتماد على «الشرعية الثورية» إلى توظيف «الشرعية الدولية» كأداة إستراتيجية، مستنداً إلى قرارات أممية مثل القرار (194) المتعلق بحق العودة، والقرار (242) الذي يدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، بهدف محاصرة الاحتلال قانونياً وتجريده من أي غطاء سياسي[1].

إن هذا التحول في الخطاب لا يقتصر على البعد القانوني، بل يمتد ليؤثر في الرأي العام العالمي، إذ أصبح دعم الاحتلال يمثل عبئاً سياسياً وأخلاقياً متزايداً على الحكومات الغربية، وهو ما يشكل خطوة أساسية نحو العزلة الدولية الشاملة.

ثانياً: الدبلوماسية الرقمية كأداة لكسر الهيمنة السردية:

في ظل الانحياز الإعلامي التقليدي لصالح الاحتلال، برزت الدبلوماسية الرقمية كأداة إستراتيجية لإعادة تشكيل الوعي العالمي، وكسر احتكار السردية، فقد تمكن النشطاء والصحفيون الفلسطينيون من توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الأحداث بشكل مباشر، مما أتاح للعالم الاطلاع على حقيقة ما يجري على الأرض بعيداً عن الفلاتر الإعلامية التقليدية[2].

ولم تعد هذه الدبلوماسية مقتصرة على نقل الأخبار، بل أصبحت أداة لبناء تحالفات دولية عابرة للحدود، إذ تفاعلت حركات اجتماعية عالمية مع القضية الفلسطينية، ما ساهم في تحويلها إلى رمز عالمي للنضال من أجل العدالة وحقوق الإنسان، وقد أدى ذلك إلى خلق ضغط شعبي متزايد داخل الدول الغربية، لا سيما بين فئة الشباب، مما أجبر بعض الحكومات على إعادة النظر في سياساتها المنحازة، كما أسهمت هذه الأدوات في توثيق الانتهاكات بشكل دقيق ومستمر، مما يعزز المسار القانوني الدولي، ويحد من قدرة الاحتلال على التلاعب بالمعلومات أو فرض روايته على الرأي العام العالمي[3].

(1) هاني رمضان، مرجع سابق، ص576–579.

(2) عبد الله بعبود، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط: أثر التكنولوجيا الرقمية على الصراعات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص235-212.

(3) بدر سعيد زماعرة، دور الدبلوماسية الرقمية في دعم القضية الفلسطينية دولياً، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 17، العدد 1، 2024م، ص564–565.

ثالثاً: المواجهة السياسية في المحافل الدولية، وتعزيز الفعل الجماعي:

يتطلب نجاح المواجهة السياسية حضوراً فاعلاً في المنظمات الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بهدف تثبيت الحقوق الفلسطينية على المستوى القانوني والثقافي، ويشكل تسجيل المواقع الفلسطينية ضمن قائمة التراث العالمي، وتعزيز الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، أدوات مهمة في مواجهة محاولات طمس الهوية وإعادة كتابة التاريخ[1].

كما أن تفعيل هذا المسار يتطلب توحيد الموقف الفلسطيني الداخلي، بما يضمن تقديم خطاب سياسي موحد وقادر على التأثير في الساحة الدولية، فالدبلوماسية الفعالة لا تنفصل عن الواقع الميداني، بل تستند إلى صمود الشعب الفلسطيني، وتستثمر نتائجه في تعزيز الموقف السياسي والقانوني[2].

ومن جهة أخرى، تمثل المواجهة السياسية أداة لمواجهة تداعيات التطبيع العربي، بتفعيل لجان المقاطعة الرسمية والمجتمعية، ومنع إدماج الكيان الصهيوني في المنظومة الإقليمية. كما أن بناء تحالفات مع القوى الدولية الصاعدة التي ترفض الهيمنة الأحادية يسهم في توسيع هامش الحركة السياسية، وتقويض فعالية «الفيتو» الأمريكي داخل مجلس الأمن[3].

ومما سبق يتضح الآتي:

1. أن المواجهة السياسية والدبلوماسية لم تعد مجرد مسار داعم للصراع، بل تحولت إلى جبهة مركزية في إدارة الاشتباك مع المشروع الصهيوني، وإعادة صياغة صورته في الوعي العالمي بوصفه نظاماً استعمارياً استيطانياً غير مشروع.
2. أظهرت مسارات محكمة العدل الدولية، والدبلوماسية الرقمية، والاشتباك في المحافل الدولية، أن تحويل الصراع إلى ساحة قانونية ورقمية وإعلامية قادر على إضعاف الغطاء السياسي للاحتلال ورفع كلفته الأخلاقية والقانونية دولياً، بما يمهد لتضييق هامش حركته على المستوى العالمي.
3. أن هذا المسار، على الرغم من أهميته، يظل بحاجة إلى أدوات ضغط موازية تُترجم العزلة السياسية إلى آثار مادية مباشرة تمس قدرة الاحتلال على الاستمرار والتوسع؛ فالتاريخ السياسي للصراعات يبين أن فقدان الشرعية الدولية لا يكتمل أثره ما لم يُدعَم بخسائر

(1) نصير عاروري، مرجع سابق، ص405-380.
(2) هاني رمضان، مرجع سابق، ص602–605.
(3) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص310–315.

اقتصادية واستنزاف مالي يحد من قدرة المنظومة المستهدفة على التمويل والاستدامة، ومن هنا، ينتقل البحث في المطلب التالي إلى تحليل «المواجهة الاقتصادية»، بوصفها أداة مركزية في محاصرة الاحتلال، وفي مقدمتها حركة المقاطعة الدولية (BDS)، ودورها في تحويل الموقف الأخلاقي والسياسي العالمي إلى ضغط اقتصادي ملموس يعيد تشكيل ميزان الكلفة والمنفعة لصالح إنهاء الاحتلال.

المطلب الرابع: المواجهة الاقتصادية

إن نجاح المسارات السياسية والدبلوماسية في تدويل القضية الفلسطينية ونزع الشرعية عن الاحتلال، يظل مرهوناً بمدى القدرة على تحويل هذه الضغوط المعنوية إلى خسائر مادية ملموسة؛ فالسياسة التي لا تسندها قوة اقتصادية ضاغطة، تبقى محدودة الأثر في تغيير سلوك الأنظمة الاستعمارية، ومن هنا، تبرز المواجهة الاقتصادية، باعتبارها ركيزة مركزية في إستراتيجية المواجهة الشاملة، تستهدف ضرب البنية المالية للمشروع الصهيوني وتقويض قدرته على تمويل الاستيطان وآلته العسكرية، انطلاقاً من حقيقة أن هذا المشروع لا يقوم فقط على السيطرة العسكرية، بل على منطق الربح والاستثمار واستغلال الموارد، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: حركة المقاطعة: (BDS)

تأسست حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) عام 2005م، مستلهمة تجربة جنوب أفريقيا في مواجهة نظام الفصل العنصري، وترتكز الحركة على ثلاث مطالب أساسية منسجمة مع القانون الدولي: إنهاء الاحتلال، تحقيق المساواة للفلسطينيين داخل أراضي 1948م، وضمان حق العودة لـ اللاجئين.

وتظهر قوة هذه الحركة في طابعها الشعبي العالمي، إذ أعادت تعريف الصراع بوصفه قضية أخلاقية وحقوقية، ما جعل من المقاطعة أداة ضغط عابرة للحدود تُمارس من قبل الأفراد والمؤسسات على حد سواء، وتحوّل السلوك الاستهلاكي إلى فعل مواجه منظم[1].

وفي هذا السياق، أصبحت المواجهة الاقتصادية تمثل «رأس الحربة» في الإستراتيجية الشاملة، إذ تعمل عبر أدوات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على نزع الشرعية الاقتصادية عن

(1) عمر البرغوثي، المقاطعة: النضال العالمي من أجل حقوق الفلسطينيين، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص65-45.

الاحتلال، وكشف ارتباط الشركات العالمية بالبنية الاستيطانية، بما يؤدي إلى تقويض صورتها وسمعتها الدولية[1].

ثانياً: رفع كلفة الاحتلال عبر سحب الاستثمارات:

تستهدف هذه الإستراتيجية الشركات والمؤسسات التي تتربح من الاحتلال، سواء عبر تمويل الاستيطان، أم تقديم خدمات لوجستية وأمنية له، وقد حققت حملات سحب الاستثمارات نتائج ملموسة، تمثلت في انسحاب شركات دولية كبرى من السوق الإسرائيلي نتيجة الضغوط الشعبية والخسائر المعنوية، الأمر الذي أدى إلى توجيه رسالة واضحة للمستثمرين بأن البيئة الاقتصادية للاحتلال غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر[2].

كما أظهرت التجربة أن هذه الضغوط لا تؤدي فقط إلى خسائر مالية مباشرة، بل تخلق أثراً تراكمياً يهدد جاذبية الاقتصاد الصهيوني عالمياً، ويُضعف قدرته على استقطاب الاستثمارات طويلة الأمد، بما ينعكس على تمويل المشاريع الاستيطانية واستدامتها[3].

ثالثاً: المقاطعة أداة لمواجهة اختراقات التطبيع:

في ظل التحولات الإقليمية، ولا سيما ما عُرف بـ»اتفاقيات أبراهام»، برزت المقاطعة، باعتبارها أداةً أساسيةً لمواجهة محاولات دمج الكيان الصهيوني اقتصادياً في المنطقة العربية، إذ تعمل لجان المقاطعة على كشف الشركات المتورطة في التطبيع، ومنع تسويق المنتجات المرتبطة بالمستوطنات داخل الأسواق العربية، حتى عندما تُمرر تحت مسميات تجارية مضللة[4].

غير أن هذه المواجهة تواجه تحديات متزايدة نتيجة فتح أسواق جديدة أمام منتجات المستوطنات، وهو ما يتطلب تطوير أدوات المقاطعة لتشمل بعداً شعبياً عربياً أوسع، يعيد الاعتبار لدور المجتمع في مواجهة الاختراق الاقتصادي، ويحول دون تحويل التطبيع الرسمي إلى واقع اقتصادي راسخ[5].

وفي مستوى أعمق، ترتبط هذه المواجهة بضرورة بناء اقتصاد وطني فلسطيني مستقل نسبياً، يقلل من التبعية البنيوية للاحتلال، لا سيما في مجالات الموارد الطبيعية والمعابر، بما يعزز قدرة المجتمع على

(1) عبد الله عادل علي عودة، مرجع سابق، ص153–154

(2) https://bdsmove-) .Successes: Divestment Campaigns, 2023 BDS Movement Official Website, Impact and ment.net/impact).

(3) عبد الله عادل علي عودة، مرجع سابق، ص351.

(4) مازن قمصية، مرجع سابق، ص210-190.

(5) عبد الله عادل علي عودة، مرجع سابق، ص372–373.

الصمود ويحول المقاطعة إلى خيار إستراتيجي مستدام[1].

رابعاً: معركة وسم منتجات المستوطنات والضغط القانوني:

نجحت المواجهة الاقتصادية في نقل الصراع إلى المجال القانوني الدولي، بفرض إجراءات مثل «وسم منتجات المستوطنات» في بعض الأسواق العالمية، وهو ما يمثل عدم الاعتراف بشرعية تداول هذه المنتجات وارتباطها بالاحتلال، وتظهر أهمية هذه الخطوة في كونها تمهد لفرض قيود أوسع قد تصل إلى حظر شامل على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاستيطان[2].

إن تضييق الخناق على صادرات المستوطنات يضرب أحد أهم أعمدة المشروع الاستيطاني، ويحوّل الوجود الاستيطاني إلى عبء اقتصادي متزايد، بما يضعف جدواه الإستراتيجية على المدى الطويل[3].

خامساً: التحديات والقوانين المضادة للمقاطعة:

إزاء تصاعد تأثير المقاطعة، اتجه الكيان الصهيوني وحلفاؤه إلى سن تشريعات تجرّمها في بعض الدول، تحت ذرائع سياسية وقانونية، في محاولة لاحتواء هذا التهديد المتنامي، غير أن هذه الإجراءات تعكس في جوهرها حجم القلق من فعالية المقاطعة، كما أنها فتحت معركة قانونية موازية حول حرية التعبير وحق الأفراد في تبني مواقف أخلاقية في سلوكهم الاقتصادي، وقد أظهرت التجربة أن هذه القوانين لم تنجح في إيقاف زخم الحركات الشعبية، بل أسهمت أحياناً في تسليط الضوء على القضية وتعزيز حضورها في النقاشات العامة، مما يؤكد أن المواجهة الاقتصادية أصبحت أحد أهم مسارات الضغط المستدام على الاحتلال[4].

مما سبق يتضح الآتي:

1. أن المواجهة الاقتصادية تمثل البعد المادي الحاسم في إستراتيجية المواجهة الشاملة، إذ تعمل على تحويل العزلة السياسية والأخلاقية للاحتلال إلى خسائر مالية مباشرة، تُقوّض قدرته على الاستمرار والتوسع، غير أن فعالية هذه المواجهة تبقى مرتبطة بوجود وعي جمعي قادر على تبني المقاطعة كخيار إستراتيجي، وليس مجرد رد فعل ظرفي.

(1) سمير أمين، العولمة والتنمية، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2002م، ص165.

(2) for Human Rights (OHCHR), Database of business enterpris- United Nations Office of the High Commissioner es involved in activities relating to the settlements in the OPT, February 2020. (https://bit.ly/4eR7XwZ)

(3) عبد الله عادل علي عودة، مرجع سابق، ص362.

(4) Human Rights Watch, US: States Passing Laws to Suppress Boycotts of Israel, July 2019 (https://bit.ly/3B-7VwP5).

2. أن نجاح المقاطعة الاقتصادية وحركة (BDS) يعتمد في جوهره على «بنية معرفية وثقافية» راسخة تحمي الوعي من الاختراق، وتُحصّن المجتمعات من إعادة إنتاج الهيمنة الصهيونية على المستوى الرمزي، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب التالي، إذ سنتناول المواجهة الفكرية والإعلامية والثقافية والتعليمية بوصفها خط الدفاع الأول عن الهوية، وأداة مركزية في مواجهة سياسات «الإبادة المعرفية» التي تستهدف الوعي قبل الأرض.

المطلب الخامس: المواجهة الفكرية والثقافية والتعليمية والإعلامية

تمثل هذه المواجهة أحد أكثر ميادين الصراع المعاصر حساسية وخطورة، إذ لم يعد الاشتباك مقتصراً على السيطرة على الأرض، بل امتد ليشمل السيطرة على الوعي والذاكرة والفضاء المعرفي؛ فالمشروع الصهيوني يعمل على فرض روايته عبر الهيمنة على الإعلام العالمي، والتأثير في المناهج التعليمية، وإعادة تشكيل الوعي الثقافي، بما يؤدي إلى تفكيك الهوية الفلسطينية ومحاولة محو حضورها التاريخي، وفي المقابل، تتبلور مواجهة فلسطينية وعربية تسعى إلى بناء رواية مضادة تستند إلى الحقائق التاريخية والمرجعيات الإنسانية، وتعيد الاعتبار للحق الفلسطيني في مواجهة محاولات التزييف، ومن هنا، تتجسد إستراتيجية المواجهة الشاملة في هذا المجال بتكامل الأبعاد الفكرية والإعلامية والثقافية والتعليمية، بوصفها منظومة واحدة لحماية الوجود المعنوي للأمة وبناء وعي مواجه متماسك، وذلك على النحو الآتي:

أولا: خلق الإدراك الجمعي الشامل، وتفكيك بنية التهديد الصهيوني:

يتطلب الواقع الراهن خلق إدراك جمعي واسع يتجاوز النخب السياسية ليصل إلى فئات الأمة كافة، محذراً من طبيعة الكيان الصهيوني كمنظومة استعمارية، وهذا الإدراك يجب أن يركز على خطر إسرائيل وخطر التبعية التكنولوجية التي يسعى الكيان لفرضها عبر مسارات التطبيع، إذ يسعى العدو إلى تحويل المنطقة إلى فضاء مفتوح للاختراق الاستخباراتي والمعلوماتي، والهدف من ترسيخ هذا الوعي هو تحصين الشعوب العربية ضد سرديات «الازدهار المشترك» و«السلام الاقتصادي» التي تهدف في جوهرها إلى تصفية القضية الفلسطينية وتحويلها إلى ملف أمني ثانوي.

يفرض الواقع الراهن ضرورة تجاوز الأطر النخبوية في فهم الصراع، والعمل على خلق إدراك جمعي واسع يمتد ليشمل كافة فئات الأمة؛ إذ لم يعد المشروع الصهيوني مجرد احتلال عسكري للأرض، بل تطور إلى «منظومة استعمارية إحلالية» شاملة تستهدف نفي الوجود التاريخي للفلسطينيين ورفض أي صيغة للتعايش الندّي، إن ترسيخ هذا الوعي ينطلق من تعرية طبيعة الكيان بوصفه مشروعاً يسعى لـ

«الحسم» وليس «التسوية»، وهو ما يتجلى في سياسات «الإبادة المعرفية» التي تستهدف تجريف الذاكرة الوطنية عبر فرض القبول بإسرائيل في المناهج التعليمية[1].

علاوة على ذلك، يجب أن يركز هذا الإدراك على مخاطر «التبعية التكنولوجية» والهيمنة الرقمية التي يسعى الكيان لفرضها عبر مسارات التطبيع المعاصر (اتفاقيات أبراهام)؛ إذ يسعى العدو إلى تحويل المنطقة إلى فضاء مفتوح للاختراق الاستخباراتي والمعلوماتي، وإن ما يُصطلح عليه بـ«دبلوماسية التكنولوجيا الأمنية» - بتصدير برامج التجسس كـ «بيغاسوس»- يهدف في جوهره إلى إفراغ السيادة العربية من مضمونها، وربط الأمن القومي لبعض الأنظمة بالتفوق التقني الصهيوني، مما يحول الكيان من «عدو تاريخي» إلى «مركز أمني» مهيمن في الإقليم[2].

إن الهدف الإستراتيجي من ترسيخ هذا الوعي الشامل هو تحصين الشعوب العربية ضد سرديات «الازدهار المشترك» و«السلام الاقتصادي» التي روّج لها الكيان (لا سيما في ورشة المنامة 2019م)، والتي تسعى لاختزال حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والتحررية في تحسينات معيشية عابرة، وإن هذه السرديات تهدف في جوهرها إلى «تحييد» الفعل العربي الجماعي، وتصفية القضية الفلسطينية عبر تحويلها من قضية تحرر عالمية إلى مجرد «ملف أمني-اقتصادي» ثانوي تحت الرقابة الدولية، وهو ما يستدعي تقديم السردية الحقيقية وتُدرس في المؤسسات الفكرية والعلمية؛ لضمان استمرارية المواجهة، باعتباره فعلاً حضاريًّا جامعا[3].

ثانيا: المواجهة الفكرية، وبناء الوعي الإستراتيجي:

تُعد المواجهة المعرفية الأساس الذي تنبني عليه مختلف مسارات التصدي للمشروع الصهيوني، إذ لا يمكن التعامل معه بوصفه نزاعاً سياسياً محدوداً، بل باعتباره مشروعاً بنيوياً يستهدف الوجود الفلسطيني والعربي في أبعاده المادية والرمزية معاً، ويستند هذا التصور إلى إدراك طبيعة المشروع بوصفه مشروعاً توسعياً يسعى إلى فرض هيمنة جيوسياسية تتجاوز حدود فلسطين، بإعادة تشكيل الإقليم أمنياً وتقنياً بما يخدم تفوقه طويل الأمد، ومن هنا، تبرز ضرورة تفكيك مرتكزاته الفكرية وكشف بنيته الأيديولوجية، باعتبار ذلك مدخلاً أساسياً لحماية الأمن القومي العربي وبناء وعي إستراتيجي قادر على استيعاب طبيعة التهديد[4].

(1) رشيد الخالدي، مرجع سابق، ص201.
(2) إيلان بابيه، مرجع سابق، ص38.
(3) منير شفيق، مرجع سابق، ص205.
(4) إيلان بابيه، مرجع سابق، ص42-35.

ينعكس هذا المشروع في مجموعة من الإستراتيجيات المتداخلة التي لا تقتصر على البعد العسكري أو السياسي، بل تمتد لتشمل إعادة تشكيل المجال الجغرافي والبشري، فمن جهة، تتجلى سياسات التفتيت في محاولات إعادة رسم الخريطة الإقليمية عبر إضعاف الدول المركزية وإثارة الانقسامات الداخلية، ومن جهة أخرى، تتكرس على الأرض عبر سياسات العزل الجغرافي التي حولت الضفة الغربية إلى مناطق منفصلة، وأحاطت القدس بمنظومة من الإجراءات العمرانية والديموغرافية الهادفة إلى تغيير طابعها التاريخي، ويترافق ذلك مع سياسات تستهدف تفكيك البنية الاجتماعية الفلسطينية، سواء بالفصل بين مكونات الشعب الفلسطيني أو عبر منظومات قانونية تمييزية تعيد تعريف العلاقة بين السكان والأرض على أسس غير متكافئة[1].

وفي السياق المعاصر، لم يعد هذا المشروع منفصلاً عن التحولات التكنولوجية، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على أدوات الهيمنة الرقمية، التي تسهم في إعادة إنتاج التبعية وإضعاف القدرة على الاستقلال المعرفي، كما تتجلى أخطر أبعاده في استهداف الوعي ذاته، بمحاولات طمس الذاكرة الوطنية وإعادة تشكيلها بما يخدم السردية الصهيونية، وهو ما يمكن وصفه بـ«الإبادة المعرفية» التي تسعى إلى تفريغ الإنسان من ارتباطه التاريخي والثقافي بأرضه[2].

ثالثاً: المواجهة الإعلامية وحرب السردية:

تُعد المواجهة الإعلامية في العصر الراهن من أشد جبهات الصراع تأثيراً، إذ تحولت من مجرد نقل للخبر إلى أداة إستراتيجية لتوثيق «الإبادة المادية والمعرفية» وتقديمها كأدلة قانونية وتاريخية. فقد نجح المشروع الصهيوني، تاريخياً، في فرض روايته بدعم القوى الكبرى، مصوراً نفسه كـ«مشروع تحرري» في مقابل تشويه النضال الفلسطيني، وهو ما فرض ضرورة بناء إعلام مقاوم قادر على تفكيك هذه السردية، وكشف تناقضاتها الأخلاقية والقانونية[3].

وفي هذا السياق، برزت «الدبلوماسية الرقمية» كأداة حاسمة لكسر احتكار الرواية، إذ تمكن النشطاء الفلسطينيون من نقل الأحداث مباشرة من الميدان، مما حوّل الفضاء الرقمي إلى ساحة اشتباك مفتوحة، فتوثيق الجرائم بالصوت والصورة، ونشر شهادات الضحايا، أسهم في بناء «أرشيف حي» يمنع تزييف التاريخ، ويعزز مسارات المساءلة الدولية، كما خلق ضغطاً شعبياً متزايداً على

(1) رشيد الخالدي، مرجع سابق، ص165-150.

(2) إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، دار الآداب، بيروت، ط4، 1997م، ص120-110.

(3) إدوارد سعيد، تغطية الإسلام: كيف تحدد وسائل الإعلام والخبراء الطريقة التي نرى بها بقية العالم، ترجمة: محمد العناني، دار رؤية للنشر، القاهرة، 2005، ص135-112؛ عبد الإله بلقزيز، العرب والحداثة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007م، ص178–180.

الحكومات الغربية، لا سيما بين الأجيال الشابة، التي لم تعد تعتمد على الإعلام التقليدي، كما لم يعد العمل الإعلامي مقتصراً على التغطية، بل امتد إلى بناء تحالفات عالمية عابرة للحدود، وتحويل القضية الفلسطينية إلى رمز عالمي للعدالة وحقوق الإنسان، وهو ما ساهم في إعادة تعريف الصراع في الوعي العالمي، وإضعاف قدرة الاحتلال على فرض روايته أو التلاعب بالحقائق[1].

رابعاً: المواجهة الثقافية وحماية الهوية والذاكرة:

في موازاة المعركة الإعلامية، يخوض الفلسطينيون والعرب صراعاً وجودياً لحماية ذاكرتهم الوطنية من محاولات الطمس والتغييب، إذ يسعى المشروع الصهيوني إلى تهويد الجغرافيا، وتغيير أسماء الأماكن، وتدمير الآثار، في إطار إستراتيجية تهدف إلى إعادة كتابة التاريخ وإنكار وجود الشعب الفلسطيني[2].

كما تمثل الفنون والآداب أحد أهم أدوات هذه المواجهة، إذ تسهم الرواية، والقصيدة، واللوحة، والأفلام الوثائقية في «أنسنة» القضية الفلسطينية، ونقل معاناة الشعب الفلسطيني إلى الضمير العالمي، فـ «القوة الناعمة» الثقافية قادرة على اختراق الحواجز اللغوية والجغرافية بشكل أعمق من الخطاب السياسي، مما يجعلها أداة إستراتيجية في نزع الشرعية عن الاحتلال، وتقويض روايته القائمة على الأساطير الدينية والتاريخية لأسطورة هيكله المزعوم[3].

خامساً: التعليم كأداة مواجهة معرفية:

يمثل التعليم خط الدفاع الأول في مواجهة السياسات التي تستهدف طمس الهوية العربية والوطنية، لا سيما في القدس والداخل الفلسطيني، فالصراع في جوهره هو صراع على «العقل»، إذ يدرك الاحتلال أن السيطرة على المعرفة تعني السيطرة على المستقبل[4].

وتتمثل إستراتيجية المواجهة في تطوير «منهج الصمود» الذي يحافظ على الرواية التاريخية الفلسطينية، ويعزز القيم الوطنية، على الرغم من الضغوط الدولية لربط التمويل بتعديل المناهج، إن إصرار المعلم والطالب الفلسطيني على تدريس تاريخ وجغرافيا فلسطين يمثل شكلاً مباشراً من أشكال

(1) Rashid Khalidi, op.cit ,. pp. 32–48 , بدر سعيد زماعرة، مرجع سابق، ص564–565

(2) أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص501، 503.

(3) فهمي هويدي، التطبيع الثقافي: أبعاده ومخاطره، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003م، ص112–115؛ غسان كنفاني، الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط4، 2015، ص80-55؛ ثامر سباعنه وعبد السلام عواد، المواجهة الشعبية: قرية بيتا نموذجاً، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022، ص442، 500.

(4) أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص501، 503.

المواجهة، إذ يتحول الصف الدراسي إلى خندق دفاعي يحمي الهوية من التآكل[1].

سادساً: التكامل المعرفي في بناء الوعي المواجه:

تقتضي إستراتيجية المواجهة الشاملة إعداد الأمة إعداداً فكرياً وتعبوياً يجعلها بمستوى التحديات الوجودية التي يفرضها المشروع الصهيوني، إن التعبئة الفكرية تعني بناء «ثقافة المواجهة» ترفض الهزيمة النفسية، وتؤمن بحتمية زوال الباطل وفق السنن الإلهية والتاريخية، وهذا الإعداد يتطلب تكامل الجهود بين الإعلام والثقافة والتعليم لصناعة «الإنسان المجاهد» الذي يمتلك الوعي الجيوسياسي واليقين العقدي، مما يحول الأمة من حالة التلقي والضعف إلى فاعل إستراتيجي قادر على صناعة التحولات التاريخية واستعادة الحقوق المسلوبة[2].

لا يمكن فصل هذه الأبعاد عن بعضها؛ فالمواجهة الفكرية تؤسس للرؤية وتحدد طبيعة الصراع، والإعلام يوثق وينشر ويعيد تشكيل الإدراك العام، والثقافة ترسخ الهوية وتحمي الذاكرة، والتعليم يعيد إنتاج الوعي عبر الأجيال، مما يشكل منظومة متكاملة لحماية المجتمع من الاختراق المعرفي.

كما أن هذه المواجهة المتكاملة تسهم في دعم المسارات الأخرى (السياسية والاقتصادية)، إذ إن نجاح المقاطعة الاقتصادية، أو الضغط الدبلوماسي، يعتمد في جوهره على وعي جمعي رافض للاحتلال ومدرك لطبيعته الاستعمارية، وهذا الوعي لا يتشكل عفوياً، بل هو نتاج تفاعل المواجهة الفكرية التي تفكك السرديات، مع الإعلام الذي ينشرها، والثقافة التي تؤصلها، والتعليم الذي يعيد إنتاجها، مما يجعل من هذه الجبهة المعرفية قاعدة ارتكاز لكافة أشكال المواجهة الشاملة[3].

مما سبق، يتضح الآتي:

1. أن المواجهة الإعلامية والثقافية والتعليمية والفكرية تمثل خط الدفاع الأعمق في معركة الوعي، إذ لم يعد الصراع مقتصراً على الأرض والسياسة، بل امتد إلى الذاكرة والهوية والفضاء المعرفي، ويسعى المشروع الصهيوني إلى فرض روايته عبر الإعلام، وتوجيه التعليم، وإعادة تشكيل الإدراك الجمعي بما يخدم مشروعه الاستعماري.
2. تقوم المواجهة على منظومة متكاملة؛ فالإعلام يوثق ويكسر احتكار الرواية، والثقافة تحمي الهوية والذاكرة، والتعليم يعيد إنتاج الوعي بينما تعمل المواجهة الفكرية على تفكيك البنية

(1) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، التقرير السنوي حول انتهاكات الاحتلال بحق التعليم في القدس، رام الله، 2023. (https://bit.ly/4eR7XwZ)

(2) منير شفيق، مرجع سابق، ص198.

(3) أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص503-501.

الأيديولوجية للمشروع الصهيوني، وإنتاج رؤية نقدية للصراع، ومن هذا التكامل تتشكل رواية فلسطينية مضادة تعيد الاعتبار للحقيقة التاريخية.

3. أن هذه الجبهة المعرفية تشكل الأساس الذي تستند إليه بقية مسارات المواجهة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، إذ لا يمكن لأي ضغط خارجي أن ينجح دون وعي جمعي مدرك لطبيعة الصراع ورافض للاحتلال.

4. أن هذه المواجهة ليست أبعاداً منفصلة، بل منظومة واحدة لإنتاج الوعي المواجه، تهدف إلى حماية الهوية والذاكرة، وتفكيك السرديات المهيمنة، وضمان استمرار القضية في مواجهة محاولات الطمس والإلغاء.

5. يؤكد المبحث أن مواجهة المشروع الصهيوني لا تنجح إلا برؤية شاملة تجمع المرجعية العقدية مع الأدوات الميدانية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والمعرفية، وذلك على النحو الآتي:

- تمثل المرجعية القرآنية أساساً لفهم الصراع بوصفه تدافعاً مستمراً يرسّخ الوعي ويمنع الانهزام.
- تثبت المواجهة الشعبية الميدانية قدرة الفعل الجماعي على إرباك المشروع الاستيطاني رغم اختلال القوة.
- تسهم المواجهة السياسية والدبلوماسية في نزع الشرعية القانونية عن الاحتلال، وتعزيز عزلته الدولية.
- تمثل المواجهة الاقتصادية وسيلة ضغط عبر المقاطعة، ورفع كلفة الاحتلال، وإضعاف بنيته.
- تعمل المواجهة الإعلامية والثقافية والتعليمية على تفكيك الرواية الصهيونية، وبناء وعي وهُوية فلسطينية مواجهة للعدو.
- تقوم الفاعلية الحقيقية على تكامل هذه المسارات ضمن منظومة واحدة تُربك الخصم وتدعم مشروع التحرر.

الخاتمة

بعد التحليل العميق للأبعاد الجيوسياسية والأمنية والمعرفية للصراع، خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تبلور طبيعة المرحلة الراهنة، وتبعها بـ توصيات إستراتيجية تهدف إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني واستعادة زمام المبادرة.

أولاً: النتائج:

4. يتضح أن القضية الفلسطينية تمثل صراعاً مركباً يتجاوز البعد الجغرافي، ويقوم على تعارض بين حقٍ تاريخي للشعب الفلسطيني، ومشروع استيطاني إحلالي مدعوم دوليا.
5. يتبين أن المشروع الصهيوني تطور عبر مراحل منظمة من الفكر إلى التطبيق، ما يجعل فهم آلياته أساساً لبناء مواجهة شاملة وفاعلة.
6. أثبت البحث أن المشروع الصهيوني يستهدف تفكيك الدول العربية لضمان تفوقه الإقليمي، وهو ما يفسر حالة عدم الاستقرار المزمنة في المنطقة.
4. بيّن البحث أن «اتفاقيات أبراهام» ليست مجرد صلح دبلوماسي، بل هي أداة لإعادة هندسة المنطقة أمنياً وتكنولوجياً، بهدف تحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى ملف «تقني-أمني» يُدار عبر التسهيلات الاقتصادية والتبعية التقنية.
5. كشف البحث أن التهديد الصهيوني يتجاوز القتل المادي؛ ليصل إلى محو الذاكرة والهوية عبر التعليم وتشويه المناهج، مما يجعل المعركة على «العقل والذاكرة» لا تقل أهمية عن المعركة على الأرض.
6. أدت ازدواجية المعايير الدولية والدعم الأمريكي المطلق إلى تقويض القانون الدولي وفرض «شريعة الغاب»، مما جعل الكيان الصهيوني «حالة استثناء» غائبة من المحاسبة، وهو ما يهدد السلم العالمي كله.
7. يتضح أن المرجعية القرآنية تشكّل إطاراً حاكماً لفهم الصراع وإدارته، من خلال سنن ثابتة تضبط مساره، وتربط بين الإيمان والعمل والجهاد، بما يحوّل المواجهة من ردّ فعل ظرفي إلى فعلٍ إستراتيجي ممتد.
8. تؤكد التجارب الميدانية والسياسية والاقتصادية أن تعدد مسارات المواجهة وتكاملها -من العمل الشعبي إلى الدبلوماسي والاقتصادي- يمثل شرطاً أساسياً لإحداث تأثير حقيقي في موازين القوى.

9. يظهر أن الوعي المعرفي والإعلامي والثقافي يشكّل القاعدة التي تنبني عليها بقية أدوات المواجهة، إذ يسهم في حماية الهوية، وتحصين المجتمع، وضمان استمرارية الفعل المواجه والمقاوم والمتصدي على المدى الطويل.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بالآتي:

7. الاستمرار في ملاحقة الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية، وتوثيق جرائم «الإبادة المادية والمعرفية» كملفات قانونية لا تسقط بالتقادم.
10. دعم وتوسيع نطاق المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والثقافية، والعمل على بناء شبكات أمان اقتصادية عربية وشعبية تواجه اختراقات التطبيع وترفع كلفة الاستثمار في منظومة الاحتلال.
11. وضع إستراتيجية وطنية لحماية المناهج الفلسطينية، لا سيما في القدس والداخل، ودعم مشاريع «الأرشفة الرقمية» للذاكرة الوطنية، وتطوير «التعليم الموازي» كفعل مواجهة ضد التشويه والسرقة الثقافية.
12. التحرك في الفضاء الرقمي لكسر التعتيم الإعلامي الغربي، وإيصال المظلومية الفلسطينية بلغات متعددة للوصول إلى الضمير العالمي، وبناء تحالفات مع حركات العدالة الاجتماعية الدولية لتعميق عزلة الكيان.
13. دعوة النخب والمؤسسات العربية الفاعلة لإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الجماعي الذي يرفض التبعية التكنولوجية والأمنية للكيان، والتحذير من مخاطر الاختراق السيادي عبر بوابات التطبيع.

المصادر والمراجع

أولا- المراجع العربية:

[1] أبو الأعلى المودودي، تفهيم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

[2] أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

[3] أحمد بن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ/ 1986م.

[4] أحمد عبد الحليم، أمة تتعلم لعيش: التعليم الفلسطيني كسلاح ضد المحو، نون بوست، أكتوبر 2025.

[5] إدوارد سعيد:

أ- الثقافة والإمبريالية، دار الآداب، بيروت، ط4، 1997م.

ب- تغطية الإسلام: كيف تحدد وسائل الإعلام والخبراء الطريقة التي نرى بها بقية العالم، ترجمة: محمد العناني، دار رؤية للنشر، القاهرة، 2005.

ج- غزة-أريحا: سلام بلا أرض، دار الآداب، بيروت، ط3، 2022.

[6] ألفردو خليفة رحمة، سياسة التمدُّد الإسرائيلية وبلقنة بلاد الشام «من «خطة يعنون» إلى «إستراتيجية يعلون، شبكة فولتير مكسيكو سيتي (المكسيك) 25 نوفمبر 2014م، https:// www.voltairenet.org/article185957.html

[7] أنيس فوزي القاسم، قطاع غزة: المواجهة والقانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2015.

[8] إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2024م.

[9] بدر سعيد زماعرة، دور الدبلوماسية الرقمية في دعم القضية الفلسطينية دولياً، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 17، العدد 1، 2024م.

[10] بروتوكولات المؤتمر الصهيوني الأول، بازل 1897، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1970م.

[11] بلال عبد الرحيم دويكات، «تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2005م.

[12] بومدين وسيلة، مخاطر التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني على الأمن القومي: تحليل سياسي وأمني، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، 2025.

[13] تيودور هرتسل:

أ- الدولة اليهودية: محاولة لحل عصري للمسألة اليهودية، ترجمة: ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت، 1968م.

ب- مذكرات هرتسل، ترجمة: أنيس صايغ، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968م.

[14] ثامر سباعنه وعبد السلام عواد، المواجهة الشعبية: قرية بيتا نموذجاً، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022.

[15] جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.

[16] جوناثان كوك، إسرائيل وفلسطين: انحسار الأمل وتصاعد العنصرية، دار الفيل، القدس، 2018م.

[17] جيفري أرونسون، الاستيطان والسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991م.

[18] حاييم وايزمان، التجربة والخطأ، ترجمة: خيري حماد، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، 1949م.

[19] حسن نافعة، قراءة محدّثة في رؤية صهيونية لتفتيت العالم العربي، الملتقى الفلسطيني، مايو 2025م، https://natourcenters.com.

[20] حمود عبدالله الأهنومي، الأبعاد الحضارية والدينية والثقافية لمعركة الفتح الموعود والجهاد المقدس. المؤتمر الثالث للقضية الفلسطينية، صنعاء، مارس 2025م.

[21] ديفيد بن جوريون:

أ- برقية إلى قادة الهاجاناه، مارس 1948، الأرشيف العسكري الإسرائيلي، تل أبيب.

ب- مذكرات بن جوريون، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1970م.

[22] رشيد الخالدي، حرب المائة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2020م.

[23] روفائيل ليفي، الموساد في أفريقيا: اختراق دول الطوق، ترجمة: مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.

[24] رونين بيرغمان، انهض واقتل أولاً: التاريخ السري للاغتيالات المستهدفة في إسرائيل، ترجمة: إسماعيل فوزي، دار الساقي، بيروت، 2019.

[25] ريتشارد فالك، فلسطين: أفق التحرر من الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني، ترجمة: عبد الإله النعيمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2022.

[26] سامي العريان، الخطة الصهيونية لتفتيت المشرق العربي، الجزيرة نت، سبتمبر 2025، https://www.aljazeera.net/opinions/2025/9/23.

[27] سمير أمين، العولمة والتنمية، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2002م.

[28] سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط33، 2003م.

[29] عبد الإله بلقزيز، العرب والحداثة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007م.

[30] عبد التواب مصطفى، ضياع القدس مسئولية من؟، سوريا: دار الجمهورية للصحافة، 2010.

[31] عبد الكريم زيدان، سنن الله في الأمم والجماعات والأفراد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.

[32] عبد الله بعبود، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط: أثر التكنولوجيا الرقمية على الصراعات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023.

[33] عبد الله عادل عودة، "أثر حركة المقاطعة الدولية BDS على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2021.

[34] عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1990م.

[35] عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، ط1، 2007م.

[63] عصبة الأمم، صك الانتداب على فلسطين، 24 يوليو 1922، أرشيف وثائق الأمم المتحدة، نيويورك، الوثيقة رقم (C.529.M.314.1922.VI).

[37] علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000.

[38] علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.

[39] عماد الدين العشماوي، إستراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها. مجلة مدد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، المجلد 2، العدد 13، 2019.

[40] عماد الدين خليل، التفسير الإسلامي للتاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1981م.

[41] عمر البرغوثي، المقاطعة: النضال العالمي من أجل حقوق الفلسطينيين، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

[42] عوديد ينون، إستراتيجية لإسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين (خطة ينون)، 1 فبراير 1982م، شبكة فولتير، على الرابط: https://www.voltairenet.org/article185957.html.

[43] غسان كنفاني، الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط4، 2015.

[44] فهمي هويدي، التطبيع الثقافي: أبعاده ومخاطره، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003م.

[45] القاسم إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ط1، 1414هـ/ 1994م.

[46] لبيد عماد، «الاستيطان والتوطين الصهيوني في فلسطين: متلازمتي الطرد والجذب»، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2016، العدد 8، ديسمبر 2016م.

[47] مازن قمصية، المواجهة الشعبية في فلسطين: تاريخ من النضال غير العنيف، دار الفيل، القدس، 2012.

[48] محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2012م.

[49] محمد الطاهر عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، 1997م.

[50] محمد الغزالي، نظرات في القرآن، نهضة مصر، القاهرة، 2005م.

[51] محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1420هـ/ 1999م.

[52] محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

[53] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1996م.

[54] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، القاهرة، 1947م.

[55] محمد سيد الطنطاوي، بنو إسرائيل في الكتاب والسنة، دار الشروق، القاهرة، 1998م.

[56] محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997م.

[57] محمد عباس الزيدي، البعد الديني في العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية، العدد 44، 2012.

[58] محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، دار الجليل، دمشق، ط2، 1995م.

[59] محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، القاهرة، 1991م.

[60] محمود حمدي زقزوق؛ وآخرون، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة. مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 2001.

[61] مركز أبحاث الأراضي (LRC)، التقرير السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية: نموذج بيتا، القدس، 2021.

[62] مصلح كنعانة، سيكولوجية المواجهة والصمود في فلسطين: دراسة حالة ميدانية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2022.

[63] منذر محمد الحنفي، «السياسات التخطيطية الصهيونية وأثرها على النسيج العمراني لمدينة القدس»، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2016م.

[64] منظمة العفو الدولية، تقرير: نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظامٌ قسري من الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية، فبراير 2022م، https://bit.ly/3B7VwP5.

[65] منظمة هيومن رايتس ووتش، تجاوز الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد، تقرير رسمي، نيويورك، أبريل 2021، (https://bit.ly/3B7VwP5).

[66] منير شفيق، إستراتيجية التحرير: دراسة إستراتيجية في الصراع العربي الصهيوني، دار الناشر، عمان، ط1، 1988م.

[67] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيتا: دروس في المواجهة الشعبية المبتكرة، ورقة سياسات، بيروت، أغسطس 2021.

[68] نزار سمير التميمي، «قانون القومية اليهودية وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2019.

[69] نص تصريح بلفور، 2 نوفمبر 1917، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1965م.

[70] نصير عاروري، فلسطين والفلسطينيون: من الانتداب إلى مبادرة السلام، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2021.

[71] نور عرفة وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مجلة شبكة السياسات الفلسطينية، 2020.

[72] نور مصالحة، نكبة فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمواجهة، دار الفيل، القدس، 2020.

[73] هاني رمضان، مسار الشرعية الدولية لمواجهة مشروع الاحتلال والاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة: مقاربة تحليلية، مركز الأبحاث الفلسطيني، 2023.

[74] وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، التقرير السنوي حول انتهاكات الاحتلال بحق التعليم في القدس، رام الله، 2023. (https://bit.ly/4eR7XwZ)

[75] وزارة الخارجية البريطانية، رسالة لورد بلفور إلى لورد روتشيلد، 2 نوفمبر 1917، أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، الوثيقة رقم: (Foreign Office 371/3083).

[76] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، توثيق الاعتداءات الإسرائيلية في منطقة بيتا وجبل صبيح، تقرير رسمي، 2022. (https://bit.ly/4eR7XwZ)

[77] وليد الخالدي، فلسطين: خمسون عاماً على النكبة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998م.

[78] وهبة الزحيلي، التفسير المنير، دار الفكر، دمشق، 1991م.

[79] يائير إيفرون، إسرائيل والجوار العربي: إستراتيجيات الردع والتحالف، ترجمة: مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1995 (مع تحديثات حول أثر اتفاقيات أبراهام 2021).

[80] يوسف الصايغ، الاقتصاد الإسرائيلي: القوة والضعف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982 (محدث بدراسات المركز العربي للأبحاث 2022).

ثانيا- المراجع الأجنبية:

[81] Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World, W. W. Norton & Company, New York, Updated Edition, 2014.

[82] Barry Buzan, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, New York, 2003.

[83] BDS Movement Official Website, Impact and Successes: Divestment Campaigns, 2023. Link: https://bdsmovement.net/impact

[84] Human Rights Watch, US: States Passing Laws to Suppress Boycotts of Israel, July 2019. Link: https://www.hrw.org/news/2019/07/23/us-states-passing-laws-suppress-boycotts-israel

[85] International Court of Justice, Application instituting proceedings and request for the indication of provisional measures (South Africa v. Israel), 29 December 2023. Link: https://www.icj-cij.org/case/192

[86] John Mearsheimer and Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Farrar, Straus and Giroux, New York, 2007.

[87] Michael Bar-Zohar, Ben-Gurion: A Biography, Delacourt Press, New York, 1st ed, 1978.

[88] Noam Chomsky, World Orders Old and New, Columbia University Press, New York, 1996.

[89] Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood, Beacon Press, Boston, 2006.

[90] Shlomo Avineri, The Making of Modern Zionism: The Intellectual Origins of the Jewish State, Basic Books, New York, 1981.

[91] UN General Assembly, Report of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, Official Records, Seventy-sixth Session, Supplement No. 35 (A/76/35), United Nations, New York, 2021. Link: https://undocs.org/A/76/35

[92] United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Database of business enterprises involved in activities relating to the settlements in the OPT, February 2020. Link: https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ahrc4337

[93] William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967, University of California Press, Berkeley, 2005.

[94] World Economic Forum, Impact of the Abraham Accords on Regional Trade and Investment, Briefing Paper, Geneva, 2022.

[95] Yoel Guzansky, The Abraham Accords at One Year: Achievements and Challenges, Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2021.

مركز المسيرة للدراسات والنشر

Al-Masirah Center for Studies and Publishing

التعريف العام بالمركز يعنى ويهتم بـ:

- النشاط البحثي والدراسات وفي مختلف المجالات.
- النشاط الفكري والثقافي العام وبمختلف الوسائل والقوالب.
- دراسة وتحليل المشروع القرآني ومرجعياته والتعريف به وبالمسيرة القرآنية.
- نشر الكتابات والأبحاث ذات الأهمية والجودة العلمية وبمختلف الوسائل.
- تقديم الخدمات المتاحة للكتاب والباحثين في المجال البحثي.
- فتح آفاق جديدة في مجال الكتابة والبحث في قضايا ومجالات هامة وهادفة.
- توفير المصادر والمراجع والمواد في مختلف القضايا والمجالات.
- بناء وتطوير القدرات والمهارات في مجال الكتابة والبحث والتحليل.
- الإسهام في النهوض بالمجال البحثي وإثرائه ورفده بما ينفع ويفيد.

almasirahspt almasirahsp almasirahsp@gmail.com 967 774911044

مركز المسيرة للدراسات والنشر
Al-Masirah Center for Studies and Publishing